

أخبار عالمية

الصين توفر 10.5 مليون وظيفة خلال 9 أشهر



أضافت الصين 10.5 مليون وظيفة في المناطق الحضرية خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، محققة 87.7 % من مستهدفها السنوي، وفقاً لما أعلنته وزارة العمل السبت. وتخطط الوزارة أيضاً لاتخاذ تدابير جديدة لتعزيز التوظيف في قطاع الخدمات. وبلغ متوسط معدل البطالة في المناطق الحضرية، وفقاً للمسح، 5.2 % خلال الفترة من يناير كانون الثاني إلى أغسطس آب 2026، فيما ظل التوظيف « مستقراً » بوجه عام، حسب ما أفاد به مسؤولون بوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي خلال مؤتمر صحفي للمكتب الإعلامي لمجلس الدولة. وقال لي تشونغ، نائب الوزير والمتحدث باسم الوزارة.

البنوك الكبرى تحقق أرباحاً قياسية من تداول الذهب



تتجه كبرى البنوك العالمية إلى تحقيق أرباح قياسية من تداول الذهب والمعادن النفيسة خلال العام الجاري، مع تنامي إقبال المستثمرين على هذه الأسواق وارتفاع تقلبات الأسعار. وبحسب بيانات جمعتها شركة « كريسيل كوليتيشن جرينتش»، يتجه إجمالي هذه الأرباح إلى تسجيل 5 مليارات دولار هذا العام، ارتفاعاً من 4 مليارات دولار في 2025، و2.5 مليار دولار في 2024. وأفادت مصادر مطلعة لوكالة «بلومبرج» بأن بنك «جي بي مورجان»، أكبر اللاعبين في هذا المجال، حقق أرباحاً بنحو 700 مليون دولار من تداول الذهب والفضة والمعادن النفيسة الأخرى خلال النصف الأول من العام.

ديون الأسر الأميركية تسجل مؤشرات مقلقة غير مسبقة



تراجعت قدرة الأسر الأمريكية على الوفاء بالتزاماتها المالية خلال السنوات الثلاث الماضية، لتصل مؤشرات التعثر في سداد الديون إلى مستويات لم تسجل منذ الأزمة المالية العالمية، وفقاً لتقرير أصدره الاحتياطي الفيدرالي اليوم الجمعة. وأظهر مسح التمويل الاستهلاكي الصادر عن البنك المركزي، والذي يُنشر كل 3 سنوات لرصد الأوضاع المالية للأسر الأمريكية، أن التفاوت في الثروة تراجع قليلاً، لكن القدرة على سداد الديون شهدت تدهوراً ملحوظاً. وأشار المسح إلى أن الأسر أصبحت أكثر عرضة للتأخر في الوفاء بالتزاماتها المالية مقارنة بأي وقت منذ مسح عام 2010، حين كانت الولايات المتحدة تتعافى من الركود الكبير الذي امتد من ديسمبر 2007 إلى يونيو 2009.

الإصلاحات والمشاريع والقوة المالية للدولة تدعم السوق

البورصة تترقب الأرباح بـ 51.7 مليار دينار

- 1 362.24 مليون دينار سيولة أسبوعية.. وتراجع «العام» دون 1 %
- 2 «مراكز» يقفز 21.24 %.. و«التخصيص» يتصدر الكميات بمكاسب 20.86 %
- 3 4 قطاعات تخالف الاتجاه.. و«بيتك» يتصدر السيولة بـ 37.28 مليون دينار



كتب مساعد صالح

احتفظت بورصة الكويت بقدر من التماسك رغم تسجيل محصلة حمراء للأسبوع الثالث على التوالي، لتستقر قيمتها السوقية عند نحو 51.7 مليار دينار، وسط ترقب نتائج الشركات والبنوك للربع الثالث، التي قد تمنح التعاملات دفعة جديدة بعد الأداء الجيد المسجل في الربع الثاني، وتساعد على استعادة نشاط الشراء وإعادة بناء المراكز الاستثمارية. ورغم غلبة التراجعات على معظم جلسات الأسبوع، بقي انخفاض مؤشري السوق العام والأول دون 1 %، فيما واصلت أسهم تحقيق مكاسب لافئة، في مقدمتها «مراكز» و«التخصيص». . ويعكس هذا التباين استمرار النشاط الانتقائي، في وقت يحتفظ فيه المستثمرون على توسيع مراكزهم مع غياب رؤية واضحة لمسار الأوضاع الإقليمية. وتعرضت التعاملات لضغوط المخاوف من معاودة الحرب واستمرار حالة عدم اليقين في المنطقة، بالتزامن مع عمليات جني أرباح أعقبت التعافي الذي شهدته البورصة خلال الأشهر الماضية. ومع ذلك، لم تشهد السوق انعكاساً هبوطياً كبيراً، لتبقى الأنظار معلقة بمحفزات تدعم الثقة وتعيد الزخم إلى التداولات.

«الشال»: نصف الشركات يستأثر بـ 92 % من السيولة

كشف تقرير «الشال للاستشارات» عن استمرار تركيز السيولة في بورصة الكويت، إذ استأثر نصف الشركات المدرجة في السوقين الأول والرئيسي بنحو 91.9 % من تداولات الأشهر التسعة الأولى من 2026، مقابل 8.1 % فقط للنصف الآخر، بالتزامن مع تعاظم حضور المؤسسات والشركات وتراجع حصة الأفراد. وأوضح التقرير، استناداً إلى بيانات الشركة الكويتية للمقاصة، أن المؤسسات والشركات ظلت أكبر المتعاملين، مستحوذة على 67.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة و66.9 % من المشتراة، مقابل 61.3 % و62.9 % على التوالي خلال الفترة المقابلة من 2025. وبلغت مبيعاتها نحو 10.678 مليارات دينار، ومشترياتها 10.627 مليارات، بصافي بيع قدره 51.4 مليون دينار. في المقابل، انخفض نصيب الأفراد إلى 30.1 % من المشتريات و29.7 % من المبيعات، مقارنة بنحو 35.3 % و36.9 % على الترتيب، رغم تسجيلهم صافي شراء بنحو 64.2 مليون دينار. وتضاعفت حصة حسابات العملاء «المحافظ» إلى 2.6 % على جانبي التداول، بينما بقيت مساهمة صناديق الاستثمار محدودة عند 0.5 % من المبيعات و0.4 % من المشتريات.

طالع..... ص6

سردار ياسر إلياس خان لـ «عالم الاقتصاد»



التمويل الذكي يفتح مسارات جديدة لنمو الاستثمارات

الأبراج متعددة الاستخدامات تعيد رسم ملامح المدن الكبرى

المغتربون ركيزة مهمة لتدفق العملات الأجنبية

الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يوسع فرص التصدير

طالع..... ص 4 - 5

سلسلة اجتماعات دولية تناقش أمن الإمدادات والذكاء الاصطناعي

أنظار قطاع الطاقة العالمي تتجه إلى الرياض

التنامي على الكهرباء، وتسارع توظيف الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية في منظومة الطاقة، بما يعكس اتساع التحديات، والفرص التي تواجه القطاع. وتتوزع فعاليات الأسبوع، الممتد من 11 إلى 15 أكتوبر، بين الاجتماع الوزاري السابع عشر لمندتي الطاقة الدولي، والاجتماعات الوزارية المعنية بالطاقة النظيفة، والابتكار، والبرنامج الرئيس لمؤتمر البترول العالمي، ومعرضه المصاحب، إلى جانب فعاليات فنية تنظمها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك».

تتجه أنظار قطاع الطاقة العالمي إلى الرياض اليوم الأحد، مع انطلاق أسبوع من الاجتماعات الوزارية، والفعاليات الدولية التي تجمع كبار المسؤولين الحكوميين، وقيادات شركات الطاقة، والمنظمات الدولية، والخبراء، وذلك بمشاركة وزير الطاقة ووزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان.

وتكتسب الاجتماعات أهمية في ظل التوترات الجيوسياسية، والمخاطر المحيطة بمضيق هرمز، وما طرحه من تساؤلات

نمو الاقتصاد العالمي سينخفض إلى 2.6 % في 2026

انخفضت التجارة بين الصين والولايات المتحدة بأكثر من 20 % منذ 2024، في وقت وسعت فيه منطقة شرق آسيا تجارتها مع الصين وأميركا الشمالية، وفق ما نقلته وكالة رويترز. وأوضح «أونكتاد» أن ضوابط التصدير وفحص تفاصيل الاستثمارات وأوضاع سلسلة التوريد تجعل من الصعب على مشاركين جدد الوصول إلى القطاعات الاستراتيجية». من المتوقع أن تساهم آسيا بنسبة 59 % من النمو الاقتصادي العالمي في 2026 إذ سيسجل اقتصاد الهند نمواً بنسبة 7.3 % والصين 4.5 % وإندونيسيا 5.2 %.

ذكر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» أمس السبت أن من المرجح أن يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.6 % في 2026، بانخفاض عن 2.9 % في العام الماضي في وقت تختبر فيه صدمة الطاقة الناجمة عن الأزمة في الشرق الأوسط مدى متانة الاقتصاد العالمي. وقال «أونكتاد» في تقريره عن التجارة والتنمية إن من المتوقع أن تزيد التجارة في السلع والخدمات بنسبة 4 % بأسعار ثابتة، بعد أن بلغت التجارة العالمية مستوى غير مسبوق عند 35 تريليون دولار في 2025، لكن الارتفاع المتوقع مدفوع بارتفاع أسعار الطاقة.

كواليس السوق



تسود أوساط المستثمرين خلال الفترة الحالية حالة من الترقب المشوب بالحذر، وسط أحاديث متداولة في المجالس الاقتصادية وغرف التداول عن تحركات مرتقبة تعكس ملامح مرحلة جديدة في السوق خلال 2026، يمكن رصد أبرزها في:

إعداد: حامد الدوسري



1 تسوية وقائية

حصل بنك محلي على مبلغ 14.82 مليون دينار، بعد تطبيق الخصم المتفق عليه وفق خطة التسوية الوقائية المعتمدة من قاضي الإفلاس، والخاصة بإحدى الشركات التجارية.

2 زيادة رأس المال

حصل بنك محلي على موافقة الجهات التنظيمية لزيادة رأس ماله من 274.87 مليون دينار إلى 349.87 مليون دينار، بزيادة نقدية قدرها 75 مليون دينار. وتمثل الزيادة 27.29 % من رأس المال المصدر والمدفوع، من خلال إصدار 750 مليون سهم جديد، تطرح بالقيمة الاسمية البالغة 100 فلس للسهم الواحد.

3 مساهم يرفع ملكيته

دخل أحد المساهمين في رأس مال إحدى الشركات بحصة بلغت 5.09 %، وذلك بعد استحواذه على 20.29 مليون سهم. وبلغت ملكية المساهم عقب عملية الاستحواذ نحو 5.09 % من إجمالي رأس المال.

4 انخفاض حصة

خفضت إحدى الشركات نسبة ملكيتها في شركة أخرى إلى 65.479 %، مقارنة بنحو 90.866 % قبل التغيير، وفقاً للبيانات المعلنة.

وتراجع عدد الأسهم المملوكة للشركة إلى 63.73 مليون سهم، مقابل 89.23 مليون سهم قبل التغيير.

5 مساهم يقلص حصته

تحويل أسهم مصرفية حول عضو مجلس إدارة في بنك محلي 178.7 ألف سهم من أسهم البنك إلى محفظة استثمارية لدى إحدى الشركات، في عملية صُنِّفت ضمن تحويل الأسهم من الملكية المباشرة إلى غير المباشرة. ووفق البيانات، لم تُسجَّل العملية قيمة مالية، إذ بلغ السعر المعلن للسهم صفراً.

6 صفقة مموله مصرفياً

اشتريت إحدى الشركات التابعة عقار استثماري في منطقة محلية بقيمة 3.25 مليون دينار، وذلك من خلال توقيع عقد ملزم مع بنك محلي لاستئجار العقار مع وعد بالشراء، وفق صيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

7 مناقصة تدعم أرباح

فازت إحدى الشركات التابعة بمناقصة لتنفيذ أعمال خدمات النظافة للمراكز الحدودية في المنطقة الشمالية، بقيمة إجمالية تبلغ 899.93 ألف دينار، ولدة 36 شهراً. ووفق المعلومات سيكون للعقد أثر مالي إيجابي على الشركة، يتمثل في تحقيق صافي ربح يتراوح بين 5 % و 7 % من قيمة العقد، وفقاً لمستويات التشغيل الفعلية.

8 تمديد تعاقدي

مددت جهة حكومية عقداً مع إحدى الشركات لإدارة جزء من محفظتها العقارية لمدة سنة إضافية، بما يعزز الإيرادات التشغيلية للشركة الناتجة عن تقديم خدمات إدارة العقارات. ومن المتوقع أن يترتب على تمديد العقد أثر مالي إيجابي يتمثل في زيادة الإيرادات التشغيلية، على أن ينعكس ذلك على البيانات المالية للشركة خلال الفترات المقبلة.

9 «مدرجة» تؤسس كياناً جديداً

أسست مدرجة شركة تابعة مملوكة لها بالكامل، برأس مال يبلغ 20 ألف دينار، لتتولى ممارسة أنشطة النشر والتوزيع. ويأتي تأسيس التابعة بالتزامن مع تحقيق الشركة الأم قفزة في أرباحها خلال النصف الأول من العام، تجاوزت 767 %، في ظل توجُّهها إلى تعزيز أنشطتها وتوسيع نطاق أعمالها.

10 طرح مرتقب لملايين الأسهم

حصلت شركة استثمارية على رخصة وتسويق خاص لنحو 11 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل، بقيمة طرح إجمالية تبلغ 110 ملايين جنيهه إسترليني. وتتيح الرخصة للشركة تسويق أسهم الصندوق محلياً بسعر 10 جنيهات إسترلينية للسهم الواحد، إضافة إلى عمولة اكتتاب تصل إلى 2.25 % من قيمة المبلغ المستثمر، تُستوفى مرة واحدة عند الاكتتاب.

11 توصية بإلغاء الإدراج

أوصى مجلس إدارة شركة بإلغاء إدراج أسهمها من بورصة في دولة خليجية وتحويل تلك الأسهم إلى بورصة الكويت، فضلاً عن إنهاء اتفاقية تأجير أحد الأبراج الطبية في السوق المحلي. ومن المتوقع أن يترتب على إنهاء اتفاقية التأجير تسجيل خسارة بنحو 1.5 مليون دينار، تمثل صافي القيمة الدفترية لحقوق الاستخدام الخاصة بالبرج.

12 استحواذ جديد

استحوذت إحدى الشركات التابعة على حصة تبلغ 55 % في شركة خليجية، بقيمة إجمالية تصل إلى 27 مليون ريال، في خطوة تعزز استثمارات الشركة وتوسع نطاق أعمالها في الأسواق الخليجية.

13 اتفاق ائتماني

أبرمت شركة عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 27 مليون دينار، وذلك بهدف تمويل أنشطة الشركة ودعم احتياجاتها المالية. ووفق المعلومات تنعكس المبالغ التي سيتم استخدامها من التسهيلات خلال الفترات اللاحقة تدريجياً على البيانات المالية للشركة ضمن بند التسهيلات المصرفية.

14 تخارج جزئي

خفضت مؤسسة حكومية نسبة ملكيتها في إحدى الشركات الصناعية إلى 6.566 %، مقارنة بنحو 7.224 % سابقاً، ليتراجع عدد الأسهم المملوكة لها من 26.01 مليون سهم إلى 23.65 مليون سهم. وأبقت المؤسسة على هدف التملك في الشركة باعتباره استثماراً طويلاً الأجل، دون تغيير.

15 «مدرجة» ترفع حيازتها

اشتريت مدرجة 65 ألف سهم في شركة عقارية بسعر 0.319 دينار للسهم الواحد، ليصل رصيد الأوراق المالية المملوكة لها بعد تنفيذ التعامل إلى نحو 7.63 مليون سهم.

16 استقالة عقب تراجع الأرباح

قدمت شركة عقارية استقالتها من عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات، في أعقاب تراجع أرباحها خلال النصف الأول من العام بنسبة 49.4 %، مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق.

362 مليون دينار سيولة أسبوعية رغم الحذر من التطورات الإقليمية

51.7 مليار دينار.. البورصة تتماسك وتترقب دفعة الأرباح

الإصلاحات والمشاريع وقوة الدولة المالية تدعم النظرة طويلة الأجل للسوق

2

«مراكز» يقفز 21.24 % إلى 274 فلسا بتداولات قيمتها 5.19 ملايين دينار

1

كتب مساعد صالح



أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تراجع للأسبوع الثالث على التوالي، وسط استمرار الحذر من التطورات الإقليمية ومخاوف معاودة الحرب، إلا أن السوق احتفظ بقدر من التماسك، مع بقاء خسائر مؤشري السوق العام والأول دون 1 %، واستقرار القيمة السوقية للأسهم عند نحو 51.7 مليار دينار. وفي مقابل الضغوط على المؤشرات، برزت تحركات إيجابية لعدد من الأسهم، من بينها «مراكز» الذي حقق مكاسب أسبوعية بلغت 21.24 %، في إشارة إلى استمرار نشاط الشراء الانتقائي رغم الأجواء الحذرة.

وتزامنت المحصلة الأسبوعية مع انخفاض التداولات وتراجع مؤشرات 9 قطاعات، مقابل ارتفاع 4 قطاعات، فيما تتجه الأنظار إلى إفصاحات الشركات والبنوك عن نتائج الربع الثالث، باعتبارها محطة مهمة لتقييم استمرارية النمو، بعد النتائج الجيدة المسجلة في الربع الثاني. وقد يوفر استمرار التحسن في الأداء المالي محفزاً لاستعادة النشاط وإعادة بناء المراكز، خصوصاً مع بقاء المقومات الاقتصادية الداعمة للسوق على المدى الطويل.

تماسك رغم الضغوط

غلب اللون الأحمر على معظم جلسات الأسبوع، لكن التراجعات لم تتحول إلى انعكاس هبوطي كبير، إذ ظل انخفاض المؤشرات محدوداً نسبياً رغم استمرار الضغوط للأسبوع الثالث. ويعكس هذا الأداء حالة من الترقب، تتداخل فيها المخاوف السياسية مع عمليات جني أرباح أعقبت التعافي الذي شهدته البورصة خلال الأشهر الماضية.

وتبقى احتمالات تجدد الحرب واستمرار الاعتداءات وغياب إشارات واضحة إلى اتفاق ينهي حالة عدم اليقين في المنطقة عوامل ضاغطة على قرارات المستثمرين. ومع ذلك، فإن ارتفاع بعض الأسهم بنسب لافتة وصعود 4 قطاعات يظهر أن حركة السوق لم تكن سلبية بالكامل، وأن التعاملات لا تزال تتيج تبايناً في الأداء تبعاً لاتجاه الطلب على الأسهم.

ومن هنا، تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى اختبار قدرة السوق على الاحتفاظ بتماسكه لحين ظهور محفزات جديدة. فاستمرار الحذر يحد من اندفاع السيولة، بينما قد يساعد وضوح الصورة الإقليمية وظهور نتائج مالية داعمة على تحريك قرارات الشراء التي تؤجلها حالة الانتظار.

الأرباح محط الأنظار

تكتسب نتائج الربع الثالث أهمية متزايدة، مع ترقب المستثمرين إفصاحات الشركات والبنوك المدرجة، بعد الأداء الجيد الذي سجلته في الربع الثاني. وتمثل هذه النتائج فرصة لقياس قدرة الشركات على المحافظة على نمو أعمالها، ومدى انعكاس الظروف المحيطة على أرباحها وأنشطتها التشغيلية. وإذا أظهرت الإفصاحات استمرار النمو والاستقرار، فقد تمنح السوق دفعة تساعد على استعادة الزخم، وتدعم إعادة

التمركز وفقاً للأداء الفعلي للشركات. أما قبل صدورها، فيظل التفاوت بين الأسهم متوقعاً، مع اختلاف تقديرات المستثمرين وطبيعة نشاط كل شركة ومدى تأثرها بالمستجدات. ولا يقتصر الاهتمام على حجم الأرباح وحده، إذ تبقى استثماريتها ومصادرها وقدرة الشركات على مواصلة نشاطها عناصر مهمة في قراءة النتائج. ولذلك، فإن موسم الإفصاحات المقبل يحمل أهمية تتجاوز ردود الفعل اليومية للأسعار، إلى توفير صورة أوضح عن أداء الشركات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

أساسيات تدعم السوق

على مستوى الأساسيات، لم يطرأ تغيير على العوامل الرئيسية الداعمة للنظرة طويلة الأجل، وفي مقدمتها القوة المالية للدولة واستقرار التصنيفات الائتمانية، إلى جانب التشريعات والإصلاحات الاقتصادية. وتظل هذه المقومات حاضرة في تقييم السوق، حتى مع سيطرة الأخبار الإقليمية على اتجاه التعاملات في الأجل القصير.

كما تمثل ترسية المشاريع والمناقصات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات للتوسع وإعادة الهيكلة عوامل مساندة لبيئة الأعمال. ويضاف إليها عودة الصادرات النفطية، وإن كانت أقل من مستويات ما قبل الحرب، ضمن المعطيات

«مراكز» يتألق

حقق سهم «مراكز» ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 21.24 %، ليحل ثانياً بين الأسهم الأكثر صعوداً، ويبلغ سعر آخر تنفيذ 274 فلساً. وشهد تداول 20.40 مليون سهم تقريباً، بقيمة 5.19 ملايين دينار، عبر 4401 صفقة. وجاءت مكاسبه في أسبوع تراجعت فيه المؤشرات الرئيسية، ليبرز ضمن التحركات الإيجابية التي صاحبت استمرار الشراء الانتقائي.

التي تدعم النشاط الاقتصادي وتدخل في حسابات المستثمرين بشأن آفاق الشركات. وتوفر هذه العوامل أساساً للنظرة الإيجابية المتوازنة، دون أن تلغي أثر المخاطر المحيطة. فالسوق يحتاج، إلى جانب المقومات طويلة الأجل، إلى محفزات قريبة تعزز الثقة وتدعم التداولات، وهو ما يجعل نتائج الشركات وتطورات الأوضاع الإقليمية في مقدمة الملفات المؤثرة خلال الفترة المقبلة.

أداء المؤشرات

أسبوعياً، تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.89 %، فاقداً 81.24 نقطة، ليغلق عند مستوى 9032.36 نقطة. كما انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.93 %، بما يعادل 81 نقطة، ليصل إلى 8632.71 نقطة، مقارنة بمستواه في نهاية الأسبوع السابق المنتهي في الأول من أكتوبر 2026.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي 50 أقل التراجعات، بانخفاض نسبته 0.27 %، أو 27.14 نقطة، لينهي الأسبوع عند مستوى 10084.29 نقطة. وفي المقابل، تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.11 %، خاسراً 99.66 نقطة، ليغلق عند مستوى 8860.03 نقطة. ويكشف تفاوت الأداء عن اختلاف حدة الضغوط بين شرائح السوق، إذ احتفظ «الأول» بمستوى أعلى من 9 آلاف نقطة،

فيما بقي تراجع «الرئيسي» 50 محدوداً. ورغم أن هذه المستويات لا تكفي وحدها للحكم على الاتجاه المقبل، فإنها توضح حدود الانخفاض خلال أسبوع استمرت فيه حالة الحذر.

القيمة والتداولات

انخفضت القيمة السوقية للأسهم بنسبة تقارب 0.94 %، لتصل إلى نحو 51.70 مليار دينار، مقابل 52.19 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق. وبحسب القيم المعلنة، بلغ الانخفاض قرابة 490 مليون دينار، متسقاً مع تراجع المؤشرات الرئيسية.

وعلى صعيد التداولات، انخفضت الكميات بنسبة 22.62 % إلى نحو 1.30 مليار سهم، وتراجعت السيولة بنسبة 23.93 % إلى 362.24 مليون دينار، فيما انخفض عدد الصفقات بنسبة 12.09 % إلى 101.33 ألف صفقة. وتشير هذه الأرقام إلى هدوء وتيرة التعاملات، لكنها تظهر أيضاً استمرار تداول سيولة بمئات الملايين من الدنانير رغم الضغوط. ويبقى تحسن النشاط، بالتزامن مع استقرار الأسعار وظهور محفزات، من المؤشرات التي تستحق المتابعة لتقييم قدرة السوق على تجاوز مرحلة الترقب واستعادة حيويته.

«مراكز» يبرز

برز سهم «مراكز» ضمن الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الأسبوع، محتلاً المرتبة الثانية في قائمة الاربحين بعد «امتيازات». وحقق السهم مكاسب بلغت 21.24 %، ليصل سعر آخر تنفيذ إلى 274 فلساً، في أداء إيجابي جاء مخالفاً لاتجاه العام للمؤشرات. وشهد السهم تداول نحو 20.40 مليون سهم، بقيمة إجمالية تقارب 5.19 ملايين دينار، موزعة على 4401 صفقة. وتوضح هذه الأرقام حجم النشاط الذي صاحب صعوده، وحضوره

بين الأسهم البارزة في تعاملات الأسبوع. ويكتسب أداء «مراكز» أهميته من تحقيقه مكاسب قوية خلال أسبوع تراجعت فيه المؤشرات والتداولات الإجمالية. ومع ذلك، فإن بيانات التداول توضح حركة السهم ولا تحدد وحدها أسباب الارتفاع، ما يجعل قراءة هذا النشاط مرتبطة بمتابعة إفصاحات الشركة ومستجداتها.

تباين القطاعات

قطاعياً، تراجعت مؤشرات 9 قطاعات، تصدرها التأمين بانخفاض 8.26 %، بينما ارتفعت 4 قطاعات بقيادة السلع الاستهلاكية الذي صعد 2.73 %. ويعكس هذا التفاوت استمرار وجود اتجاهات إيجابية داخل السوق، رغم غلبة التراجع على المحصلة الأسبوعية. وواصل قطاع الخدمات المالية تصدر نشاط التداولات، مستحوذاً على 45.95 % من الكميات، بتداول 598.35 مليون سهم، وعلى 32.39 % من السيولة، بقيمة 117.32 مليون دينار. كما اقتنص 34.58 % من الصفقات، بواقع 35.04 ألف صفقة، ليحافظ على حضوره البارز في التعاملات. وعلى مستوى الأسهم، تصدر «امتيازات» التراجعات بنسبة 34.05 %، تلاه «مراكز» بنسبة 21.24 %، ثم «التخصيص» بمكاسب 20.86 % وفقاً لجداول التداولات المرفق. وفي المقابل، تقدم «الأهلية للتأمين» التراجعات بنسبة 18.05 %، تلاه «فنادق» بانخفاض 17.87 %، ثم «ساحل» بنسبة 15.68 %.

وتصدر «التخصيص» الكميات بتداول 123.11 مليون سهم، بقيمة 23.08 مليون دينار، فيما حل «بيتك» أولاً في السيولة بنحو 37.28 مليون دينار رغم انخفاضه 0.52 %. وتؤكد هذه المحصلة أن الحذر لم يمنع استمرار النشاط في أسهم محددة، فيما يبقى اتساع نطاق التحسن مرهوناً بالمحفزات المنتظرة.

انتظار المحفزات

تترقب البورصة نتائج الربع الثالث بحثاً عن مؤشرات لاستمرار النمو الذي ظهر في الربع الثاني. وتبقى قوة الدولة المالية والإصلاحات وترسية المشاريع عوامل داعمة للنظرة طويلة الأجل، فيما يضغط الغموض الإقليمي على قرارات النظر إلى أحجام التعاملات؛ فتداولات «امتيازات» إقتصرت على 5795 سهماً عبر 15 صفقة، بقيمة تقارب 2555 ديناراً.

مكاسب لافتة

تقدم «امتيازات» الاربحين بارتفاع 34.05 %، ليصل إلى 437 فلساً، تلاه «مراكز» بمكاسب 21.24 %، ثم «التخصيص» بنسبة 20.86 %. وتعكس القائمة تباين حركة الأسهم خلال الأسبوع، لكنها تستدعي أيضاً النظر إلى أحجام التعاملات؛ فتداولات «امتيازات» إقتصرت على 5795 سهماً عبر 15 صفقة، بقيمة تقارب 2555 ديناراً.

صدارة الكميات

استحوذ «التخصيص» على صدارة الكميات بتداول 123.11 مليون سهم، تلاه «ساحل» بنحو 101.41 مليون سهم، ثم «وطنية» بنحو 59.27 مليون سهم. وجاء «بيتك» بتداول 48.50 مليون سهم، يليه «مينا» بنحو 43.61 مليون سهم. ورافق نشاط «التخصيص» ارتفاع سعره 20.86 %، ليصل آخر تنفيذ إلى 197 فلساً.

قياديات نشطة

تصدر «بيتك» السيولة الأسبوعية بقيمة 37.28 مليون دينار، تلاه «التخصيص» بنحو 23.08 مليوناً، ثم «إيفا» بقيمة 20.17 مليوناً، و«وطني» بنحو 15.24 مليوناً، و«عقارات ك» بقيمة 12.79 مليوناً. وتباين الأداء السعري لهذه الأسهم؛ إذ ارتفعت «التخصيص» و«إيفا» و«عقارات ك»، مقابل تراجع «بيتك» و«وطني».



الرئيس التنفيذي لمجمع «سينتاوروس» في اسلام اباد: الشراكات وخفض التكاليف يعززان التنافسية

سردار ياسر إلياس خان لـ «عالم الاقتصاد» الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني يفتح آفاق الأسواق الإقليمية

1

تطوير البنية التحتية يدعم الصادرات الباكستاني ويفتح مجالات أوسع للتعاون الاقتصادي

2

الأبراج الذكية تعيد تشكيل المشهد العمراني في المدن الكبرى



سردار ياسر إلياس خان

حاوره: د. هادي قاسم – دكتوراه في الكيمياء الحيوية had9955@gmail.com

تُعد باكستان واحدة من الأسواق الناشئة ذات الحضور المتنامي في جنوب آسيا، وفي قلب تحولات اقتصادها يبرز رجال أعمال يسهمون في رسم ملامح قطاعات المال والعقار والتطوير العمراني. ولنتقي اليوم برجل الأعمال سردار ياسر إلياس خان، الرئيس التنفيذي لمجمع «سينتاوروس» التجاري والسكني الضخم في العاصمة إسلام آباد، وأحد الأسماء البارزة في قطاع المال

الأعمال والعقارات في باكستان، في حوار خاص مع «عالم الاقتصاد». في هذا الحوار، يتحدث خان عن رؤيته لمستقبل الاستثمار في باكستان، والتحديات التي تواجه قطاع الأعمال، كما يستعرض توجهات القطاع العقاري وآفاق تطوره، ويطرح رؤيته لمستقبل المشهدين المالي والعقاري في البلاد خلال السنوات المقبلة.

3

الاستدامة وجودة الحياة ترسمان ملامح الجيل الجديد من المشروعات

تشهدها كبرى المدن الباكستانية باعتبارها فرصة تاريخية ومسؤولية وطنية لإعادة تعريف الهوية الحضارية للبلاد.

وتستند هذه الفلسفة إلى ما يلي:
أولاً: التناغم بين الأصالة والمعاصرة
نسعى جاهدين إلى تبني أحدث التقنيات الهندسية ومعايير البناء الذكي العالمية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الروح الثقافية والإرث المعماري الغني لكل مدينة. فمشاريعنا في لاهور تستلهم عراقة المدينة وثقافتها، بينما تواكب مشاريعنا في كراتشي ديناميكيّتها وحركتها الاقتصادية بوصفها مركزاً مالياً، في حين تراعي مشاريعنا في إسلام آباد الطابع التنظيمي والبيئي الهادئ للعاصمة الفيدرالية.

ثانياً: الاستدامة والمسؤولية البيئية
نؤمن بأن التطوير العقاري الحديث لا يمكن أن ينفصل عن التحديات البيئية والمناخية الراهنة. لذلك، نركز في رؤيتنا على التوسع في المساحات الخضراء، واعتماد حلول الطاقة المتجددة، وترشيد استهلاك الموارد، بما يضمن تقديم مشاريع صديقة للبيئة تلبي احتياجات الأجيال الحالية وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.
ثالثاً: الإنسان محور عملية التطوير
ينطلق كل تصميم لدينا من دراسة احتياجات الإنسان اليومية. فنحن لا نبني وحدات سكنية أو تجارية فحسب، بل نعمل على إنشاء بيئات متكاملة تعزز جودة الحياة، وتوفر الأمان والراحة، وتدعم الإنتاجية.

• يرى بعض المحللين أن قطاع العقار الباكستاني يواجه تحديات تتعلق بالتضخم وأسعار الفائدة. كيف تتعاملون مع هذه التحديات الاقتصادية للحفاظ على استقرار مشاريعكم؟
- بلا شك، يمر قطاع العقار الباكستاني بمرحلة دقيقة نتيجة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة، لكننا ننظر إلى هذه التحديات باعتبارها فرصة لإعادة ابتكار آليات عملنا. وللتعامل مع هذه التحديات والحفاظ على استقرار مشاريعنا، نعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية:

الاستثمارية نموذجاً للنمو الآمن والطموح في آن واحد.

واقع ومستقبل القطاع العقاري في باكستان

• تشهد مدن كبرى مثل كراتشي ولاهور وإسلام آباد نهضة عمرانية لافتة. ما الرؤية الفلسفية التي تعتمدها مجموعتكم في تطوير مشاريعها العقارية الحالية؟

- لا تقتصر رؤيتنا الفلسفية في المجموعة على تشييد المباني أو تطوير المساحات الخرسانية، بل تتمحور أساساً حول «بناء المجتمعات وصناعة الحياة». ونحن ننظر إلى النهضة العمرانية المتسارعة التي

ثانياً: إدارة المخاطر والتحوط
استخدمنا القطاع المالي بوصفه درعاً للحماية؛ فعندما تشهد الأسواق المتقلبة ظروفًا اقتصادية صعبة، يمتدحنا قطاع العقار الاستقرار والضمانات القوية للأصول. وفي أوقات الانتعاش، كانت السيولة والحلول المالية المبتكرة بمثابة القوة الدافعة التي تدفع بمشاريعنا العقارية الكبرى إلى الأمام.

ثالثاً: بناء الثقة والقيمة المضافة
في باكستان، يحتاج السوق إلى مأسسة قطاع العقار. ومن خلال دمج الحوكمة المالية الصارمة والشفافية المستمدة من القطاع المالي في مشاريعنا التطويرية، نجحنا في كسب ثقة المستثمرين المحليين والمغتربين، الأمر الذي جعل مجموعتنا

باعتباره أصلاً ثابتاً لحفظ القيمة، لكن رؤيتي كانت دائماً تقوم على تحويل هذا الأصل الثابت إلى أداة مالية ديناميكية تؤسس لنمو مستدام.

أما عن سر الربط بين القطاعين لبناء مجموعتنا الاستثمارية، فقد اعتمدنا على استراتيجية واضحة تتلخص في ثلاث ركائز أساسية:

أولاً: الهندسة المالية للعقار
لم نتعامل مع العقار باعتباره مجرد عملية بناء وبيع، بل عملنا على تطبيق أدوات القطاع المالي عليه، من خلال دراسة التدفقات النقدية، وإعادة التمويل الذكي، وابتكار أدوات استثمارية تتيح تسهيل الأصول وإعادة تدوير رأس المال بسرعة.

• لكل قصة نجاح بداياتها المهمة. كيف كانت بداياتكم في عالم المال والأعمال، وما التحدي الأكبر الذي واجهكم في بداية مسيرتكم؟

- أولاً، أشكركم على هذا السؤال الذي يعيدني إلى الجذور.

كانت البداية بمثابة الفصل الأول في أي رواية باكستانية؛ مليئة بالشغف، رغم محدودية الموارد. بدأت مسيرتي برأس مال متواضع جداً، ولكن برؤية واضحة ودعم معنوي كبير من عائلتي، وهو أمر أساسي في ثقافتنا. ففي باكستان، إذا أردت النجاح، فعليك أن تتعلم كيف تبني من الصفر وتعتمد على الموارد المتاحة. وكانت خطوتنا الأولى هي التركيز على سد فجوة حقيقية في السوق المحلي وتلبية احتياجات مجتمعنا.

أما التحدي الأكبر الذي واجهناه في البداية، فكان التكيف مع تقلبات السوق والتحديات اللوجستية، في ظل بنية تحتية كانت لا تزال في طور التطور. ففي بداياتنا، لم يكن الوصول إلى التمويل أو التكنولوجيا الحديثة سهلاً كما هو الآن. كما واجهنا عقبات كبيرة في سلاسل التوريد، إلى جانب صعوبة إقناع المستثمرين الأوائل بجدوى مشروعنا.

ولكننا تعلمنا مبكراً، في بيئة الأعمال الباكستانية، أن كل تحدٍ يحمل في طياته فرصة. وكان الصمود والمرونة، أو ما نسميه باللغة الأردية «Jugaad»، مفتاح النجاح في تلك المرحلة. ويعني هذا المصطلح القدرة على إيجاد حلول مبتكرة وذكية للمشكلات المعقدة باستخدام موارد بسيطة. وقد أسهمت هذه العقلية في تحويل التحديات التي واجهناها إلى حجر الأساس لنجاحنا اليوم.

• بين قطاع المال وقطاع العقار، أين تجدون شغفكم الأكبر؟ وكيف نجحتم في الربط بينهما لبناء إمبراطوريتكم الاستثمارية؟

- يمكن شغفي الأكبر في نقطة الالتقاء بين القطاعين؛ فالمال هو المحرك والوقود، بينما يمثل العقار الأرض الصلبة والأثر الملموس على أرض الواقع. ففي بيئتنا الاستثمارية، يُنظر إلى العقار تقليدياً



6 التعليم والرعاية الصحية في صدارة أولويات التنمية المجتمعية



ربط الاستدانة بالإصلاح يدعمان استدامة المالية العامة

«الشّال»: الإصلاح المالي بوابة استدامة الدين

**1 صندوق النقد يدعو إلى إجراءات إصلاح
تواكب الوعي بأهمية ضبط الديون**

**2 ضبط السياسات المالية يتصدر أولويات
التعامل مع الاستدانة الحكومية**



قال تقرير الإقتصادي أن مؤتمر قطر الاقتصادي عقد في نيويورك في 20 سبتمبر 2026، أهم موضوعاته هي مصيدة القروض، ووفقاً لوكالة بلومبرغ، هناك قلق شديد من مآل الديون السيادية كما عرضته مديرة صندوق النقد الدولي «Kristalina Georgieva». فهي تذكر بأنهم كانوا يعتقدون بأن حجم الدين السيادي العالمي – أي دين الحكومات – كان سوف يبلغ نحو 100 % من حجم الاقتصاد العالمي بحلول عام 2031، ولكن قربته التسارع في الاستدانة إلى عام 2029، أي اختصر سنتين. وتعتقد المديرية بأن العلاج هو في ضبط السياسات المالية، وتذكر بأن هناك الكثير من الفهم لخطورة وضع الديون، ولكنه فهم لا يقابله ما يكفي من إجراءات إصلاح.

وتذكر بأنها في حوار متصل مع وزير الخزانة الأمريكي «Brandon Beach»، وأن هناك وعي من قبله، بأنه مالم يخفض عجز الموازنة الأمريكية وحجم الدين الأمريكي، فإن الوضع ليس قابل للاستدامة. وما يزيد الأوضاع صعوبة، هو أن الضغوط التضخمية قد دفعت بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي إلى رفع سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي، وكان الفيدرالي الأمريكي قد توقف عن رفعها منذ ثلاث سنوات، علماً بأن رئيس الفيدرالي الأمريكي الجديد «Kevin Warsh» قد عينه الرئيس ترمب في شهر مايو الفائت، ورغم ذلك خالف رغبة الرئيس الذي يريد بها بحدود الـ 1 % وأقل. وارتفاع أسعار الفائدة مع استمرار الضغوط التضخمية بسبب محدودية إمدادات الطاقة وتعطل سلاسل الإمداد، سوف يؤدي إلى زيادة متصلة في تكلفة سداد الديون، وتشير مديرة الصندوق إلى أن دولاً مثل قطر والكويت والعراق والتي تمر

كل أو معظم صادراتها من النفط والغاز خلال مضيق هرمز من أكبر المتضررين، وقد تسجل اقتصاداتها انكماشاً كبيراً. ولسنا بصدد التفصيل في وضع الدين السيادي العالمي، فالوضع بالتأكيد مقلق، والضغط على الدولار الأمريكي مقلقة أكثر بعد

بلوغ الدين العام الأمريكي نحو 40.1 تريليون دولار أمريكي وارتفاع تكلفة التمويل، فما يحدث في العالم خارج نطاق قدرة دولنا على التأثير فيه. ما نحن بصده هو القلق من ولوج دولنا مصيدة الدين التي طالت سابقاً دولاً كثيرة غنية بالموارد مثل الأرجنتين

والبرازيل، ولم تتعافَ من آثارها حتى الآن. فالاستدانة بشراسة، من دون إصلاح سياساتنا المالية، ومع ارتفاع تكلفة التمويل، ولاحقاً ربما انخفاض أسعار النفط وانخفاض أسعار الأصول العالمية، طريق سريع وخطر لولوج مصيدة الديون.

3

**الدين الأميركي يبلغ 40.1
تريليون دولار وسط متابعة
لتكاليف التمويل**

365.5 تريليون دولار ديون العالم بنهاية النصف الأول من 2026

عائد الاقتراض أساس استدامته

**4 110.6 تريليونات دولار رصيد ديون
الاقتصادات الناشئة**

**5 المواءمة بين تكلفة الديون وعوائدها
ضرورة للقطاعين العام والخاص**

نشر معهد التمويل الدولي بتاريخ 23 سبتمبر 2026 تقريره حول ديون العالم، السيادية والخاصة، ولا يبدو وضع الديون الخاصة أفضل من وضع الديون السيادية الذي حذرت منه رئيسة صندوق النقد الدولي «Kristalina Georgieva». فحجم ديون العالم العامة والخاصة كما في نهاية النصف الأول من العام الجاري 2026 بلغ 365.5 تريليون دولار أمريكي، وهو رقم قياسي مطلق جديد، ومستمر في الارتفاع بمعدلات غير مسبقة، فقد بلغت الديون الجديدة في النصف الأول من عام 2026 أكثر من 10 تريليون دولار أمريكي، أو نحو ربع قيمة الدين السيادي الأمريكي. نحو 65 % من زيادة النصف الأول من العام الجاري كانت من نصيب الاقتصادات الناشئة، أو نحو 6.5 تريليون دولار أمريكي، ليبلغ نصيبها نحو 110.6 تريليون دولار أمريكي، أو نحو 30 % من إجمالي تلك الديون. وعند هذا المستوى، تبلغ نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي نحو 310 %، ويذكر المعهد بأنه يبدو أقل قليلاً من قيمته في بداية عام 2021 – ما

نشر معهد التمويل الدولي بتاريخ 23 سبتمبر 2026 تقريره حول ديون العالم، السيادية والخاصة، ولا يبدو وضع الديون الخاصة أفضل من وضع الديون السيادية الذي حذرت منه رئيسة صندوق النقد الدولي «Kristalina Georgieva». فحجم ديون العالم العامة والخاصة كما في نهاية النصف الأول من العام الجاري 2026 بلغ 365.5 تريليون دولار أمريكي، وهو رقم قياسي مطلق جديد، ومستمر في الارتفاع بمعدلات غير مسبقة، فقد بلغت الديون الجديدة في النصف الأول من عام





6 الهند تحافظ على نسبة الدين عند 77.5 % من الناتج

7 65 % من الاقتراض الجديد بالنصف الأول للاقتصادات الناشئة

لرفع أسعار الفائدة بعد توقف دام ثلاث سنوات، ظاهرة تهيئ لمخاطر مرتفعة. وما لم تحقق الأموال المقترضة مردوداً يفوق تكلفتها المرتفعة والمرشحة لمزيد من الارتفاع، سوف تكون التداعيات قاسية على الدول التي تفشل في المواءمة بين تكلفة الديون ومردودها، بقطاعها العام والخاص.

ذلك التوسع الكبير في الاقتراض، وبقيادة أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين، يضاف إليهما توسع منافس من القطاع الخاص، وخاصة من قبل كبرى شركات الذكاء الاصطناعي، وفي ظرف يمر فيه اقتصاد العالم بضغوط تضخمية عالية ما اضطر بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي

نحو 89.5 % في نهاية النصف الأول من عام 2025. وبعد إضافة الـ 40.1 تريليون دولار أمريكي التي بلغها الدين العام الأمريكي من قبلنا، وديون المؤسسات غير المالية في الصين البالغة 144.6 % من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، نلاحظ مدى سرعة زحف العالم بقطاعيه العام والخاص إلى مصيدة الديون.

من العام الجاري إلى 103 % من حجم ناتجها المحلي الإجمالي بعد أن كان في نهاية منتصف العام الفائت نحو 95 %. وبلغت نسبة دين أكبر شركائها في منظومة «البريكس»، للهند نحو 77.5 % من حجم ناتجها المحلي الإجمالي، أي ظلت ثابتة خلال عام، والبرازيل نحو 97 % من حجم ناتجها المحلي الإجمالي بعد أن كان

بعد جائحة كورونا – إلا أن المقارنة لا تعطي خلاصة صحيحة، فالنمو الإسمي المرتفع للناتج المحلي الإجمالي العالمي بسبب ارتفاع معدلات التضخم بعدها لا يعكس انخفاضاً حقيقياً في مستوى الدين النسبي. ويذكر التقرير بأن الدين العام للصين ارتفع في نهاية الشهور الستة الأولى

المؤسسات تستحوذ على 66.9 % من المشتريات

الكويتيون يضحون 341 مليون دينار صافي شراء

8 4.784 مليارات دينار مشتريات الأفراد بحصة 30.1 % من الإجمالي

9 2.383 مليار دينار مشتريات المستثمرين من خارج دول الخليج



أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها « حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2026 إلى 30/09/2026 »، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 67.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (61.3 % للفترة ذاتها 2025) و 66.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (62.9 % للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 10.678 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 10.627 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 51.386 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 30.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (35.3 % للفترة ذاتها 2025) و 29.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (36.9 % للفترة ذاتها 2025). وقد اشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 4.784 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 4.720 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي

و 15.9 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى، و 1.4 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.0 % للكويتيين، و 12.3 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى، و 1.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 20.6 % ما بين نهاية ديسمبر 2025 ونهاية سبتمبر 2026، مقارنة بارتفاع بنسبة 76.0 % ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2026 نحو 57,472 حساباً أي ما نسبته 12.1 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 55,569 حساباً في نهاية أغسطس 2026 أي ما نسبته 11.7 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 3.4 %.

شراء بنحو 340.999 مليون دينار كويتي. وبلغت حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 2.674 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 16.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10.8 % للفترة ذاتها 2025)، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 2.383 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 15.0 % (13.7 % للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 291.461 مليون دينار كويتي.

وبلغت حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 1.5 % (1.9 % للفترة ذاتها 2025) أي ما قيمته 241.353 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 191.814 مليون دينار كويتي، أي بنحو 1.2 % (1.6 % للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً بنحو 49.538 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 82.7 % للكويتيين،

صافي تداولاته بيعاً بنحو 302 ألف دينار كويتي. وآخر المساهمين في سيولة الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (0.5 % للفترة ذاتها 2025) و 0.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (0.5 % للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 75.752 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 63.197 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً بنحو 12.554 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشترى أسهماً بقيمة 13.310 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 83.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (84.7 % للفترة ذاتها 2025)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 12.969 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 81.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (87.4 % للفترة ذاتها 2025)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون

ذاتها 2025) و 2.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (1.3 % للفترة ذاتها 2025). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 410.757 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 410.455 مليون دينار كويتي، ليصبح

تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 64.243 مليون دينار كويتي. وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 2.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (1.3 % للفترة

10 نمو شهري 3.4% للحسابات النشطة مقارنة بنهاية أغسطس

11 13.31 مليار دينار مشتريات المستثمرين الكويتيين خلال تسعة أشهر

12 محافظ العملاء تضاعف حصتها إلى 2.6 % من البيع والشراء



تقلص عدد الشركات المتداولة دون قيمتها الدفترية من 40 إلى 31 شركة

77.7% من الشركات فوق قيمتها الدفترية

14 تفصيل بعض المستثمرين للأسهم
الرخصة تفسير محتمل لتقلص الفجوة

13 108 شركات مدرجة تتجاوز أسعار
أسهمها قيمها الدفترية



يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة. وسيولة بورصة الكويت انخفضت بنحو 19.1% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2025، في حين ارتفعت بنحو 79.2% لكامل عام 2025 مقارنة بمستواها لكامل عام 2024. وفقد المؤشر العام لبورصة الكويت مع نهاية سبتمبر 2026 نحو 1.4% مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2025، بعد أن كسب نحو 21.0% في عام 2025. وحركة المؤشر خلال العام الجاري كانت في نفس اتجاه حركة السيولة، وذلك في حدود المنطق مع انخفاض السيولة ومبرره مخاطر اضطراب البيئة الجيوسياسية. ولا تزال هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة، وبعضها يعاني من فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها.

ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة للنصف الأول 2026 وإقبال أسعار نهاية سبتمبر الفائت، أي نهاية الربع الثالث 2026، تشير إلى أن 40 شركة مدرجة أو نحو 28.8% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 68 شركة أخرى أو نحو 48.9% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1% - 99%، أي أن 108 شركات أو نحو 77.7% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

ما تبقى أو نحو 22.3% من الشركات المدرجة، أو 31 شركة، تتابع بخضم على قيمها الدفترية،

21 شركة تتداول بخضم
يتراوح بين 1% و 29%

15

انكماش جزئي للفجوة
بين أسعار بعض الأسهم
وقيمها الدفترية

16

السوق الأول يستقطب 63.9%
من سيولة الأشهر التسعة

17

ضمنها 21 شركة أو نحو 15.1% من الشركات المدرجة تتابع عند مستوى خضم يراوح ما بين 1% - 29%، و 9 شركات أخرى أو نحو 6.5% من الشركات المدرجة تتابع بمستوى خضم يراوح ما بين 30% - 49% على قيمها الدفترية. وتعاني شركة واحدة مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتها الدفترية وسعرها السوقي، إذ يبلغ مستوى الخضم أكثر من 50%. وكان عدد الشركات التي تتابع بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2025 أكثر، حيث بلغ عددها 40 شركة أو نحو 28.8% من عدد الشركات المدرجة حينها، وربما تحقق ردم بعض الفجوة بسبب توجه بعض المستثمرين إلى تفضيل بعض الأسهم الرخصة على أمل التكسب من احتمال ارتفاع أسعارها في حال ظروف جيوسياسية أفضل. استمرار الانحراف الكبير في

تداول 1.3 مليار سهم عبر 101.5 ألف صفقة خلال خمسة أيام

362.4 مليون دينار سيولة البورصة أسبوعياً

19 117.3 مليون دينار تداولات قطاع
الخدمات المالية خلال الأسبوع

18 72.5 مليون دينار متوسط قيمة
التداول اليومي خلال الأسبوع

الأسبوع التاسع والثلاثون 2026/10/01	الأسبوع الأربعون 2026/10/08	
8	9	عدد شركات ارتفعت أسعارها (شركة)
18	18	عدد شركات انخفضت أسعارها (شركة)
3	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً مختلطاً، حيث انخفض مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 694.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 10.4 نقطة ونسبته 1.5% - عن إقبال الأسبوع الماضي، كما ظل منخفضاً بنحو 43.0 نقطة أي ما يعادل 5.8% عن إقبال نهاية عام 2025. وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:



البيان	الأسبوع الأربعون 2026/10/08	الأسبوع التاسع والثلاثون 2026/10/01	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	694.6	705.0	-1.5%
مؤشر السوق العام	8,632.7	8,713.7	-0.9%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	362,402,754	476,333,502	
المعدل اليومي (د.ك)	72,480,551	95,266,700	-23.9%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,302,286,135	1,676,707,832	
المعدل اليومي (أسهم)	260,457,227	335,341,566	-22.3%
عدد الصفقات	101,511	115,491	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	20,302	23,098	-12.1%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	37,284,224	10.3%
شركة التخصيص القابضة	23,084,256	6.4%
شركة الاستثمارات المالية الدولية	20,167,894	5.6%
بنك الكويت الوطني	15,241,817	4.2%
شركة عقارات الكويت	12,793,062	3.5%
الإجمالي	108,571,252	30.0%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	117,322,304	32.4%
قطاع البنوك	84,837,956	23.4%
قطاع العقار	67,090,121	18.5%
قطاع الصناعة	35,827,658	9.9%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	18,018,695	5.0%

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة	يوم الخميس 2026/10/08	يوم الخميس 2026/10/01	الفرق %	إقفال 2025	الفرق %
1 بنك الكويت الوطني	763.6	782.6	(2.4)	903.2	(15.5)
2 بنك الخليج	340.2	340.2	0.0	352.6	(3.5)
3 البنك التجاري الكويتي	586.9	580.1	1.2	583.5	0.6
4 البنك الأهلي الكويتي	263.2	263.2	0.0	245.7	7.1
5 بنك الكويت الدولي	328.8	332.8	(1.2)	347.4	(5.4)
6 بنك برقان	302.0	309.0	(2.3)	361.3	(16.4)
7 بيت التمويل الكويتي	4,451.3	4,475.3	(0.5)	4,402.9	1.1
قطاع البنوك	855.8	867.3	(1.3)	927.0	(7.7)
8 شركة التسهيلات التجارية	171.8	181.9	(5.6)	208.6	(17.6)
9 شركة الاستثمارات المالية الدولية	2,036.5	1,994.5	2.1	1,778.8	14.5
10 شركة الاستثمارات الوطنية	336.0	352.3	(4.6)	380.0	(11.6)
11 شركة مشاريع الكويت القابضة	248.0	256.3	(3.2)	275.0	(9.8)
12 شركة الساحل للتنمية والاستثمار	106.6	126.4	(15.7)	93.1	14.5
قطاع الاستثمار	346.2	354.7	(2.4)	351.1	(1.4)
13 شركة الكويت للتأمين	115.1	124.1	(7.3)	140.0	(17.8)
14 مجموعة الخليج للتأمين	1,077.6	1,180.0	(8.7)	720.1	49.6
15 الشركة الأهلية للتأمين	334.7	408.4	(18.0)	363.3	(7.9)
16 شركة وربة للتأمين	215.7	214.4	0.6	220.7	(2.3)
قطاع التأمين	341.8	381.8	(10.5)	300.2	13.9
17 شركة عقارات الكويت	862.8	855.9	0.8	840.2	2.7
18 شركة العقارات المتحدة	621.3	569.8	9.0	650.8	(4.5)
19 الشركة الوطنية العقارية	518.0	497.8	4.1	291.4	77.8
20 شركة الصالحية العقارية	1,738.8	1,687.4	3.0	1,827.7	(4.9)
قطاع العقار	556.5	537.3	3.6	507.1	9.7
21 مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	357.8	367.3	(2.6)	473.4	(24.4)
22 شركة أسمنت الكويت	569.8	554.8	2.7	640.7	(11.1)
23 شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	659.1	671.9	(1.9)	839.3	(21.5)
قطاع الصناعة	356.5	360.6	(1.1)	445.5	(20.0)
24 شركة السينما الكويتية الوطنية	790.9	811.6	(2.6)	941.6	(16.0)
25 شركة أجيالتي للمخازن العمومية	1,075.2	1,083.0	(0.7)	1,098.5	(2.1)
26 شركة الاتصالات المتنقلة	1,090.6	1,121.8	(2.8)	881.4	23.7
27 شركة سنرجي القابضة	113.9	112.9	0.9	107.9	5.6
قطاع الخدمات	908.8	930.0	(2.3)	808.3	12.4
28 شركة نقل وتجارة المواشي	119.2	130.0	(8.3)	90.8	31.3
قطاع الأغذية	443.7	446.3	(0.6)	436.8	1.6
29 شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,044.8	1,066.9	(2.1)	1,000.7	4.4
الشركات غير الكويتية	198.9	200.0	(0.5)	196.6	1.2
مؤشر الشال	694.6	705.0	(1.5)	737.6	(5.8)

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

الوفد سيناقش مع كبار المسؤولين الدوليين أبرز التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي

«الوطني» يشارك في اجتماعات صندوق النقد ومجلس محافظي البنك الدولي



وسيحضر الوفد الندوة التي ستعقدھا مجموعة الثلاثين العالمية بالتزامن مع الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تجمع الندوة كل عام محافظي البنوك المركزية في العالم، والرؤساء والمديرين التنفيذيين للقطاع المالي، إلى جانب أكاديميين لمناقشة القضايا المالية والنظامية الأكثر إلحاحاً التي تواجه مجتمع البنوك المركزية العالمية بالإضافة إلى حضور الاجتماع السنوي لأعضاء معهد التمويل الدولي.

كما سيحضر وفد البنك حفل الاستقبال الذي سيقمھ اتحاد مصارف الكويت لكبار القيادات المصرفية العالمية على هامش الفعاليات والاجتماعات، بحضور قيادات البنوك الكويتية وعددا من رؤساء البنوك العالمية والبنوك المركزية الأوروبية والعربية إلى جانب عدد كبير من الشخصيات العامة العالمية وصناع القرار وكذلك سيحضر الوفد حفل غداء يقيمه سفير دولة الكويت في تايلاند ومنتدى دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا إلى جانب حفلات استقبال تقيمها مؤسسات مالية أخرى.

ويعقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي هذه الاجتماعات لجمع نخبة من محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية،

يشارك بنك الكويت الوطني في الفعاليات والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي المزمع إقامتها في الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر الجاري في بانكوك، تايلاند، وذلك في إطار الجهود المتواصلة لتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجالات التمويل والاقتصاد.

ويرأس وفد بنك الكويت الوطني نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني-الكويت صلاح الفليج ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني-الكويت سليمان المرزوق والرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة عمر بو حديبة ورئيس المؤسسات المالية خالد السابر ورئيس الاتصال الرقمي عبدالمحسن الرشيد.

وسيشترك وفد البنك في الاجتماعات السنوية التي ستناقش أبرز التحديات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى العديد من المواضيع أهمها: كيف تساهم إصلاحات الحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وكذلك كيفية مساهمة اصلاحات الحوكمة في تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي

واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشرة، ومجموعة الأربعة والعشرين، والعديد من الدوائر الأخرى، حيث من المقرر أن يسلط اجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الضوء على مستقبل الاقتصاد العالمي وتطورات الأسواق المالية وغير ذلك من القضايا الملحة.

الثنائية الجانبية مع كبار المسؤولين الدوليين على هامش الاجتماعات، التي تقام في ذات الفترة، إذ تسلط الاجتماعات والمناقشات الضوء على أهم وأبرز التحديات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية حول العالم في الفترة الأخيرة. وتشمل الاجتماعات السنوية اجتماع العديد من اللجان أهمها: لجنة التنمية،

والمسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر، والأكاديميين؛ وذلك لمناقشة قضايا ذات اهتمام عالمي، تشمل آفاق الاقتصاد العالمي، والاستقرار المالي العالمي، والقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وخلق فرص العمل. وسيجري وفد الوطني عدداً من اللقاءات

حلول مصرفية ورقمية ومزايا حصرية لعملاء البنك من أصحاب المطاعم والمقاهي

«بوبيان» يواصل تعزيز منظومة خدمات المصرفية للأعمال بشراكة استراتيجية مع «كيتا»

المطاعم والمقاهي من الاستفادة من قنوات جديدة للوصول إلى العملاء وتنمية أعمالهم. وأكد أن «بوبيان» سيواصل تطوير منظومة المصرفية للأعمال وتعاونه مع الجهات المتخصصة، إلى جانب ترسيخ دوره شريكاً مصرفياً للشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توظيف خبرته المصرفية وتقديم الحلول التمويلية وخدمات المدفوعات الرقمية، بما يعزز تكامل المنظومة المقدمة لهذا القطاع ويواكب تطور احتياجاته.

ومن جانبه قال المدير العام لشركة كيता في الكويت، ماكس تشيو «تمثل هذه الشراكة خطوة مهمة في مسيرة كيता في الكويت، فهي الأولى من نوعها في السوق بين بنك ومنصة توصيل، وتجمع بين خبرة بوبيان المصرفية وقدرات كيता في التوصيل والتقنية لخدمة قطاع يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد المحلي».

وأضاف «ندرك أن أصحاب المطاعم والمقاهي يحتاجون إلى ما هو أكثر من منصة لعرض منتجاتهم؛ فهم بحاجة إلى شريك يفهم تحديات التدفق النقدي والوصول إلى العملاء. ولهذا صممنا باقة متكاملة لعملاء بوبيان تشمل التسوية الأسبوعية في حساباتهم المصرفية، وتوسيع نطاق التوصيل، وأولوية تخصيص السائقين في أوقات الذروة، إلى جانب التصوير الاحترافي المجاني للقوائم والظهور المميز في التطبيق خلال أسبوع الإطلاق». وأكد أن «كيता» تواصل الاستثمار في السوق الكويتي وبناء شراكات نوعية مع المؤسسات الرائدة، مشيراً إلى أن التعاون مع «بوبيان» يعكس ثقة القطاع المصرفي في المنصة ويفتح الباب أمام مزيد من المبادرات المشتركة لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت.



المجمع وتشيو يتوسطان عدد من القيادات التنفيذية في بوبيان وممثلي كيता

تكامل الحلول المصرفية والرقمية مع خدمات المنصات المتخصصة عاملاً مسانداً لأصحابها. وأوضح «نؤمن بأن الشراكات النوعية تحقق أثرها عندما تنطلق من فهم احتياجات العملاء، وتتكامل مع الخدمات التي نقدمها لهم. وفي هذه الشراكة، تلقتي حلول بوبيان المصرفية والرقمية مع خدمات شركة كيता في التوصيل وتعزيز حضور عملائنا من المطاعم والمقاهي عبر التطبيق، لتوفير مجموعة من الأدوات التي تساعدكم على إدارة مدفوعاتهم وتوسيع نطاق وصولهم إلى العملاء».

وأشار المجمع إلى أن «بوبيان» يختار شركائه بحرص وفق خبرتهم ومكانتهم وقدرتهم على تقديم قيمة مضافة لعملائه، مضيفاً أن حضور «كيता» في سوق توصيل الطلبات، وما توفره من خدمات تقنية، يعززان فرص أصحاب

خلال خدمات الدفع والتوصيل والحضور على المنصة.

وبهذه المناسبة، قال المجمع «يؤدي قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً حيوياً في دعم النشاط الاقتصادي، ولذلك نحرص في بوبيان على تطوير خدمات المصرفية للأعمال بما يواكب احتياجاته المتغيرة، ويمنح أصحابها حلولاً عملية تساعدكم على إدارة أعمالهم بكفاءة والاستفادة من فرص النمو».

وأضاف ان الشراكة الاستراتيجية مع «كيता» تجسد توجه البنك نحو بناء علاقات استراتيجية مع مزودي الخدمات المتخصصين، وتقديم قيمة ترتبط بطبيعة أعمال العملاء واحتياجاتهم اليومية، مشيراً إلى أن المطاعم والمقاهي باتت من الأنشطة التي تشهد تطوراً مستمراً في اساليب الدفع والتوصيل والتواصل مع العملاء، ما يجعل

وأمنأ في دفع الإكرامية الرقمية. وتشمل الحلول أيضاً خدمة Split Bill، التي تتيح تقسيم الفاتورة وسداد كل حصة بشكل منفصل وفوري عبر جهاز نقاط البيع، وخدمة ePay لتحصيل المدفوعات إلكترونياً، إلى جاني بوابة الدفع الرقمية، بما يمنح أصحاب الأعمال خيارات متعددة لقبول المدفوعات وتحصيلها. ومن خلال «كيता»، يحصل أصحاب المطاعم والمقاهي من عملاء البنك على خدمات تسهم في تعزيز وصول مشاريعهم إلى العملاء، تشمل التصوير الاحترافي المجاني لقوائم الأطعمة والمشروبات، وأولوية الظهور في التطبيق. وتتكامل هذه المزايا الحصرية لتلبية احتياجات المطاعم والمقاهي اليومية في تعاملاتها داخل الموقع أو عبر القنوات الرقمية، ومنحهم فرصاً أوسع لتعزيز حضورهم من

في إطار استراتيجيته الرامية إلى تطوير منظومة المصرفية للأعمال ومساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة، أعلن بنك بوبيان توقيع شراكة استراتيجية مع «كيता»، المنصة العالمية الرائدة في توصيل الطلبات والاحتياجات اليومية. وتتيح الشراكة لعملاء المصرفية للأعمال من أصحاب المطاعم والمقاهي في الكويت، المسجلين للمرة الأولى في المنصة، الاستفادة من باقة من الحلول المصرفية والرقمية والمزايا الحصرية، بما يدعم أعمالهم اليومية، ويعزز كفاءتها التشغيلية وفرص نموها.

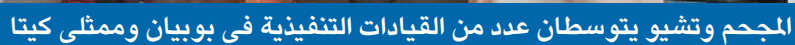
وتأتى الشراكة امتداداً لرؤية «بوبيان» في بناء منظومة متكاملة للمصرفية للأعمال، تجمع بين الخدمات المصرفية والحلول الرقمية والشراكات المتخصصة، بما ينماشى مع احتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويساعدكم على إدارة معاملاتهم المصرفية بسهولة وعلى مدار الساعة.

وجرى توقيع الاتفاقية بحضور نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية في بنك بوبيان، عبدالله المجمع، والمدير العام لشركة كيता في الكويت، ماكس تشيو، إلى جانب عدد من القيادات التنفيذية في البنك وممثلي الشركة.

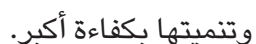
وبموجب الشراكة، يستفيد عملاء المصرفية للأعمال المؤهلون في بنك بوبيان من مجموعة من المزايا، تشمل: بطاقة فيزا الائتمانية للأعمال، التي توفر استرداداً نقدياً غير محدود يصل إلى 1.5% على المشتريات باستخدام البطاقة، إلى جانب مزاياها الحصرية. كما تشمل الباقة أجهزة البيع POS وحلول SoftPOS التي تتيح قبول المدفوعات عبر أجهزة نقاط البيع أو باستخدام الهاتف الذكي كنقطة بيع، إضافة إلى خدمة Tip & Tap، وسيلة الدفع الأكثر ابتكاراً وتطوراً

بنك الخليج يتوج بجائزة التميز في الخدمات المصرفية

**صبا الفصام: حريصون علي تطوير الخدمات
والمنتجات بما يواكب تطورات القطاع المصرفي**



ويواصل بنك الخليج تطوير منظومة خدماته ومنتجاته بما يواكب تطورات القطاع المصرفي واحتياجات العملاء المتغيرة، مؤكداً التزامه بتوفير أفضل الحلول المالية والمصرفية التي تدعم أهداف العملاء وتساعدهم على تحقيق تطلعاتهم المستقبلية، بما يعزز مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية الرائدة في الكويت.



متكاملة تتجاوز الخدمات التقليدية.

ولفتت الفصام إلى أن الخدمات المصرفية المميزة صُممت لتجمع بين الخبرة المصرفية العريقة التي يتمتع بها بنك الخليج على مدى

«باصم الجديد من

مركز

بنك «تم» يعلن شراكته مع المركز العلمي

توسيع نطاق التجارب العلمية المبتكرة وترسيخ ثقافة الاستكشاف بين الأجيال الناشئة



ويعكس التعاون بين بنك «تم» والمركز العلمي أهمية تكامل الجهود بين القطاع المصرفي والمؤسسات العلمية في دعم المبادرات التعليمية المبتكرة، وتوفير فرص تعلم نوعية تسهم في تطوير مهارات الطلبة وتعزيز قدراتهم، بما يساعد على إعداد جيل أكثر استعداداً لمطلوبات المستقبل ومجالاته العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

وأضاف العثمان: «تجسّد هذه الشراكة التزام بنك «تم» بدعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى الاستثمار في طاقات الشباب وإعداد جيل يمتلك المهارات والمعارف اللازمة لمواجهة المستقبل، ونسعى من خلال هذا التعاون إلى توسيع نطاق البرنامج والوصول إلى مزيد من الطلبة، بما يعزز ثقافة الإبداع والابتكار، ويوفر لهم بيئة تعليمية

ويأتي إطلاق الموسم الجديد استكمالاً للنجاح الذي حققه البرنامج في تقديم تجربة تعليمية متقلة تجمع بين المعرفة والتطبيق العملي، حيث يواصل «باص STEAM» جولاته في الممارس، مقدماً مجموعة متنوعة من الأنشطة والتجارب التي تغطي مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات. ويسعى البرنامج إلى تقديم المفاهيم العلمية بأساليب مبسطة وتفاعلية، تتاح للطلبة فرصة التعلم من خلال

لتعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية وتبادل الرؤى حول تطورات الأسواق

بنك برقان يشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

عبدالله الصباح: فرصة مهمة لتقييم التحولات الاقتصادية العالمية وتعزيز فهمنا للمخاطر



أعلن بنك برقان مشاركته في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2026، والمقرّر عقدها في بانكوك خلال الفترة من 12 إلى 18 أكتوبر 2026. ويترأس وفد البنك الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان، بما يعكس حرص البنك على تعزيز علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية والمشاركة في الحوار الاقتصادي العالمي.

كما سيضمّ وفد البنك كلاً من فيصل منصور صرخوه، نائب رئيس مجلس الإدارة، وعبدالله عبدالمجيد معرفي، مدير عام - إدارة الخزينة والمؤسسات المالية، وبدر التركيت، نائب مدير عام - إدارة المؤسسات المالية، وضاري القبندي، مساعد مدير عام - إدارة العلامة التجارية واستراتيجية الاتصال. وتتيح المشاركة للبنك تبادل الرؤى حول تطورات الأسواق والقطاع المصرفي، وبحث مجالات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

وتتعدّد الاجتماعات في مرحلة يشهد فيها الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة، حيث تتزايد تأثيرات التطورات الجيوسياسية، وتحولات تدفقات رؤوس الأموال، وتطور الأوضاع النقدية، وتغيّر مسارات النمو، إلى جانب التقدم التكنولوجي المتسارع على الأسواق والمؤسسات المالية.

وتعليقاً على مشاركة البنك، قال الشيخ عبدالله ناصر صباح الأحمد الصباح: «يمرّ الاقتصاد العالمي بمرحلة من التحولات الهيكلية المهمة، تتزايد فيها أوجه الترابط بين التطورات الجيوسياسية، وتدفقات رؤوس الأموال، والتقدم التكنولوجي، وتحولات مسارات النمو. وتمثّل

الاجتماعات السنوية فرصة مهمة لتقييم هذه التطورات بصورة شاملة، وتبادل الرؤى مع المؤسسات المالية العالمية وصنّاع القرار، إلى جانب تعزيز فهمنا للمخاطر والفرص التي ستسهم في تحديد مسارات الأسواق خلال السنوات المقبلة».

وأضاف: «بالنسبة لبنك برقان، تأتي مشاركتنا في محافل بهذا المستوى الرفيع ضمن نهج استراتيجي مدروس يهدف إلى البقاء على صلة وثيقة بالحوار الاقتصادي العالمي، ومواصلة تطوير رؤيتنا طويلة الأمد بما يواكب الواقع المالي العالمي الذي يزداد تعقيداً وترابطاً».

كما تنسجم مشاركة بنك برقان مع رؤيته طويلة الأمد لتعزيز مكانته كمؤسسة مصرفية إقليمية رائدة، إلى جانب المساهمة في التطور المستمر للقطاع المصرفي ودوره في دعم الأولويات الاقتصادية لدولة الكويت. وتوفّر الاجتماعات السنوية للبنك فرصة

بنك برقان والرئيس التنفيذي لشركة كامكو إنفست. ويتيح هذا التكامل في الخبرات للوفد تقديم رؤى متخصصة حول أسواق رأس المال، واتجاهات الاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، والدور المتطور للمؤسسات المالية في تعزيز المرونة الاقتصادية ودعم النمو المستدام.

كما تعززت قدرات المجموعة مؤخراً من خلال دمج بنك برقان (الذي يخضع حالياً لعملية إعادة تسمية، بعد أن كان يُعرف سابقاً باسم بنك الخليج

المتحد) ضمن عملياتها، بما يضيف بعداً جديداً إلى خبراتها المصرفية والاستثمارية الإقليمية، بما في ذلك خبراتها في مجال التمويل الإسلامي. ومن خلال الجمع بين الخدمات المصرفية التقليدية، وإدارة الاستثمارات، والقدرات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تشارك مجموعة بنك برقان في الاجتماعات السنوية برؤية شاملة لمشهد القطاع المالي في المنطقة. ويمنحها هذا التنوع في الخبرات القدرة على الإسهام بفاعلية في الحوارات المتعلقة بالابتكار المالي،

وتطور نماذج التمويل، والأهمية المتزايدة لدور المؤسسات المالية الإقليمية في ربط الأسواق المحلية بالاقتصاد العالمي. ومع مواصلة دولة الكويت مسيرتها نحو تنويع الاقتصاد وتحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035، يواصل بنك برقان التركيز على الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع المصرفي في دعم الاستثمار، وتعزيز الروابط مع أسواق رأس المال الإقليمية والدولية، وبناء نظام مالي مرّن قادر على دعم النمو المستدام على المدى الطويل.

ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا»

«التجاري» يُعرّف طالبات مدرسة لسمية الابتدائية بتراث الكويت

هذا، وقد شهدت الفعالية تفاعلاً لافتاً من الطالبات اللاتي شاركن في الأنشطة والورش وسط أجواء من الحماس والمرح، بما ساهم في تقديم الموروث الشعبي بصورة مبسطة ومحبة، وربط عناصر التراث بتجارب عملية قريبة من اهتماماتهن. وفي ختام الزيارة، قام فريق قطاع التواصل المؤسسي في البنك بتوزيع هدايا تذكارية على الطالبات، تضمنت «الهامة» المستوحاة من التراث الكويتي، في خطوة تهدف إلى إبقاء عناصر الموروث حاضرة في تفاصيل حياتهن اليومية.

من جانبها، أعربت إدارة مدرسة لسمية الابتدائية للبنات عن شكرها وتقديرها للبنك التجاري الكويتي على هذه الزيارة، مشيدة بدوره في المحافظة على التراث الكويتي وتعريف الجيل الجديد بتاريخ الآباء والأجداد، وما يمثله ذلك من أهمية في تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ قيم الانتماء لدى الطلبة.



لتجسد هذا التوجه من خلال أنشطة متنوعة تجمع بين التعلم والتجربة والترفيه، بما يرسخ قيم التراث الكويتي في نفوس أبنائنا وبناتنا.»

التراث لا يقتصر على توثيقه، بل يمتد إلى تقديمه للأجيال القادمة بأساليب مبتكرة وتفاعلية تجعلهم أكثر قرباً منه واعتزازاً به. وتأتي حملة «يا زين تراثنا»

التي تتيح لنا الفرصة لتعريف الأجيال الجديدة بجوانب من تراثنا الكويتي الأصيل، وتعزيز ارتباطهم بتاريخ وهوية وطنهم. ونؤمن بأن الحفاظ على

في إطار مواصلة جهوده الرامية إلى الحفاظ على التراث الكويتي وتعزيز ارتباط الأجيال الجديدة به، نظم البنك التجاري الكويتي زيارة ميدانية لطالبات مدرسة لسمية الابتدائية ضمن فعاليات حملة «يا زين تراثنا» لعام 2026، والتي تهدف إلى تعريف الأطفال بجوانب من الموروث الكويتي الأصيل بأسلوب تفاعلي يجمع بين المعرفة والمتعة.

وشملت الزيارة مجموعة من الأنشطة التفاعلية التي أتاحت للطالبات فرصة التعرف عن قرب على عدد من العادات والتقاليد والألعاب الشعبية الكويتية القديمة، إلى جانب ورشة عمل تفاعلية تناولت أبرز المحطات التي كانت جزءاً من حياة الأطفال في الماضي، مع تقديم شرح مبسط حول أهميتها في الذاكرة الشعبية الكويتية.

وبهذه المناسبة، قالت أمني الورع، نائب المدير العام لقطاع التواصل المؤسسي في البنك التجاري الكويتي: «نسعد بتنظيم مثل هذه الزيارات



تحليل الأسهم الأمريكية

أسهم التكنولوجيا تقود البورصات الأميركية إلى المنطقة الخضراء

«وول ستريت» تنهي أسبوعاً متقلباً بمكاسب جماعية

صفقة «سبيس إكس» للترددات تشعل المنافسة في قطاع الاتصالات

2

«إس آند بي 500» يرتفع 1.15 %..
و«داو جونز» الصناعي 0.95 %

1



و«فيرايزون» و«تي موبايل»، وسط مخاوف المستثمرين من أن تؤدي الصفقة إلى زيادة المنافسة. كما ارتفع سهم «لومينتم» و«كيه إل إيه» بنسبة 8 % و2 % على التوالي.

ارتفاع أسهم شركة سبيس

ارتفعت أسهم شركة سبيس إكس بعد إعلان الشركة الفضائية والأقمار الصناعية، بقيادة إيلون ماسك، عن صفقة لشراء محفظة طيف ترددي على مستوى البلاد. في المقابل، انخفضت أسهم شركات إيه تي أند تي، وفيريزون، وتي موبايل، وسط مخاوف المستثمرين من أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى زيادة حدة المنافسة.

وتقدمت أسهم شركات التكنولوجيا الأخرى يوم الجمعة بالتزامن مع سبيس إكس. وتصدرت أسهم شركات البرمجيات قائمة الرابحين، حيث ارتفعت أسهم بالو ألتو نتوركس بنسبة تقارب 5 %، وكراود سترايك وبالانتر تكنولوجيا بنسبة 4 % و3 % على التوالي. كما ارتفعت أسهم مايكروسوفت بنسبة 2 %، وكذلك أسهم أمازون، العضو في مجموعة «السبعة الرائعون».

قفزة في قطاع الرعاية الصحية

وخارج قطاع التكنولوجيا، برز قطاع الرعاية الصحية كقطاع متميز آخر، حيث قفزت أسهم شركات مثل ميرك وجيليلاد ساينسز بنسبة تقارب 3 % لكل منهما. كما شهدت أسهم شركات اللقاحات، مثل موديرنا، ارتفاعاً ملحوظاً وسط تفاؤل بشأن جهود المعاهد الوطنية للصحة في تطوير لقاح للسرطان.

وكانت أسهم شركات التكنولوجيا، وخاصة تلك المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، نقطة ضعف يوم الخميس بعد أن أكدت شبكة سي إن بي سي أن شركة أوبن إيه أي أبلغت المستثمرين أنها توقعت تحقيق إيرادات سنوية بقيمة 50 مليار دولار بنهاية سبتمبر. في الشهر الماضي، انتشرت تقارير واسعة النطاق تشير إلى رقم 68 مليار دولار، مع أن مصدراً مُطلعاً أفاد بأن هذا الرقم يشمل أيضاً إجمالي الإيرادات من الشركاء.

انخفض مؤشر ناسداك بأكثر من 1 %، مُسجلاً أكبر خسارة يومية له منذ منتصف أغسطس. وشهد يوم الخميس ثاني يوم على التوالي من التراجع للمؤشر الذي يضم شركات التكنولوجيا بشكل رئيسي، بعد أن سجل مستويات قياسية جديدة في وقت سابق من الأسبوع. وكتب آدم

أنهت مؤشرات الأسهم الأميركية الأسبوع على ارتفاع جماعي، مدعومة بمكاسب أسهم التكنولوجيا وعودة شهية المخاطرة، رغم التقلبات الحادة التي شهدتها وول ستريت نتيجة ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية، وتقلب أسعار النفط على خلفية الحرب مع إيران.

وبحسب حسابات مستندة إلى بيانات الإغلاق الأولية التي نشرتها رويترز، ارتفع مؤشر «إس آند بي 500» بنحو 1.15 % خلال الأسبوع، فيما صعد مؤشر «داو جونز» الصناعي بنسبة 0.95 %، وزاد مؤشر «ناسداك» المجمع بنسبة 0.64 %.

وجاءت هذه المكاسب رغم تعرض الأسهم لضغوط بيعية منتصف الأسبوع، خصوصاً شركات أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي، قبل أن تتعافى الأسواق مع انحسار بعض المخاوف الجيوسياسية وتحول اهتمام المستثمرين إلى موسم نتائج أعمال الربع الثالث وبيانات التضخم الأميركية المرتقبة، التي قد تحدد مسار السياسة النقدية للاحتياطي الفدرالي.

وسجل مؤشر «ناسداك» المجمع في ختام تداولات الجمعة 9 أكتوبر ارتفاعاً بنسبة 0.64 %، كما صعد مؤشر «إس آند بي 500» بنسبة 0.59 % أيضاً، في حين ارتفع مؤشر «داو جونز» الصناعي بمقدار 423 نقطة، أي بنسبة 0.83 %.

وقد بلغت الأسهم أعلى مستوياتها خلال بنهاية الأسبوع عقب تصريح للرئيس دونالد ترامب أفاد بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على توريد الديزل إلى كل من السوق الأمريكية والأسواق العالمية. وشهدت أسعار النفط انخفاضاً طفيفاً بعد هذا الإعلان؛ إذ جرى تداول العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عند مستوى يقارب 91 دولاراً للبرميل، بينما سجلت العقود الآجلة لخام برنت نحو 103 دولارات للبرميل.

وارتفع صندوق «ستيت ستريت تكنولوجي سيليكت سيكتور إس بي دي آر» المخصص في قطاع التكنولوجيا بنسبة 1 %، وقادت المكاسب أسهم التكنولوجيا على نطاق واسع، إذ صعد سهم «سبيس إكس» بنسبة 2 % بعد اتفاق الشركة المتخصصة في الفضاء والأقمار الصناعية، التي يقودها إيلون ماسك، على شراء محفظة من تراخيص الطيف الترددي تغطي أنحاء الولايات المتحدة.

في المقابل، تراجعت أسهم «إيه تي أند تي»

من الانتخابات الرئاسية في البلاد، حيث فاق السيناتور فلافيو بولسونارو التوقعات محققاً تقدماً طفيفاً على الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، ومن المقرر أن يتواجه المرشحان وجهاً لوجه في جولة إعادة سٌجّرى في وقت لاحق من هذا الشهر.

مورغان ستانلي ترفع تصنيف بورصة شيكاغو للخيارات العالمية

تتوقع مورغان ستانلي أن تواصل بورصة شيكاغو للخيارات العالمية مكاسبها بعد تجديد عقدھا مع مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز . وقد رفع البنك الاستثماري تصنيف بورصة شيكاغو للخيارات العالمية مرتين من «أقل من المتوسط»، (أقل من المتوسط) إلى «زيادة الوزن». كما رفعت هدفھا السعري للسهم إلى 358 دولاراً من 258 دولاراً، ما يعني ارتفاعاً محتملاً بنسبة 22 % تقريباً عن سعر إغلاق يوم الخميس. وفي أواخر سبتمبر ، مددت بورصة شيكاغو للخيارات العالمية اتفاقيتها التي تمنحھا الحقوق الحصرية لإدراج وتداول خيارات مؤشر ستاندرد آند بورز 500، أحد أكثر الأدوات المالية تداولاً في العالم.

وقال المحلل مايكل سبيريس في مذكرة للعملاء يوم الجمعة: «يعالج تمديد عقد مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز حتى عام 2051 أحد الركائز الأساسية لتقييمنا السابق «أقل من المتوسط»، في حين أثبت نمو الخياريات أنه أكثر استدامة مما توقعنا، ونرى فرصاً استثمارية جذابة مع إطلاق منتج جديد في أسواق التنبؤ. ويأتي هذا في ظل توجهات سلبية لدى المستثمرين ومراكزهم، ومع ذلك يبقى التقييم جذاباً».

500» مكاسب بلغت نحو 1 % . وفي الأسبوع المقبل، سيبليج موسم إعلان نتائج الأرباح ذروته مع استعداد البنوك للكشف عن نتائجها، إلى جانب شركات بارزة أخرى مثل «جونسون أند جونسون» و«يوناييتد هيلث»؛ ومن المقرر أن تعلن هاتان الشركتان عن نتائجهما يوم الثلاثاء، بالتزامن مع شركات أخرى مثل «ويلز فارجو» و«سيتي جروب».

ورغم أن مايكل موناغان، من شركة «فاوندر إي تي إفز، يتبنى نظرة إيجابية تجاه الأسهم حتى نهاية العام نظراً لـ «النمو الكبير» المتوقع أن تحققه الشركات، إلا أنه لا يزال يعتقد أن الصراع في الشرق الأوسط – وتأثيره على أسعار النفط – قد يشكل ضغطاً على السوق. ويأتي ذلك حتى بعد تصريحات ترامب هذا الأسبوع بأن الولايات المتحدة لن تشن هجوماً على إيران قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة مطلع الشهر المقبل. وقال مدير المحفظة الاستثمارية لشبكة «سي إن بي سي» إن هذا الصراع يُعد عاملاً يكبح قدرة السوق على عكس قوة أداء الأرباح في المدى القريب بشكل حقيقي، مضيفاً أن «السوق لم تضع في الحسبان احتمال نشوب حرب أكثر عنفاً واتساعاً من حيث النطاق الجغرافي أو العمليات العسكرية المباشرة».

صندوق المؤشرات المتداولة

سجل صندوق iShares MSCI Brazil ETF ارتفاعاً بنسبة 13 % هذا الأسبوع، مما يضعه على المسار الصحيح لتحقيق أفضل أداء أسبوعي له منذ 6 نوفمبر 2020، حين حقق مكاسب بلغت 14.52 %.

وتأتي هذه التحركات في أعقاب الجولة الأولى

كريزافولي من شركة «فايتال نوليدج»: «يعكس هذا الانخفاض الحاد اختلالات كبيرة في مراكز التداول، والتي نعتقد أنها بحاجة إلى مزيد من التصحيح، ولذلك من غير المرجح أن يشهد قطاع أسهم شركات التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي انتعاشاً سريعاً على شكل حرف V». وأضاف: «فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، لا تكمن المشكلة الرئيسية في مسألة الإيرادات السنوية المتكررة بين الإجمالي والصافي، بل في: 1 - تراجع جاذبية المختبرات الرائدة المستقلة... 2 - تزايد المؤشرات على أن الأسواق تُقاوم التدفق الهائل للدبون والأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي التي تطرح عليها».

المؤشرات الرئيسية الثلاثة تتجه نحو الارتفاع

على الرغم من التقلبات التي واجهتها الأسواق بعد تسجيل عوائد سندات الخزانة طويلة الأجل مستويات قياسية جديدة في 24 عاماً هذا الأسبوع، فإن جميع المؤشرات الرئيسية الثلاثة تتجه نحو فترة راحة لمدة خمسة أيام. ارتفع كل من مؤشري «داو جونز» و«ناسداك» بنسبة تقل عن 1 %، في حين سجل مؤشر «إس آند بي

جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	190.37	191.02	187.60	2.62	1.40%	4.54M	09/10
جنرال موتورز	82.73	82.88	81.71	0.48	0.58%	5.48M	09/10
مجموعة شيفرون	211.98	213.72	210.71	0.43	0.20%	4.75M	09/10
سيتي جروب إنك	129.64	129.88	127.70	1.56	1.22%	5.34M	09/10
مجموعة بنك أوف أمريكا	54.32	54.40	53.41	0.71	1.32%	22.28M	09/10
شركة اي تي اند تي	22.18	23.10	21.96	-2.69	-10.82%	140.29M	09/10
شركة كاتربيلر	800.47	804.31	791.19	4.29	0.54%	1.21M	09/10
مجموعة إنتل	104.70	108.38	104.00	-2.38	-2.22%	72.61M	09/10
مجموعة مايكروسوفت	535.07	537.22	526.24	12.46	2.38%	16.83M	09/10
شركة فورد موتور كو للسيارات	12.17	12.33	12.14	-0.09	-0.69%	21.59M	09/10
شركة إي باي	112.19	113.43	111.41	0.21	0.19%	2.52M	09/10
Dell Tech	586.06	595.06	566.20	11.51	2.00%	4.78M	09/10
شركة والت ديزني	108.05	108.35	107.14	1.03	0.96%	5.82M	09/10
Dow	28.42	28.95	28.36	-0.17	-0.59%	6.98M	09/10
شركة سيسكو سيسستمز	118.37	118.65	115.36	3.48	3.03%	8.41M	09/10

سهم دلتا يتراجع بعد نتائج دون التوقعات

انخفضت أسهم شركة «دلتا إيرلاينز» بنسبة 4 % بعد أن أعلنت الشركة عن نتائج أرباح جاءت دون التوقعات لأول مرة منذ عامين، وقامت بخفض توقعاتها المالية لعام 2026.

وبلغت ربحية السهم المعدلة في الربع الثالث 1.72 دولار، في حين وصل إجمالي الإيرادات إلى 17.59 مليار دولار. وكان المحللون الذين استطلعت آراءهم مؤسسة إل إس إي جي يتوقعون تحقيق ربح قدره 1.75 دولار للسهم وإيرادات بقيمة 17.67 مليار دولار.

وبالنسبة لعام 2026، تتوقع شركة الطيران أن تتراوح ربحية السهم المعدلة بين 5.10 و5.60 دولار، وذلك مقارنة بتوقعات سابقة في شهر يوليو كانت تشير إلى نطاق يتراوح بين 6.50 و7.50 دولار. وقد عزت الشركة خفض هذه التوقعات إلى ارتفاع أسعار الوقود.

بعد اتفاق مفاجئ بين ترامب و بوتين

الديزل الروسي يعود إلى الأسواق الأميركية لأول مرة منذ 2022

1 ضخ 300 ألف طن فوراً و500 ألف طن خلال نوفمبر المقبل

2 «الخزانة» تمدد المهلة للمعاملات المرتبطة بشحنات الوقود من موسكو حتى 2027



خفض أسعار الديزل

ترمب قال إن الاتفاق، إلى جانب ما وصفه بـ«السيطرة الكاملة» على مضيق هرمز، سيدفع أسعار الديزل في الولايات المتحدة والعالم إلى الانخفاض سريعاً، مؤكداً أن خفض الأسعار، خصوصاً للمزارعين ومربي الماشية وسائقي الشاحنات الأميركيين، يمثل أولوية بالنسبة له. إعلان ترمب يأتي في وقت تشهد أسعار الديزل ارتفاعاً قياسياً، إذ يعتمد عليه جزء كبير من الاقتصاد الحديث، من تشغيل المعدات الزراعية وقطاع النقل البحري الأمريكي إلى توفير التدفئة والطاقة للمجتمعات الريفية. ارتفعت أسعار بيع الديزل في محطات التعبئة بنسبة 70 % منذ بداية حرب إيران ليلعب متوسط سعر الديزل في محطات الوقود في الولايات المتحدة 6.37 دولار للغالون الأسبوع الماضي، وفقاً لنادي السيارات الأمريكي.

ووفق وكالة الطاقة الدولية، هبطت صادرات الديزل وزيت الوقود من الخليج وروسيا مجتمعة في أغسطس بنحو 1.6 مليون برميل يومياً مقارنة بفيبراير، بعدما كانت تمثل قبل الحرب نحو 45 % من التجارة العالمية المنقولة بحراً، ما دفع هوامش وأسعار الديزل إلى مستويات مرتفعة قياسية في عدد من الأسواق. وفي ظل شح الإمدادات التي تعاني منها الأسواق وسط تداعيات حرب إيران والأزمة الروسية الأوكرانية، اتفقت مجموعة السبع، التي تضم اقتصادات كبرى في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، على الإفراج عن ما يصل إلى 100 مليون برميل من مخزونات النفط والديزل الطارئة، بعد ضغوط مكثفة من إدارة ترمب.

الدفعة الأولى تعادل 10% من إجمالي صادرات روسيا

بحسب منشور ترمب، فإن ضخ 3 ملايين طن من الديزل الروسي سيعادل نحو 22.5 مليون برميل، وهي كمية كبيرة من الإمدادات الإضافية للسوق. كما تعادل الدفعة الأولى البالغة 300 ألف طن نحو 2.25 مليون برميل، أي أكثر من 10 % من إجمالي صادرات روسيا من الديزل

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إنه اتفق مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين على أن تبدأ روسيا في طرح إمدادات الديزل في السوق العالمية، في وقت تسعى فيه إدارته إلى كبح جماح ارتفاع أسعار هذا الوقود الحيوي. ترمب أوضح أنه اتفق مع بوتين على أن تبدأ روسيا فوراً في ضخ أكثر من 300 ألف طن من وقود الديزل في السوقين الأميركية والعالمية، على أن توفر 500 ألف طن إضافية خلال نوفمبر و مليون طن أخرى بعد ذلك مباشرة. وأضاف ترمب، في منشور على «تروث سوشيل»، أن روسيا ستورد بعد ذلك، وفي غضون فترة قصيرة، 3 ملايين طن إضافية من الديزل، بحسب حالة مصافي الديزل لديها. فيما صرّح مبعوث بوتين للتعاون الاقتصادي أن «التعاون الروسي الأمريكي بمجال الديزل والطاقة سيعود بالنفع على العالم». في المقابل انتقد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الخطوة الأميركية، حيث اعتبر أن «السماح لروسيا ببيع المنتجات النفطية هو استثمار في حرب يجب إنهاؤها لا إطالة أمدها».

ترخيص مؤقت يسمح بتوريد الديزل الروسي

بالتزامن مع إعلان ترمب، أصدرت وزارة الخزانة الأميركية ترخيصاً مؤقتاً يسمح بتوريد الديزل الروسي إلى السوق العالمية بتوجيه من الرئيس ترمب.

وقالت الوزارة في بيان أمس ، «بتوجيه من الرئيس دونالد ترمب، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية «أوفاك» فوراً ترخيصاً عاماً مؤقتاً يسمح بتوريد الديزل الروسي إلى السوق العالمية».

ويسمح الترخيص العام رقم 135، الصادر عن «أوفاك»، بإجراء المعاملات المرتبطة ببيع وتسليم وتفريغ واستيراد الديزل الروسي، بما في ذلك استيراده إلى الولايات المتحدة، حتى 7 أبريل 2027. ولا يسمح الترخيص بخصم أموال من حسابات لدى مؤسسات مالية أميركية تخص البنك المركزي الروسي أو صندوق الثروة الوطني أو وزارة المالية الروسية.

3

ارتفاع تكاليف الطاقة يدفع واشنطن لاستعانة بالإمدادات الروسية قبل الانتخابات

المعروض منه مشكلة تتجاوز محطات الوقود إلى مختلف حلقات الاقتصاد الحقيقي.

فشركات النقل تعتمد عليه لتشغيل الشاحنات التي تنقل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد الأولية. كما تستخدمه قطاعات البناء والتشييد في تشغيل المعدات الثقيلة، وتعتمد عليه منشآت زراعية وصناعية في عمليات الإنتاج والنقل والتشغيل.

وعندما ترتفع أسعاره، تواجه هذه القطاعات زيادة مباشرة في تكاليف التشغيل. وقد تضطر الشركات إلى رفع أسعار خدماتها أو تقليص هوامش أرباحها أو إعادة النظر في خطط التوسع والاستثمار. ومع انتقال هذه الزيادة إلى تكلفة نقل البضائع، يمكن أن ترتفع أسعار بعض السلع النهائية، بما يضيف ضغوطاً تضخمية إلى الاقتصادات المستوردة للوقود.

وتبرز هنا خصوصية الديزل مقارنة بالبنزين؛ فارتفاع سعر البنزين يؤثر أساساً في تكلفة تنقل الأفراد وبعض أنشطة النقل، بينما يمتد تأثير الديزل بصورة واسعة إلى تكلفة إنتاج السلع وتخزينها وتوزيعها.

ولهذا السبب، تتحول أي أزمة في سوقه إلى قضية اقتصادية تتعلق بسلاسل الإمداد والتضخم والقدرة التنافسية للشركات، وليس مجرد تغير في أسعار الوقود عند محطات البيع.

باستثناء الشحنات هذا الشهر لتجنب تكس المخزونات.

إعلان مفاجئ

ويأتي إعلان ترمب المفاجئ بعد أن وقّع الشهر الماضي قانوناً لفرض عقوبات واسعة على روسيا بهدف تقييد اقتصادها في مجال الطاقة، من بين مجالات أخرى تغذي حربها مع أوكرانيا.

ويفرض القانون عقوبات على مسؤولين روس وبنوك وأسطول الظل من ناقلات النفط، ويحظر أي استثمار أمريكي جديد في روسيا والتعامل مع الديون السيادية.

ولم تستورد الولايات المتحدة النفط أو الغاز الروسي منذ عام 2022، حين حظرت إدارة الرئيس السابق جو بايدن استيرادهما رداً على غزو موسكو لأوكرانيا، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

الديزل وقود أساسي للاقتصاد العالمي

تختلف طبيعة الطلب على الديزل عن الطلب على بعض أنواع الوقود الأخرى، إذ يرتبط بصورة مباشرة بعمل قطاعات إنتاجية واسعة، من النقل البري والشحن البحري إلى المعدات الثقيلة والآلات الزراعية والمولدات الكهربائية والأنشطة الصناعية.

وهذا الانساع في الاستخدام يجعل تراجع

في أكتوبر 2025، وفق بيانات شركة تحليلات الطاقة «فورتكسا».

عقب منشور ترمب، هبطت العقود الآجلة للديزل في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها خلال الجلسة بعد التسوية، لتتداول قرب 4.67 دولار للغالون.

شكلت الأسعار المرتفعة للوقود نقطة توتر في الولايات المتحدة قبيل انتخابات التجديد النصفي المرتقبة في نوفمبر. وفي الولايات الواقعة منتصف البلاد، ومع بقاء أقل من شهر على يوم الانتخابات، يواجه المزارعون ومربي الماشية، وهم من الدوائر الانتخابية الرئيسية للجمهوريين، تحديات اقتصادية في إدارة ترمب الثانية على رأسها أسعار الديزل، فضلاً عن ارتفاع تكاليف مجموعة من المدخلات الزراعية، وانكماش أسواق المحاصيل بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها ترمب.

تأتي هذه الخطوة بعدما ارتفعت شحنات روسيا من المنتجات النفطية في سبتمبر إلى أعلى مستوى لها في ثلاثة أشهر، وذلك رغم تراجع تدفقات الديزل نتيجة حظر حكومي على التصدير. وكانت موسكو قد فرضت قيوداً على صادرات الديزل لتعزيز الإمدادات المحلية عقب هجمات أوكرانية استهدفت مصافي التكرير التابعة لها. وقد أفادت وكالة «إنترفاكس» بأن مسؤولين يدرسون السماح لبعض المنتجين

سوق الديزل يترقب استعادة التوازن

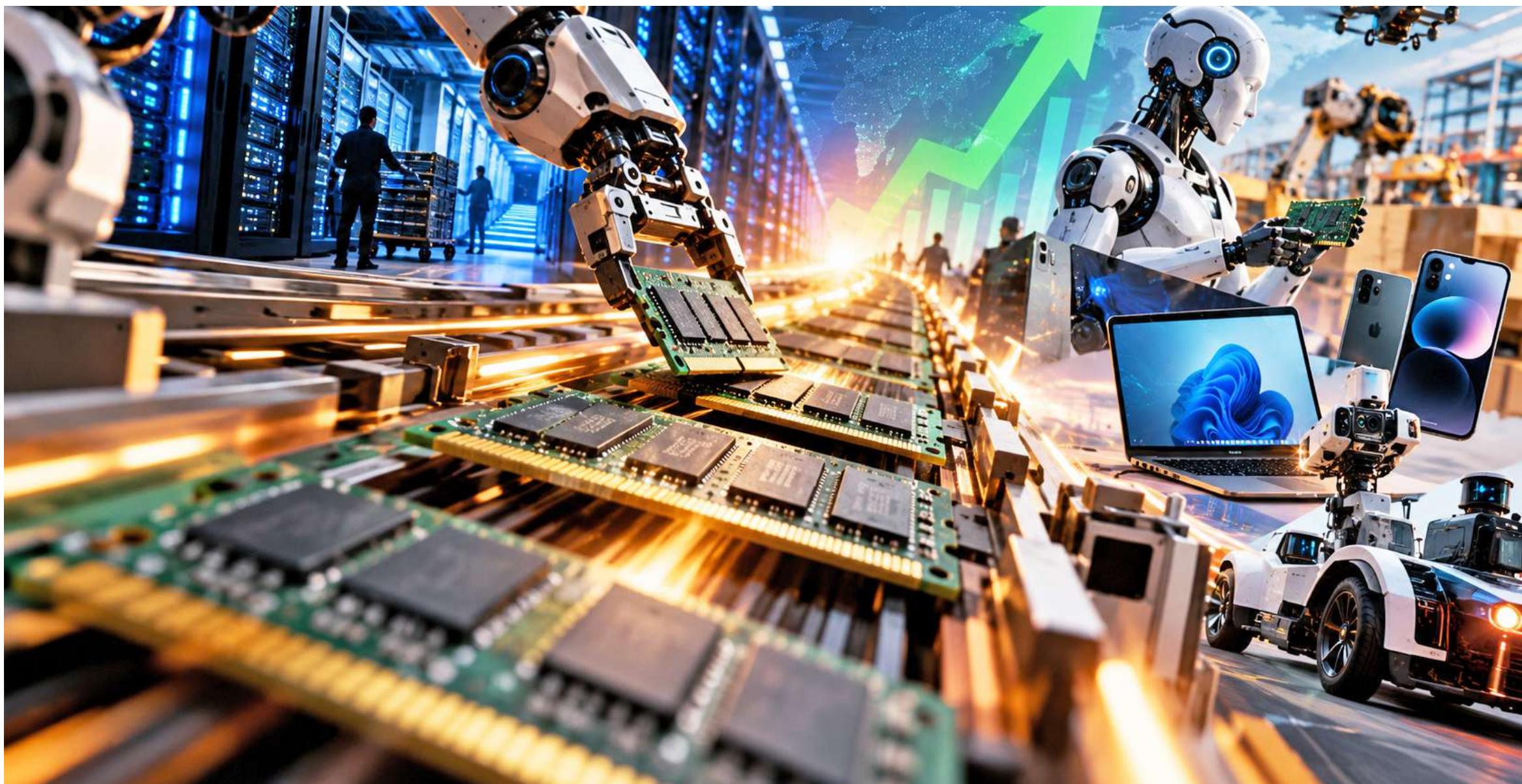
يرتبط التعافي بمجموعة من العوامل المتداخلة، في مقدمتها استقرار حركة الملاحة في مضيق هرمز، وإصلاح المصافي المتضررة، واستعادة قدراتها التشغيلية، وعودة صادرات المنتجات النفطية إلى مستويات أكثر انتظاماً.

كما يعتمد التعافي على توافر إمدادات بديلة من روسيا ومناطق أخرى، وقدرة المصافي خارج الخليج على زيادة الإنتاج من دون أن تواجه اختناقات جديدة، إلى جانب تحسين المخزونات وتراجع تكاليف الشحن والتأمين.

وفي المقابل، فإن استمرار التهديدات الأمنية أو تعرض منشآت التكرير لمزيد من الأضرار قد يطيل فترة نقص المعروض، حتى لو تحسنت صادرات الخام. وقد حذرت تقارير سوقية من أن التعافي الكامل لتدفقات المنتجات المكررة قد يستغرق وقتاً أطول من تعافي حركة الخام، مع استمرار القيود على الإنتاج والتصدير.

ولهذا، لا يكفي الاستناد إلى اتجاه أسعار النفط الخام للحكم على مستقبل الديزل؛ بل ينبغي متابعة هوامش التكرير، وحجم صادرات المشتقات، ومستويات المخزون، ومعدلات تشغيل المصافي، وتكاليف الشحن البحري.





توسع الذكاء الاصطناعي يرفع الطلب على الذاكرة ويضغط على الإمدادات والتكاليف

الذكاء الاصطناعي يفتح جبهة جديدة في صناعة الذاكرة

توسيع الطاقة الإنتاجية يحتاج إلى وقت

يتطلب رفع إنتاج الذاكرة استثمارات كبيرة في المصانع والمعدات، ولا يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية بالسرعة نفسها التي تتطور بها البرمجيات وتتوسع بها تطبيقات الذكاء الاصطناعي. فبناء المنشآت وتجهيز خطوط التصنيع والوصول إلى مستويات إنتاج مستقرة عمليات تحتاج إلى وقت ورؤوس أموال كبيرة.

لذلك، قد يستمر الضغط على الإمدادات والأسعار خلال فترات النمو السريع، رغم خطط الشركات لزيادة الإنتاج. وتواجه المصانع تحدياً في تقدير حجم الطلب المستقبلي وتوزيع مواردها بين المنتجات المختلفة، خصوصاً أن احتياجات مراكز البيانات تختلف عن متطلبات الحواسيب والهواتف والروبوتات.

يفرض هذا الوضع على المصنعين الموازنة بين الاستجابة للاحتياجات الحالية والاستعداد للطلب المستقبلي. فالتوسع في الإنتاج ينطوي على مخاطر إذا تغيرت احتياجات السوق، بينما قد يؤدي التأخر في زيادة الطاقة الإنتاجية إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار عندما يتجاوز الطلب الإمكانيات المتاحة.

تحسين الكفاءة يخفف استهلاك الموارد

في مواجهة تصاعد الاحتياجات، تعمل شركات التكنولوجيا على تحسين كفاءة النماذج وطرق تشغيلها لتقليل الموارد اللازمة لتنفيذ المهام. وتشمل هذه الجهود ضغط النماذج، وتحسين إدارة البيانات المؤقتة، وتطوير أساليب أكثر كفاءة للاستدلال، أي استخدام النماذج لإنتاج النتائج بعد تطويره وتدريبه. ويمكن لهذه التحسينات أن تساعد على تشغيل بعض التطبيقات ضمن إمكانيات محدودة، وتقليل العمليات غير الضرورية، وتحسين الاستفادة من الذاكرة المتاحة. لكنها لا تلغي الحاجة إلى تطوير قدرات الذاكرة مع استمرار نمو النماذج واتساع نطاق استخدامها.

وتظل النتائج مرتبطة بطبيعة النموذج والتطبيق ومتطلبات الأداء؛ فالمهام التي تتطلب معالجة كميات كبيرة من البيانات أو الاحتفاظ بسياقات واسعة تفرض احتياجات يصعب تقليصها إلى مستويات منخفضة من دون التأثير في الأداء.

الاستهلاكية، خصوصاً إذا اتجهت الاستثمارات نحو المنتجات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف المكونات إلى زيادة أسعار بعض الحواسيب والهواتف، أو دفع الشركات المصنعة إلى تعديل مواصفات أجهزتها، بحسب مستويات المخزون وتكاليف الإنتاج واستراتيجيات التسعير.

ولا يعني ذلك أن أسعار جميع الأجهزة سترتفع بالقدر نفسه، إذ تتأثر التكلفة أيضاً بأسعار المعالجات والشاشات وعمليات التجميع، فضلاً عن الفئة السعرية التي يستهدفها كل منتج. كما تختلف قدرة الشركات على امتصاص الزيادات أو تمريرها إلى المستهلكين وفقاً للمنافسة والعقود المبرمة مع الموردين. وفي المقابل، تزداد أهمية الذاكرة الأكبر لتشغيل بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي مباشرة على الأجهزة، بما يتيح معالجة البيانات محلياً وتقليل الاعتماد على الخدمات السحابية. ومع ذلك، لا تضمن زيادة السعة وحدها تحقيق أداء أفضل، إذ يتوقف ذلك أيضاً على قوة المعالج وعرض نطاق الذاكرة وكفاءة البرمجيات وحجم النموذج المستخدم.

الروبوتات توسع نطاق الطلب

يمتد الطلب على الذاكرة إلى الروبوتات التي تستخدم الكاميرات وأجهزة الاستشعار لفهم البيئة المحيطة واتخاذ قرارات في الوقت الحقيقي. وتحتاج هذه الأنظمة إلى معالجة البيانات بسرعة، والاحتفاظ بالمعلومات اللازمة لتشغيل النماذج وتنسيق الحركة وتنفيذ المهام. وقد تعتمد الروبوتات المتقدمة على ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية منخفضة الطاقة «إل بي دي دي آر» (LPDDR)، إلى جانب وحدات تخزين سريعة تعتمد تقنية «إن في إم إي» (NVM). غير أن الاحتياجات تختلف بحسب تصميم الروبوت وطبيعة استخدامه؛ فالأنظمة التي تعالج البيانات محلياً قد تحتاج إلى موارد أكبر من الأجهزة التي تعتمد على مراكز البيانات لتنفيذ العمليات المعقدة.

ويكشف هذا التوسع أن الذاكرة أصبحت عنصراً أساسياً في انتقال الذكاء الاصطناعي من الخوادم إلى الأجهزة الطرفية، بما يشمل الحواسيب والهواتف والآلات الذكية. كما يضيف هذا الانتقال متطلبات تتعلق باستهلاك الطاقة وسرعة الاستجابة وحجم المكونات وتكلفة إنتاجها.

اللازمة لتنفيذ العمليات الحسابية.

كما تتزايد احتياجات الذاكرة مع معالجة السياقات الطويلة وتشغيل الأنظمة التي تنفذ مهام متتابعة. وتستخدم هذه الأنظمة ذاكرة مؤقتة تُعرف باسم «كي في كاش» (KV Cache)، للاحتفاظ بمعلومات بسيطة خلال توليد الإجابات، بما يقلل الحاجة إلى إعادة بعض العمليات الحسابية. ويختلف حجم الذاكرة المطلوبة وفقاً لحجم النموذج وطول السياق وطبيعة المهمة.

صناعة أشباه الموصلات أمام تحديات جديدة

لا يقتصر تأثير التوسع في الذكاء الاصطناعي على مراكز البيانات، بل يمتد إلى صناعة أشباه الموصلات، حيث توزع الشركات المصنعة استثماراتها وطاقاتها الإنتاجية بين أنواع متعددة من الذاكرة.

وتشمل هذه الأنواع ذاكرة «إتش بي إم» المستخدمة في مسرعات الذكاء الاصطناعي، وذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية «دي آر إيه إم» (DRAM) التي تعتمد عليها الحواسيب والهواتف والخوادم، إضافة إلى ذاكرة «ناند فلاش» (NAND Flash) المستخدمة في وحدات التخزين.

ومع ارتفاع الطلب على ذاكرة «إتش بي إم»، تواجه الشركات تحدياً يتمثل في زيادة إنتاجها لتلبية احتياجات مراكز البيانات، مع المحافظة على إمدادات الأنواع الأخرى. وقد يؤدي التنافس على الطاقة الإنتاجية والاستثمارات إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، بما ينعكس على أسعار الذاكرة ومدى توافرها في الأسواق.

ويضيف انتشار الذكاء الاصطناعي الوكيلي ضغوطاً جديدة، إذ تستطيع هذه الأنظمة تنفيذ سلسلة من الخطوات تشمل تحليل المعلومات واستخدام الأدوات ومراجعة النتائج، بدلاً من الاكتفاء بتقديم إجابة واحدة. وتطلب هذه المهام الاحتفاظ بالمعلومات ذات الصلة واسترجاعها خلال مراحل العمل، لكن حجم الاستهلاك يختلف باختلاف النموذج والتطبيق، ويمكن لتحسين البرمجيات وإدارة الذاكرة أن يحذاً منه في بعض الحالات.

انعكاسات محتملة على الحواسيب والهواتف

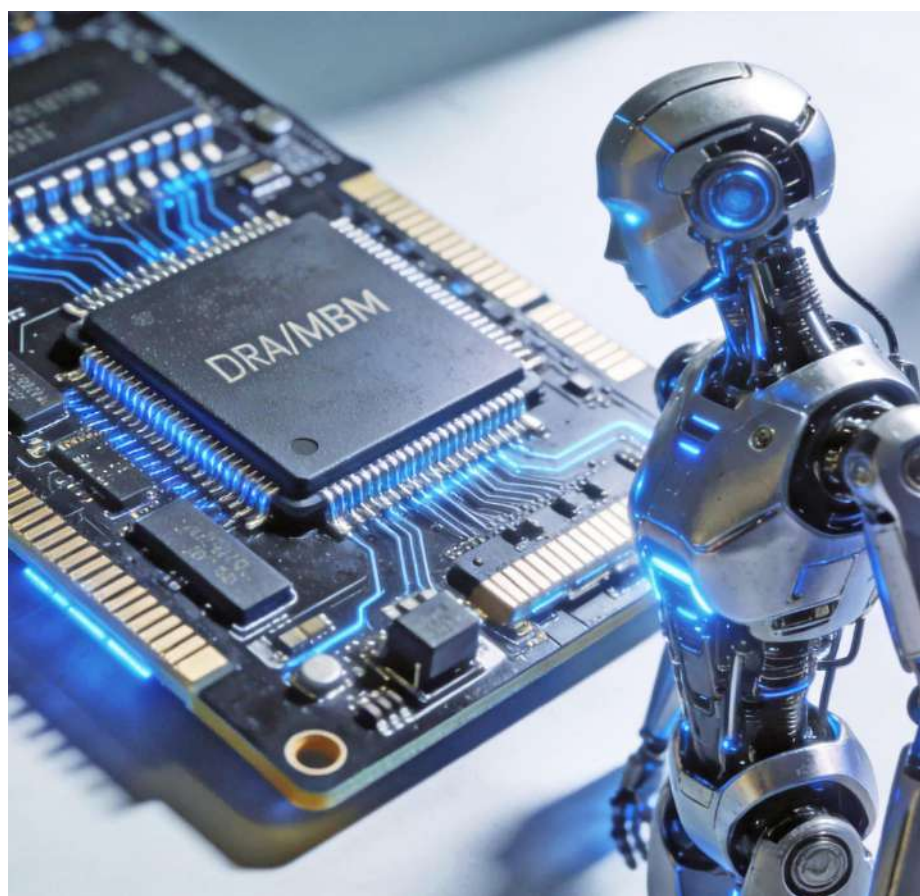
عندما يرتفع الطلب على الذاكرة المخصصة للخوادم، قد تتأثر الإمدادات المتاحة للأجهزة

ولا تعتمد كفاءة تشغيل النماذج على قوة المعالج وحدها، بل تحتاج أيضاً إلى ذاكرة تتيح الوصول السريع إلى أوزان النموذج والبيانات والنتائج الوسيطة خلال المعالجة. وكلما ازداد حجم النموذج وطال السياق الذي يتعامل معه، ارتفعت كمية المعلومات التي ينبغي الاحتفاظ بها وإتاحتها بسرعة.

وتبرز في هذا المجال ذاكرة النطاق الترددي العالي، المعروفة اختصاراً باسم «إتش بي إم» (HBM)، التي تُستخدم بالقرب من معالجات الذكاء الاصطناعي لنقل كميات كبيرة من البيانات بسرعات مرتفعة. وتكتسب هذه التقنية أهمية خاصة في مراكز البيانات التي تشغل نماذج ضخمة، إذ تساعد على تقليل الوقت الذي تنتظره المعالجات للحصول على البيانات

يشهد سياق الذكاء الاصطناعي تحولاً يتجاوز قدرات المعالجات، إذ باتت النماذج الأكثر تطوراً تحتاج إلى كميات متزايدة من الذاكرة، خصوصاً مع قدرتها على التعامل مع السياقات الطويلة وتنفيذ المهام المتواصلة. ويجعل ذلك سرعة الوصول إلى البيانات وحجم المعلومات التي يمكن الاحتفاظ بها أثناء المعالجة عاملين أساسيين في تحديد كفاءة الأنظمة.

ويمتد الطلب المتنامي من خوادم مراكز البيانات إلى الحواسيب والهواتف والروبوتات التي تشغل تطبيقات الذكاء الاصطناعي محلياً. ويضع هذا التوسع صناعة الذاكرة أمام تحديات تتعلق بتوفير الإمدادات، ورفع الطاقة الإنتاجية، ومواكبة الاحتياجات المتزايدة من دون إغفال تكاليف التصنيع ومتطلبات القطاعات الأخرى.



المنافسة تمتد إلى الذاكرة والطاقة والتخزين

تكشف التحولات في صناعة الذكاء الاصطناعي أن السباق لم يعد مقتصرًا على تطوير معالجات أسرع ونماذج أكثر قدرة، بل أصبح يشمل توفير الذاكرة والتخزين والطاقة والبنية التحتية اللازمة لتشغيل الأنظمة.

ومع انتشار التطبيقات في قطاعات متعددة، ستؤثر قدرة الشركات على تأمين الإمدادات وتوسيع الإنتاج وتحسين كفاءة الاستخدام في تكلفة تشغيل الأنظمة ومواصفات الأجهزة وسرعة انتشار التقنيات الجديدة.

وبذلك، تتحول الذاكرة من مكوّن تقني مساعد إلى مورد استراتيجي في سباق الذكاء الاصطناعي، إذ يمكن أن تحدد وفرتها وتكلفتها حدود التوسع في التطبيقات، وتؤثر في قرارات التصنيع والاستثمار، وصولاً إلى الأسعار التي يدفعها المستهلكون مقابل الأجهزة الإلكترونية.

1

البنية التقنية تتسع مع تنامي التطبيقات الذكية

2

الأجهزة الشخصية تواجه ضغوطاً على التكلفة

«ستوكس 600» يرتد من أدنى مستوياته في 4 أشهر

الأسهم الأوروبية تغلق مرتفعة وتمحو خسائر الأسبوع

1 توقعات الأرباح الفصلية تدعم محاسب البورصات الأوروبية

2 نمو أرباح الشركات المدرجة يرتفع إلى 21 % خلال الربع الثالث



وتحسين التقديرات المتعلقة بقيمها السوقية. و باستبعاد قطاع الطاقة، تراجعت توقعات نمو الأرباح إلى نحو 9.7 %، وفق تقديرات المجموعة، بما يشير إلى أن جزءاً من النمو المتوقع يرتبط بأداء شركات الطاقة، في حين تظل التوقعات إيجابية لبقية القطاعات بصورة عامة. ويعكس هذا التباين أهمية التمييز بين النمو الإجمالي للأرباح والأداء التشغيلي لبقية الأنشطة الاقتصادية، إذ يمكن للتغيرات في أسعار الطاقة أن تؤثر بصورة ملموسة على النتائج المجمعة للشركات الأوروبية، خصوصاً في ظل حساسية القطاع لتقلبات أسعار النفط والغاز وتكاليف الإنتاج والطلب العالمي. ومع ذلك، فإن استمرار التوقعات الإيجابية للأرباح باستبعاد الطاقة قد يوفر مؤشراً على اتساع نطاق التحسن المتوقع، بما يمنح السوق قاعدة أكثر تنوعاً للدعم، بدلاً من الاعتماد على أداء قطاع واحد.

الذكاء الاصطناعي يعزز شهية المخاطرة

وعلى صعيد التكنولوجيا، ساهم انحسار المخاوف بشأن قدرة شركات الذكاء الاصطناعي على تحقيق إيرادات كافية في تحسين معنويات المستثمرين، عقب تقارير مرتبطة بشركة «أوبن إيه آي»، ما ساعد على تهدئة بعض التساؤلات بشأن الجدوى التجارية للاستثمارات الضخمة في هذا المجال. وكانت المخاوف المتعلقة بقدرة الشركات العاملة في الذكاء الاصطناعي على تحويل الإنفاق الاستثماري المتزايد إلى إيرادات وأرباح مستدامة قد أثارت تساؤلات في الأسواق بشأن مستويات التقييم المرتفعة لبعض الشركات، فضلاً عن حجم الإنفاق المطلوب لتطوير النماذج والبنية التحتية الحاسوبية اللازمة لتشغيل التطبيقات المتقدمة. وفي هذا السياق، فإن أي تطورات تساعد على توضيح المسار التجاري لهذه التقنيات يمكن أن تسهم في تحسين شهية المستثمرين للمخاطرة، من

أنهت الأسهم الأوروبية تعاملات الأسبوع على ارتفاع، مستعيدة خسائرها المسجلة خلال الجلسات السابقة، بعدما ارتد مؤشر «ستوكس 600» من أدنى مستوياته في أربعة أشهر، مدعوماً بتراجع عوائد السندات الحكومية الفرنسية والألمانية والبريطانية، إلى جانب تحسن التوقعات بشأن أرباح الشركات المدرجة، وعودة قدر من التفاؤل إلى الأسواق بشأن آفاق قطاع الذكاء الاصطناعي وقدرته على تحقيق إيرادات تدعم نمو أعماله. وجاء هذا الأداء الإيجابي ليعوض خسائر المؤشر على مدار الأسبوع، في انعكاس لتحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر، مع تراجع بعض الضغوط التي أثرت على أسواق الأسهم خلال الفترة الماضية. كما ساهمت التطورات المتعلقة بتوقعات الأرباح الفصلية في تعزيز المعنويات، بعدما أشارت تقديرات مجموعة بورصة لندن «إل إس إي جي» إلى ارتفاع نمو أرباح شركات مؤشر «ستوكس 600» خلال الربع الثالث.

تحسن توقعات الأرباح يدعم المعنويات

وشكلت توقعات أرباح الشركات أحد أبرز العوامل التي دعمت أداء الأسهم الأوروبية، إذ أظهرت تقديرات «إل إس إي جي» ارتفاع توقعات نمو أرباح الربع الثالث لشركات مؤشر «ستوكس 600» إلى نحو 21 %، وهو ما يعكس تحسناً في النظرة إلى النتائج المالية للشركات المدرجة، ويعزز الآمال في استمرار قدرة قطاعات واسعة من الاقتصاد الأوروبي على تحقيق نمو في الأرباح رغم التحديات الاقتصادية والمالية.

وتكتسب هذه التوقعات أهمية خاصة بالنسبة إلى المستثمرين، باعتبار أن نتائج الشركات تمثل أحد المحددات الرئيسية لاتجاهات الأسواق، إلى جانب أسعار الفائدة وتكاليف التمويل والتطورات الاقتصادية. فارتفاع الأرباح المتوقعة قد يمنح الأسهم دعماً إضافياً، من خلال تعزيز جاذبيتها الاستثمارية

تداولات محدودة وترقب بيانات النمو الصيني تضغط على الأسواق

تباين أداء الأسهم الآسيوية وسط سيولة ضعيفة بسبب العطلات

1 «نيكي» و«شنغهاي» بالمنطقة الحمراء و«هانغ سنغ» يخالف الاتجاه

2 «بييسي كو» تقفز 3.7 % بدعم نتائج فصلية تتجاوز توقعات المحللين

10 سنوات قد ارتفع في بداية التعاملات يوم الخميس إلى 5.35 %، قبل أن يتراجع إلى 5.23 %.

وفي الوقت نفسه، استمرت المخاوف بشأن أعباء الديون الأمريكية المرتفعة في الضغط على الأسواق، مع اقتراب العجز الفيدرالي من تريليوني دولار خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر.

وعلى صعيد الشركات، ارتفع سهم «بييسي كو» بنسبة 3.7 % بعدما أعلنت الشركة أرباحاً وإيرادات للربع الأخير تجاوزت توقعات المحللين، غير أن تراجع أسهم شركات تكنولوجيا كبرى حدّ من تأثير هذه المكاسب.

وامتدت التراجعات إلى شركات أخرى مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ انخفض سهم «برودكوم» بنسبة 4.3 %، فيما هبط سهم «مايكرون تكنولوجي» بنسبة 4.8 %.

وتواجه أسهم شركات الذكاء الاصطناعي ضغوطاً متزايدة، مع تنامي الحاجة إلى تحقيق معدلات نمو قوية تبرر الارتفاعات الكبيرة في تقييماتها السوقية خلال موجة الإقبال على هذا القطاع.

الخام الأمريكي القياسي بنسبة 0.9 % إلى 90.23 دولار.

وفي سوق السندات، ظلت العوائد عند مستويات مرتفعة لم تُسجَل منذ سنوات، وفي بعض الحالات منذ عقود، ما يزيد المخاوف بشأن تأثير تكاليف الاقتراض على النشاط الاقتصادي.

وكان عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات قد ارتفع في بداية التعاملات يوم الخميس إلى 5.35 %، قبل أن يتراجع إلى 5.23 %.

وفي الوقت نفسه، استمرت المخاوف بشأن أعباء الديون الأمريكية المرتفعة في الضغط على الأسواق، مع اقتراب العجز الفيدرالي من تريليوني دولار خلال السنة المالية المنتهية في 30 سبتمبر.

تصريحات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب أشار فيها إلى إجراء «مناقشات مثمرة» مع إيران، مؤكداً أن الجيش الأمريكي لن يشن هجوماً عليها قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر.

وفي التعاملات المبكرة يوم الجمعة، انخفض خام برنت بنسبة 1 % إلى 103.28 دولار للبرميل، بينما تراجع

خلال الشهر الماضي، متحركاً بين 96 دولاراً ونحو 110 دولارات للبرميل، وسط حالة من عدم اليقين بشأن موعد عودة قطاع الطاقة العالمي إلى طبيعته في ظل الحرب مع إيران.

وكان سعر خام برنت قد اقترب من 106 دولارات للبرميل في وقت مبكر من يوم الخميس، قبل أن يعكس اتجاهه عقب

ارتفع مؤشر «داو جونز» الصناعي بنسبة 0.1 %، بينما تراجع مؤشر «ناسداك» المجمع بنسبة 1.3 %، متأثراً بالهبوط الحاد لأسهم شركات التكنولوجيا.

وتعرضت الأسهم لضغوط جراء ارتفاع سعر خام برنت، المعيار العالمي لأسعار النفط، بنسبة 4.1 % إلى 104.28 دولار للبرميل. وكان الخام قد شهد تقلبات حادة

تباين أداء الأسهم الآسيوية، بنهاية الأسبوع، في ظل تداولات محدودة بسبب العطلات، فيما تراجعت أسعار النفط بعد مكاسبها الأخيرة، وسجلت العقود الآجلة الأمريكية ارتفاعاً طفيفاً.

وفي طوكيو، انخفض مؤشر «نيكي 225» بنسبة 0.8 % إلى 68.512.30 نقطة، كما تراجع مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 1.4 % إلى 3.758.47 نقطة، في حين ارتفع مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ بنسبة 1.1 % إلى 24.046.79 نقطة، وفق وكالة «أسوشيتد برس».

ومن المقرر أن تعلن الصين أحدث بياناتها للنمو الاقتصادي الأسبوع المقبل. وفي أستراليا، ارتفع مؤشر «ستاندرد أند بورز» مؤشر أستراليا 200 بنسبة 0.6 %، بينما ظلت الأسواق مغلقة في كل من كوريا الجنوبية وتايوان.

وكانت الأسهم الأمريكية قد شهدت أداءً متقلباً يوم الخميس، إذ ارتفعت أسعار النفط وقفزت عوائد السندات في بداية التعاملات، قبل أن تتراجع لاحقاً خلال الجلسة.

وقال ستيفن إينيس، من شركة «إس بي أي لإدارة الأصول»، في تعليق: «لا تزال الأسهم قريبة جداً من مستويات قياسية مرتفعة، لكن المناخ العام أصبح أقل ملاءمة بشكل ملحوظ».

وانخفض مؤشر «ستاندرد أند بورز» بنسبة 0.5 %، مسجلاً خسائر للجلسة الثانية على التوالي، بعدما بلغ مستوى قياسياً مرتفعاً في اليوم السابق. في المقابل،



بكين توافق على خفض صادرات المركبات إلى بروكسل

الصين وأوروبا تتفقان على تفادي حرب تجارية بشأن السيارات



وافقت الصين أمس السبت على «تخفيف» صادرات المركبات الهجينة إلى الاتحاد الأوروبي، وهو قرار من شأنه أن يوقف تدفق ملايين المركبات الصينية إلى السوق الأوروبية خلال السنوات المقبلة، حسبما أعلن مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة مارس سيفكوفيتش.

كما وافقت بكين على تطبيق رسوم جمركية مخفضة على مجموعة من المنتجات تناهز قيمتها الإجمالية 4.49 مليار دولار (4 مليارات يورو)، ما يمثل وفرا في الرسوم الجمركية بقيمة 252.4 مليون دولار (225 مليون يورو)، وفق ما قال المفوض خلال مؤتمر صحفي في ختام محادثات بالغة الأهمية استمرت يومين في العاصمة الصينية. وأوضح سيفكوفيتش أن المنتجات المعنية تشمل خصوصاً قطع غيار السيارات وزيت الزيتون ومواد غذائية، وفق ما نقلته وكالة فرانس برس.

زار المفوض الصين لمواصلة حوار بدأ قبل بضعة أشهر الاتحاد الأوروبي، العازم على التحرك إزاء عجز تجاري بات يناهز 1.12 مليار دولار (مليار يورو) يومياً منذ عام 2025، وما يترتب عنه من تداعيات على الصناعة والوظائف في أوروبا.

وكان الاتحاد الأوروبي يهدد بإجراءات صارمة في غياب نتائج ملموسة، فيما حذرت الصين من أنها سترد، والغرض من زيارة سيفكوفيتش هو تجنب التصعيد.

ويؤكد البيان المشترك المنشور بعد المحادثات رغبة الطرفين في مواصلة الحوار وتعميقه، ويبدو أنه يبذل خطر المواجهة المفتوحة الفورية مع تصاعد الرسوم الجمركية وقيود أخرى.

وأشار سيفكوفيتش إلى أن نتائج المحادثات ستعرض على رؤساء الدول والحكومات الأوروبيين في قمة ببروكسل الأسبوع المقبل، مضيفاً أنهم سيتخذون «القرار النهائي» بشأن الخطوات التالية. وقال أمام الصحافيين: «إنها خطوة أولى حاسمة، لكنها مجرد خطوة أولى في عملية إعادة التوازن» للعلاقات التجارية.

وأضاف: «في ما يتعلق بالسيارات الهجينة

والهجينة القابلة للشحن الخارجي، فإن الأمر يتعلق بخفض صادرات الصين إلى الاتحاد الأوروبي بمقدار عدة ملايين من الوحدات على مدى أربع سنوات، وهو أمر اعتبره كبيراً». وأوضح أن هذا التصور يستند إلى توقعات وإرادات الاتحاد الأوروبي من السيارات الصينية خلال السنوات المقبلة.

من جهتها، رحّبت رابطة مصنعي السيارات الأوروبيين في بيان بـ«خطوة إيجابية»، مع احتفاظها بحق تحليل مضمون الاتفاق بالتفصيل. وأعربت الصين في البيان المشترك عن استعدادها «لمواصلة تسهيل منح تراخيص توريد المعادن الأرضية النادرة والمغناطيسات الدائمة إلى أوروبا»،

وهي مسألة تشكل ركيزة أساسية في العلاقات بين الكتلتين الأوروبي وثاني أكبر اقتصاد في العالم. كما اتفقت بروكسل وبكين على «أهمية تعزيز القدرة على التنبؤ واستقرار سلاسل التوريد الصناعية العالمية»، وفق البيان.

وتشكل الهيمنة الصينية على المعادن الأرضية النادرة وإمكان توظيفها أداة ضغط مصدر قلق أوروبي كبير، لا سيما في ظل احتمال حدوث تصعيد تجاري.

اتفقت بروكسل وبكين على عقد الاجتماع الثالث لهذا الحوار في مارس 2027، وعلى البقاء على تواصل حتى ذلك الحين.

بين الطرفين». وتُعد شحنات السيارات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي من أكثر القضايا إثارة للجدل ضمن الفاضل التجاري الصيني المتنامي مع التكتل، الذي يبلغ حالياً نحو مليار يورو (1.1 مليار دولار) يومياً. ويتهم كثيرون في أوروبا الصين بممارسات تجارية غير عادلة، تشمل دعم الشركات بإعانات ضخمة وإغراق الأسواق بمنتجات منخفضة السعر والتلاعب بالعملة.

وما يزيد من تفاقم هذه القضية حالة الركود المستمر في الطلب المحلي داخل الاقتصاد الصيني، ما يدفع المصنعين للبحث عن أسواق بديلة في الخارج.

961.9 مليار درهم الناتج المحلي الإجمالي

79.2 % مساهمة الأنشطة غير النفطية في اقتصاد الإمارات



أعلن المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات بلغ 961.9 مليار درهم بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من عام 2026، مسجلاً نمواً بنسبة 0.4 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، فيما نما الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2 %، لترتفع مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 79.2 % من الاقتصاد الوطني، مقارنة بنسبة 78.1 % خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

تظهر نتائج المركز استمرار الدور المحوري للأنشطة غير النفطية في الاقتصاد الوطني، مع ارتفاع حصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وتنوعها عبر مجموعة من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها التجارة والأنشطة المالية وأنشطة التأمين والتشييد والبناء والصناعات التحويلية والأنشطة العقارية. وتعكس نتائج الناتج

المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2026 استمرار تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني والدور المتنامي للأنشطة غير النفطية، ويعكس اتساع مساهمتها في النشاط الاقتصادي تعدد محركات النمو ويدعم استدامته وتوازنه عبر قاعدة واسعة من القطاعات الاقتصادية. وعلى مستوى الربع الثاني من عام 2026، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 476.9 مليار درهم، مسجلاً تراجعاً بنسبة 2.1 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2025، فيما تراجعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 1.1 %، في ظل تأثر عدد من الأنشطة الاقتصادية، لا سيما السياحة والنقل والتجارة، بالظروف الإقليمية.

وأظهرت بيانات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء أن مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفعت إلى

79.2% خلال النصف الأول من عام 2026، فيما بلغت مساهمة الأنشطة النفطية 20.8%، ما يؤكد أهمية مواصلة تعزيز التنوع الاقتصادي وتوسيع مساهمة الأنشطة غير النفطية، دعماً لاستدامة النمو وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتنافسيته.

وسجلت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين أعلى معدلات النمو بين أبرز الأنشطة الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة بلغت 14.8 %، تلتها أنشطة المعلومات والاتصالات بنسبة 7.3 %، ثم أنشطة الصحة والخدمات الاجتماعية بنسبة 6 % وأنشطة التشييد والبناء بنسبة 5.1 %، وأنشطة الحكومة بنسبة 3.6 %، فيما سجلت الأنشطة العقارية نمواً بنسبة 2.3 %.

ومن حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال النصف الأول من

عام 2026، تصدرت أنشطة التجارة بنسبة مساهمة بلغت 16.2 %، تلتها الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنسبة 15.2 %، ثم أنشطة التشييد والبناء بنسبة 13.1 %، والصناعات التحويلية بنسبة 11.8 %، فيما بلغت نسبة مساهمة الأنشطة العقارية 7.9 %.

تجدر الإشارة إلى أن نتائج الناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول والربع الثاني من عام 2026 هي تقديرات أولية تستند إلى المنهجيات والسلاسل الإحصائية المعتمدة حالياً، فيما يواصل المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء بالتعاون مع شركائه في المنظومة الإحصائية الوطنية، تنفيذ المراجعة الوطنية الشاملة للناتج المحلي الإجمالي، وسيتم إصدار السلسلة الوطنية المحدثة بعد اعتماد نتائج المراجعة الشاملة خلال الربع الأول من عام 2027.

ثقة المستهلكين تتدهور بشكل أكبر في أميركا خلال أكتوبر

أظهر مسح نشرت نتيجته أمس أن ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة تدهورت بشكل أكبر في مطلع أكتوبر ، في وقت أدى فيه ارتفاع الأسعار الناجم عن الصراع في الشرق الأوسط إلى إضعاف ثقة الأسر في الوضع الاقتصادي.

وخلصت مسح المستهلكين التي تجريها جامعة ميشيغان إلى أن مؤشر ثقة المستهلكين انخفض إلى 46.3 هذا الشهر من 48.1 نقطة في سبتمبر. وكان خبراء اقتصاد استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا أن يبلغ المؤشر 47.8.

وقالت جوان هسو، مديرة مسح آراء المستهلكين في جامعة ميشيغان: «يستمر الإحباط بشأن كلفة المعيشة في التزايد، إذ يعتقد المستهلكون من مختلف الأطياف السياسية أن مسار الاقتصاد اتسم بالضعف منذ بداية العام».

وأضافت «بوجه عام، انخفضت ثقة المستهلكين ذوي الدخل المنخفض وأولئك الذين يمتلكون محافظ أسهم أصغر بدرجة كبيرة هذا الشهر، وهما فئتان تمتلكان موارد أقل لمواجهة ارتفاع الأسعار». وأظهر المسح أن مؤشر توقعات المستهلكين بشأن التضخم خلال العام المقبل ارتفع قليلاً إلى 4.7 % من 4.6 % في سبتمبر. وزادت توقعات التضخم على مدى عام واحد مقارنة مع 3.4 % في فبراير قبل اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران. وارتفعت توقعات المستهلكين للتضخم خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 3.5 % من 3.4 % في سبتمبر.

إيرباص تعتزم تدشين ثالث مصانعها في المغرب

تعتزم شركة «إيرباص» لصناعة الطيران توسعة منشأتها في المغرب بنسبة 30 % عبر إضافة نحو 23 ألف متر مربع، منها قرابة 6900 متر مربع لإنشاء ثالث مصانعها في البلاد سيكون متخصصاً في التصميم والتصنيع والتجميع.

قال ميكائيل برتراند، ممثل المجموعة الأوروبية في المغرب، في تصريح لـ«بلومبرغ»، إن التوسعة سيتم الإعلان عنها بشكل رسمي في الأشهر القليلة المقبلة، دون أن يكشف عن تفاصيل أوفى.

تمتد أنشطة «إيرباص» في المملكة لأكثر من خمسة عقود، وتُغطّي تصنيع بعض مكونات الطائرات، إلى جانب وحدة مختصة في الدفاع والفضاء، وتعتزم الشركة تشغيل وحدة لصيانة الروبوتات في الأشهر المقبلة. وتدير المجموعة حالياً مصنعين في البلاد، فيما يتجاوز عدد موظفيها 1300 شخص، وتعمل مع 100 مؤزداً محلياً، ما يجعل أعمالها تمثل قرابة 60 % من حجم قطاع صناعة الطيران.

تعتبر صناعة الطيران من أهم القطاعات التصديرية في المغرب، حيث سجل القطاع صادرات بنحو 30 مليار درهم (3 مليارات دولار) حتى نهاية أغسطس، بزيادة سنوية تناهز 21.5 % محققاً بذلك أفضل أداء بين الصناعات التصديرية، وتشغل في القطاع 150 شركة من بينها مجموعات عالمية من بينها «بوينغ» و«سافران» و«هكسل».

بدعم صناديق الاستثمار وتراجع مخاوف التضخم

الذهب يستعيد بريقه فوق 4200 دولار بنهاية الأسبوع

1 المعدن الأصفر يحقق مكاسب وسط ترقب بيانات الأسعار الأميركية

2 الفضة تقفز 2.8 % والبلاتين والبلاديوم يواكبان موجة الارتفاع

استعاد الذهب زخمه الصعودي بنهاية الأسبوع، مدفوعاً بزيادة الطلب الاستثماري على الصناديق المتداولة المدعومة بالمعدن النفيس، إلى جانب مؤشرات تشير إلى إمكانية احتواء الضغوط التضخمية، بما قد يمنح مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مساحة أكبر للترهيب في تشديد سياسته النقدية.

وارتفع الذهب بما يصل إلى 1.8 % خلال تعاملات الجمعة، متجاوزاً مستوى 4200 دولار للأونصة، قبل أن يقلص جزءاً من مكاسبه عند الإغلاق. وأنهى المعدن النفيس تعاملات نيويورك مرتفعاً 1.5 % عند 4194.24 دولار للأونصة، محققاً مكاسب أسبوعية تعكس تحسن شهية المستثمرين تجاه الأصول المرتبطة بالذهب.

تدفقات الصناديق تعزز الطلب

كان من أبرز العوامل الداعمة للذهب خلال الفترة الأخيرة الارتفاع الملحوظ في التدفقات إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالمعدن النفيس، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها في نحو أربع سنوات، وفق بيانات جمعها «بلومبرغ».

وتعكس هذه التدفقات عودة الاهتمام الاستثماري بالذهب، باعتباره أداة للحوط وتنويع المحافظ، خصوصاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار أسعار الفائدة والتضخم والتطورات الجيوسياسية.

ويمنح ارتفاع الطلب عبر الصناديق المتداولة دعماً إضافياً للأسعار، إذ يمثل تحول التدفقات الاستثمارية إلى الذهب عاملاً مهماً في تحديد اتجاه السوق، إلى جانب الطلب الفعلي من البنوك المركزية والمستهلكين.

انفراجة في أسواق الطاقة

وتلقى الذهب دعماً إضافياً من تطورات أسواق الطاقة، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب أن روسيا وافقت على ضخ الديزل في الأسواق العالمية للطاقة، وساهمت الخطوة في تهدئة المخاوف المتعلقة بإمدادات الديزل، الأمر الذي قد يخفف الضغوط على تكاليف الطاقة ويحد من مخاطر حدوث موجة تضخمية أكثر اتساعاً.

ويمثل تطور أسعار الطاقة عاملاً مؤثراً في توقعات التضخم، وبالتالي في قرارات البنوك المركزية بشأن أسعار الفائدة. ومن شأن تراجع الضغوط المرتبطة بالطاقة أن يقلل الحاجة إلى استمرار التشدد النقدي، وهو عامل يمكن أن يصب في مصلحة الذهب الذي لا يدر عائداً دورياً.

الذهب يفقد نحو 20 % منذ اندلاع الحرب و رغم الارتفاع الأخير، لا يزال الذهب منخفضاً بنحو 20 % منذ اندلاع الحرب الأميركية الإيرانية في أواخر فبراير، وجاء هذا التراجع في سياق مختلف عن التحركات التقليدية للمعدن النفيس كملأمن، إذ أتت الزيادة الحادة في تكاليف الطاقة إلى تصاعد مخاطر التضخم، ما دفع البنوك المركزية إلى تبني موقف نقدي أكثر تشدداً.

وتؤدي أسعار الفائدة المرتفعة عادةً إلى زيادة تكلفة الاحتفاظ بالذهب مقارنة بالأصول التي تحقق عائداً، الأمر الذي يضغط على جاذبية المعدن ويحد من قدرته على الاستفادة الكاملة من التورات الجيوسياسية. وبالتالي، تحرك الذهب خلال الفترة الماضية تحت تأثير عاملين متعارضين؛ فمن جهة، عززت الحرب حالة عدم اليقين والطلب على الملاذات الآمنة، ومن جهة أخرى، أدى ارتفاع تكاليف الطاقة ومخاطر التضخم إلى تشديد السياسة النقدية، وهو ما شكل ضغطاً على المعدن.

بيانات التضخم تحسم اتجاه الفائدة

وتتجه أنظار المستثمرين خلال الأسبوع المقبل إلى بيانات مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة عن سبتمبر، والمقرر صدورهما الأربعاء، باعتبارها مؤشراً رئيسياً على المسار المحتمل للسياسة النقدية الأميركية، وتشير التوقعات إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين العام بنسبة 0.6 % خلال سبتمبر على أساس شهري، مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع أسعار البنزين.

لكن قراءة التضخم لا تعتمد فقط على الرقم الرئيسي، إذ يراقب المستثمرون أيضاً طبيعة الضغوط السعريّة ومدى انتشارها في مختلف مكونات الاقتصاد، خصوصاً التضخم الأساسي.

وترى آنا وونغ، من «بلومبرغ إيكونوميكس»، أن الزيادة المتوقعة في الأسعار تعكس بدرجة أساسية ضغوطاً سعريّة محلية محدودة، وليست موجة تضخمية واسعة النطاق. ومن شأن هذا التقييم أن يمنح الاحتياطي الفيدرالي مساحة أكبر للتخلي بالصبر في قراراته المقبلة، خصوصاً إذا أظهرت البيانات أن ارتفاع التضخم مؤقت ومرتبطة بعوامل محددة، بدلاً من كونه اتجاهاً مستداماً.

الفائدة تظل المحرك الأهم

وتبقى توقعات أسعار الفائدة الأميركية أحد أهم العوامل التي تحدد اتجاه الذهب خلال المرحلة المقبلة. فكلما زادت احتمالات خفض الفائدة أو تباطؤ وتيرة التشدد النقدي، تحسنت جاذبية الذهب، في حين يؤدي ارتفاع توقعات الفائدة إلى زيادة الضغوط على المعدن. ويتربح المستثمرون لذلك التوازن بين التضخم وسوق العمل وأسعار الطاقة، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي، لتحديد المسار المحتمل للسياسة النقدية.

وفي حال أكدت البيانات تراجع الضغوط التضخمية الأساسية، فقد يجد الذهب دعماً إضافياً، خصوصاً مع استمرار تدفقات الصناديق المتداولة وارتفاع الطلب الاستثماري.

أما إذا جاءت بيانات التضخم أعلى من المتوقع، فقد تعود الضغوط على المعدن، نتيجة ارتفاع احتمالات استمرار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول.

المعادن النفيسة تتحرك في الاتجاه نفسه

ولم يقتصر الصعود على الذهب، إذ ارتفعت



الفضة أيضاً بنسبة 2.8 % عند التسوية

إلى 60.82 دولار للأونصة، بينما سجل كل من البلاتين والبلاديوم مكاسب كذلك. وتعكس هذه التحركات تحسن أداء قطاع المعادن النفيسة بصورة عامة، مع استفادة المستثمرين من تحسن شهية المخاطرة تجاه الأصول المرتبطة بالمعادن، بالتزامن مع تراجع بعض مخاوف التضخم والطاقة.

انتعاش الأصول الرقمية مع ترقب قرارات الفيدرالي

العملات المشفرة ترتفع بدعم انخفاض عوائد السندات الأميركية

1 بيتكوين تنهي 3 أسابيع من المكاسب عند 82.6 ألف دولار

2 «سولانا» توسع حضورها في المدفوعات الرقمية عبر تعاون مع «سامسونغ»

سجلت أسعار العملات المشفرة ارتفاعاً بنهاية الأسبوع، مدعومة بتراجع الدولار الأمريكي وانخفاض عوائد سندات الخزنة الأميركية، في ظل ترقب المستثمرين لمؤشرات جديدة بشأن توجهات السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي ومسار أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، وسط استمرار حالة عدم اليقين بشأن القرارات المرتقبة وتأثيرها في الأصول الرقمية والأسواق المالية العالمية.

وشهدت عملة «بيتكوين» تراجعاً طفيفاً، لتنتهي سلسلة مكاسب استمرت ثلاثة أسابيع، وانخفضت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 0.8 % إلى 82,607.7 دولار.

ويأتي هذا الأداء في وقت تتزايد فيه حساسية أسواق العملات المشفرة للتغيرات في الأوضاع النقدية الأميركية، إذ تؤثر تحركات الدولار وعوائد السندات في شهية المستثمرين تجاه الأصول ذات المخاطر المرتفعة، ومن بينها البيتكوين والإيثريوم والعملات الرقمية الأخرى. وعادة ما يدعم تراجع الدولار وانخفاض عوائد أدوات الدين الحكومية الإقبال على بعض الأصول البديلة، مع تغير تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاستثمارات التي لا تدر عائداً ثابتاً.

وتظل توقعات أسعار الفائدة الأميركية أحد أبرز العوامل المؤثرة في اتجاهات السوق، إذ يراقب المستثمرون البيانات الاقتصادية وتصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لتقييم احتمالات تشديد السياسة النقدية أو استمرارها

عند مستويات مرتفعة، وما قد يترتب على ذلك من تغيرات في السيولة وتدفقات الاستثمار نحو الأسواق المالية. وفي هذا السياق، وبعد رفع الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية خلال الشهر الماضي، تعكس تقديرات الأسواق

استمرار التباين في توقعات القرارات المقبلة. ووفقاً لبيانات أداة «فيدووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، تسعّر الأسواق احتمالاً يبلغ 18 % لرفع الفائدة خلال أكتوبر، مقابل أكثر من 80 % لاحتمال تنفيذ زيادة في ديسمبر.

وتشير هذه التقديرات إلى أن المستثمرين يضعون في حساباتهم إمكانية استمرار السياسة النقدية

المتشددة خلال الأشهر المقبلة، وهو ما قد يفرض ضغوطاً على الأصول الرقمية في حال ارتفاع العوائد مجدداً أو تعزيز الدولار كمكاسبه. وفي المقابل، قد يوفر تراجع العملة الأميركية وانخفاض عوائد السندات دعماً إضافياً للعملات المشفرة، إذا استمرت الظروف المالية في التحسن وتعززت شهية المستثمرين للمخاطرة.

وعلى صعيد تطورات القطاع، أعلنت شبكة «سولانا» عن شراكة مع شركة «سامسونغ» لدعم استخدام العملات المستقرة من خلال محفظة الشركة وخدمة «سامسونغ باي»، في خطوة تستهدف توسيع نطاق المدفوعات العابرة للحدود وتعزيز دمج الأصول الرقمية في الخدمات المالية التقليدية.

وتكتسب هذه الشراكة أهمية في ظل تنامي الاهتمام باستخدام العملات المستقرة في عمليات الدفع والتحويلات الدولية، نظراً إلى ارتباطها بأصول مرجعية، مثل الدولار الأمريكي، بما يساعد على الحد من تقلبات القيمة مقارنة بالعملات المشفرة الأخرى. كما يمكن أن يساهم دمج هذه الأصول في المحافظ الرقمية وخدمات الدفع واسعة الانتشار في تسهيل وصول المستخدمين إليها وتوسيع نطاق استخدامها في المعاملات اليومية.

ومن شأن التعاون بين «سولانا» و«سامسونغ» أن يدعم جهود توسيع الاستخدامات العملية لتقنيات البلوك

تشين، من خلال الاستفادة من البنية التحتية للشبكة وانتشار خدمات الدفع الرقمية التي تقدمها الشركة الكورية الجنوبية. كما يعكس هذا التوجه مساعي شركات التكنولوجيا وشبكات الأصول الرقمية إلى الانتقال من التركيز على التداول والاستثمار إلى تطوير تطبيقات مالية أكثر ارتباطاً باحتياجات المستخدمين.

ومع ذلك، فإن الأثر الفعلي للشراكة سيعتمد على نطاق الخدمات التي ستتاح للمستخدمين، والأسواق التي ستشملها، وآليات تنفيذ المدفوعات ونسوبتها، فضلاً عن المتطلبات التنظيمية ذات الصلة باستخدام العملات المستقرة في التحويلات والمعاملات المالية.

وبوجه عام، تجمع سوق العملات المشفرة بين عاملين رئيسيين؛ أولهما تطورات الاقتصاد الكلي وتوقعات أسعار الفائدة الأميركية، التي تؤثر في السيولة وتوجهات المستثمرين، وثانيهما التوسع في الشراكات التقنية وتطوير الخدمات الفعلية للأصول الرقمية. وبينما يوفر تراجع الدولار وانخفاض عوائد السندات دعماً للأسعار على المدى القصير، تظل التحركات المقبلة مرتبطة بقرارات الاحتياطي الفيدرالي ومدى قدرة القطاع على تعزيز اعتماد العملات الرقمية في المدفوعات والخدمات المالية.



«برنت» يحقق مكاسب للأسبوع الثالث قرب 105 دولارات

«هرمز» وتعطل الإنتاج الأميركي يدعمان النفط

1 خام غرب تكساس يرتفع 0.39 % إلى 91.85 دولاراً للبرميل

2 مفاوضات واشنطن وطهران تحت أنظار أسواق النفط



ارتفعت أسعار النفط بنهاية تعاملات الأسبوع، مدفوعة بتدخل عاملين رئيسيين في سوق الطاقة: تعطل جزء كبير من الإنتاج الأميركي في خليج المكسيك بفعل الإعصار «إيساياس»، واستمرار المخاوف المرتبطة بإمدادات الشرق الأوسط وحركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز. وفي المقابل، حذت مؤشرات التهدة بين الولايات المتحدة وإيران واستئناف الصين صادرات الوقود المكرر من مكاسب الأسعار.

برنت يحقق مكاسب للأسبوع الثالث

أنهت العقود الأجلة لخام برنت تعاملات الجمعة عند 104.72 دولار للبرميل، مرتفعة 44 سنتاً، أو نحو 0.42 %، بينما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 91.85 دولار، بزيادة 36 سنتاً، أو 0.39 %.

وعلى أساس أسبوعي، ارتفع برنت بنحو 2.4 %، محققاً مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي، في حين سجل خام غرب تكساس الوسيط ارتفاعاً أسبوعياً بنحو 0.6 %، وجاءت مكاسب التسوية رغم تراجع الأسعار خلال بعض مراحل جلسة الجمعة، بعدما ساهمت تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن عدم وجود خطط لضرب إيران قبل انتخابات التجديد النصفي في تخفيف جزء من علاوة المخاطر الجيوسياسية.

إعصار «إيساياس» يعطل الإنتاج الأميركي

في الجانب الآخر، قدمت تطورات الطقس دعماً للأسعار، مع تحرك إعصار «إيساياس» نحو خليج المكسيك وتعليق شركات الطاقة جزءاً كبيراً من عمليات الإنتاج البحرية. وأشارت بيانات أميركية إلى إغلاق نحو 1.3 مليون برميل يومياً من إنتاج النفط في خليج المكسيك، بما يعادل قرابة 62.9 % من الإنتاج الحالي في المنطقة، نتيجة الإجراءات الاحترازية المرتبطة بالعاصفة.

وتكتسب هذه التطورات أهمية خاصة لأن خليج المكسيك يمثل أحد مراكز الإنتاج الرئيسية للنفط الأميركي، وبالتالي فإن أي توقف واسع للإنتاج قد يضغط على الإمدادات المحلية، خصوصاً إذا تزامن مع اضطرابات في مناطق إنتاج أو تصدير أخرى. وتطور الإعصار لاحقاً إلى عاصفة ما بعد المدارية عقب وصوله إلى اليابسة في فلوريدا، مع استمرار مخاطر الرياح والأمطار والفيضانات في أجزاء من جنوب شرق الولايات المتحدة.

هرمز يبقى محور المخاطر

رغم التهدة النسبية في التصريحات

الأميركية بشأن إيران، لا تزال سوق النفط تضع مضيق هرمز في صدارة مخاطر الإمدادات. وكانت التهديدات التي استهدفت شحنات النفط في الخليج والمضيق قد رفعت درجة القلق في السوق، خصوصاً أن الممر كان ينقل قبل الحرب كميات من النفط والوقود تعادل نحو 20 % من الإمدادات العالمية. وتشير بيانات حديثة إلى أن تدفقات النفط من الشرق الأوسط تمكنت في بعض أيام أواخر سبتمبر من تجاوز مستويات ما قبل الحرب، إذ تراوحت الصادرات بين 19.5 و 22.5 مليون برميل يومياً في بعض الأيام، ما يعكس قدرة السوق على الحفاظ على جزء كبير من التدفقات رغم المخاطر الأمنية.

لكن استمرار الهجمات والتهديدات على الناقلات يجعل هذه التدفقات معرضة للتقلب، ويُبقي علاوة المخاطر مرتفعة حتى في حال عدم حدوث توقف كامل للملاحة.

ترامب يخفف مخاوف التصعيد مع إيران

كان موقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب أحد أبرز العوامل التي ضغطت على الأسعار في نهاية الأسبوع. وقال ترامب إن الولايات المتحدة تجري «مناقشات مثمرة» مع إيران، مؤكداً عدم

وجود خطط لشن هجوم قبل انتخابات التجديد النصفي المقررة في 3 نوفمبر. وأدت التصريحات إلى تهدئة المخاوف من اتساع نطاق الحرب أو تعرض منشآت النفط والشحن في الخليج لمزيد من الاضطرابات، وهو ما انعكس على حركة الأسعار خلال جلسة الجمعة. في المقابل، أفادت وكالة «تسنيم» الإيرانية بأن وزير الخارجية عباس عراقجي قال إن طهران تدرس الرد الأميركي على مقترح يتعلق بإعادة فتح مضيق هرمز خلال سبعة أيام، ما يضيف مساراً دبلوماسياً جديداً إلى المشهد، لكنه لا يعني حتى الآن عودة الملاحة إلى طبيعتها بصورة كاملة.

معادلة السوق.. نقص الإمدادات مقابل التهدة

وتعكس حركة أسعار النفط خلال الأسبوع صراعاً واضحاً بين مجموعة من العوامل المتباينة، إذ تلقت الأسعار دعماً من اضطرابات الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية التي تهدد تدفقات الخام والوقود عالمياً.

وأسهم تعطل أكثر من نصف إنتاج النفط البحري في خليج المكسيك بسبب الإعصار في تعزيز المخاوف بشأن المعروض، بالتزامن مع استمرار مخاطر الملاحة في منطقة الخليج ومضيق هرمز، إلى جانب الهجمات والتهديدات التي تطل ناقلات النفط.

كما واصلت الحرب الأميركية-الإيرانية فرض ضغوط إضافية على أسواق الطاقة، في ظل المخاوف من اتساع نطاق الصراع وما قد يترتب عليه من اضطرابات في إمدادات النفط والوقود، الأمر الذي عزز حالة عدم اليقين ودعم الأسعار خلال فترات من الأسبوع. في المقابل، واجهت الأسعار عوامل حذت من مكاسبها، في مقدمتها تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن عدم شن هجوم على إيران قبل انتخابات نوفمبر، إلى جانب الحديث عن إمكانية استئناف المفاوضات بين واشنطن وطهران، وهو ما عزز الآمال بإمكانية احتواء التوترات الجيوسياسية.

كما شكلت احتمالات إعادة فتح مضيق هرمز عاملاً ضاغطاً على الأسعار، مع إمكانية عودة حركة الشحن وتدفقات الخام إلى مستويات أكثر انتظاماً. وتزامن ذلك مع استئناف الصين صادرات الوقود المكرر، فضلاً عن تحسن تدفقات النفط من منطقة الشرق الأوسط خلال بعض الفترات الأخيرة، ما ساهم في تهدئة المخاوف بشأن نقص المعروض العالمي.

وبذلك، ظلت أسعار النفط خلال الأسبوع رهينة التوازن بين مخاطر تعطل الإمدادات بفعل الأعاصير والتوترات الجيوسياسية من جهة، وتوقعات انفراج الأوضاع وعودة تدفقات الطاقة إلى مساراتها الطبيعية من جهة أخرى، وهو ما انعكس في تحركات متقلبة للأسعار.

وبذلك أصبحت أسعار النفط شديدة الحساسية لأي تطور سياسي أو أمني جديد، إذ يمكن لتصريح بشأن إيران أو تطور يتعلق بالمضيق أن يعيد تشكيل توقعات السوق خلال ساعات.

العقوبات الأميركية تزيد تعقيدات المعروض الإيراني

وفي إطار الضغط على طهران، فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة استهدفت أفراداً وشبكات و 17 سفينة مرتبطة بنقل النفط الخام والمنتجات النفطية والبتروكيماويات الإيرانية. وتستهدف الإجراءات الأميركية ما تصفه واشنطن بشبكات «الأسطول الظل» الذي يستخدم لنقل النفط الإيراني إلى الأسواق، في محاولة لتقليص الإيرادات التي تحصل عليها طهران من صادرات الطاقة. وتأتي العقوبات في وقت تشير فيه تقديرات أميركية إلى وجود نحو 20 مليون برميل من الخام الإيراني على متن سفن خارج نطاق الحصار، ما يعكس استمرار وجود كميات من النفط الإيراني في السوق رغم القيود المفروضة على التجارة.

ومن الناحية السوقية، قد يؤدي تشديد العقوبات إلى تقليص قدرة إيران على تصدير النفط أو رفع تكاليف نقله وتأمينه، وهو ما يمكن أن يدعم الأسعار، لكن التأثير الفعلي يعتمد على مدى قدرة التجار والناقلات على الالتفاف على

العقوبات لماذا بقي برنت فوق 100 دولار؟

استقرار برنت فوق مستوى 100 دولار للبرميل يعكس بالدرجة الأولى ارتفاع علاوة المخاطر أكثر من كونه نتيجة تغير مفاجئ في الطلب العالمي. فالسوق تواجه في الوقت نفسه مخاطر من:

1. الخليج ومضيق هرمز وتأثيرهما في صادرات الشرق الأوسط.
2. العقوبات الأميركية على إيران وتأثيرها المحتمل في الصادرات.
3. تعطل الإنتاج الأميركي بفعل الإعصار.
4. اضطراب حركة الناقلات وارتفاع مخاطر الشحن والتأمين.
5. إمكانية عودة التصعيد العسكري إذا فشلت المفاوضات الأميركية-الإيرانية.
6. تغير مستويات صادرات الصين من المنتجات النفطية.

وهذا يجعل الأسعار أكثر عرضة للتحركات الحادة، حتى مع عدم حدوث نقص فعلي كبير في السوق العالمية حتى الآن.

السوق أمام مسارين

في المدى القصير، يبدو أن اتجاه النفط سيظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بمسار الحرب والمفاوضات بين واشنطن وطهران.

• السيناريو الأول التهدة:

إذا نجحت المفاوضات وتم التوصل إلى ترتيبات تضمن إعادة فتح مضيق هرمز واستقرار حركة الناقلات، فمن المرجح أن تتراجع علاوة المخاطر، خصوصاً إذا استمرت الصين في زيادة صادرات الوقود وتحسنت تدفقات النفط من الشرق الأوسط. وقد يؤدي ذلك إلى ضغط واضح على برنت.

• السيناريو الثاني التصعيد:

أما إذا عادت العمليات العسكرية أو استمرت الهجمات على الناقلات وتعطلت حركة الشحن عبر هرمز، فإن السوق قد تشهد موجة صعود جديدة، خاصة أن أي انخفاض في الإمدادات من الخليج سيأتي في وقت تتعرض فيه بعض الإمدادات الأميركية لضغوط مؤقتة بسبب الإعصار.

لكن تأثير الخطوة يظل محدوداً نسبياً في ظل استمرار اضطرابات الإمدادات العالمية، كما أن صادرات الصين من الوقود المكرر خلال يناير-أغسطس تراجعت 21 % على أساس سنوي إلى نحو 19 مليون طن.

ويمثل استئناف الصادرات عاملاً مهنئاً لأسواق الوقود الآسيوية، إذ يعني طرح كميات إضافية من البنزين والديزل ووقود الطائرات في السوق الدولية، وهو ما قد يقلص بعض الضغوط على أسعار المنتجات النفطية.

وتعتزم الصين تصدير نحو 3.7 مليون طن متري من المنتجات النفطية المكررة خلال أكتوبر، مقارنة بأكثر من 4 ملايين طن في سبتمبر، فيما بلغت الصادرات في أغسطس نحو 4.6 مليون طن.

في الوقت نفسه، برزت الصين كعامل معاكس لاتجاه ارتفاع الأسعار، بعدما كشفت مصادر لـ«رويترز» أن بكين تعتزم استئناف صادرات الوقود المكرر خلال أكتوبر، بعد توقف قصير خلال عطلة «الأسبوع الذهبي».



الصين تستأنف صادرات الوقود المكرر للحد من ضغوط الأسعار

الصين تضيق عاملاً ضاغطاً على الأسعار

نيسان روغ هايبرد

قوة
وجرأة
وأداء
متطور

الأماميين، لتسهيل وضع الحقائق اليدوية والأغراض الشخصية والوصول إليها.

تجهيزات عائلية ومساحات تخزين مرنة

تفتح الأبواب الخلفية بزوايا تقرب من 90 درجة، ما يسهل تركيب مقاعد الأطفال وإدخالهم وإخراجهم من السيارة، وتوفر روغ هايبرد خمس نقاط تثبيت من نوع «لاش» لمقاعد الأطفال في المقاعد الخلفية، بما يتيح استخدام الموضع الأسط لتثبيت مقعد متوافق مع النظام، ويوفر مرونة أكبر عند تركيب ثلاثة مقاعد للأطفال في الصف الثاني.

وتبلغ سعة صندوق الأمتعة 880.7 لترًا عند رفع مقاعد الصف الثاني، وترتفع إلى 1,866.1 لترًا عند طيها. وتسمح المساحة باستيعاب ثلاث حقائب سفر كبيرة موضوعة رأسياً جنباً إلى جنب. وفي النهاية، تعكس نيسان روغ هايبرد مسار التطور الذي تشهده صناعة السيارات لدى نيسان، من خلال الجمع بين الخبرة المتراكمة في تطوير المحركات وأنظمة الدفع، والتوسع في التقنيات الهجينة، والارتقاء بمستويات الراحة والسلامة والاتصال. ويبرز هذا التوجه قدرة الشركة على تطوير طرازاتها التقليدية وإعادة تقديمها بحلول أكثر متقدمة، تواكب التحولات المتسارعة في صناعة السيارات، مع المحافظة على العملية وتعدد الاستخدامات اللذين يمثلان ركيزة أساسية في فئة المركبات الرياضية متعددة الاستخدامات.

وتعزز فئة «إس آر» الطابع الرياضي من خلال تصميمات خاصة للصادمين، وعجلات مميزة، ولسات سوداء لامعة.

مقصورة رحبة

تجمع المقصورة بين المواد عالية الجودة والتصميم العملي والمساحات الرحبة، مع توفير مساحة أكبر للرأس والساقين في المقاعد الأمامية مقارنة بتويوتا راف 4، وفقاً لبيانات نيسان. وتساعد المقاعد المعتمدة على تقنية «انعدام الجاذبية» في تقليل الإجهاد خلال الرحلات الطويلة، فيما يسهم الزجاج الرقائقي العازل للصوت، وتحسين إحكام إغلاق الأبواب، وتطوير تصميم المرايا للحد من مقاومة الهواء، في تعزيز هدوء المقصورة.

وتأتي لوحة العدادات الرقمية بقياس 12.3 بوصة في التجهيز القياسي، وترتفع إلى 14.3 بوصة في فئتي «إس آر» و«بلاينيوم». كما تتوافر إضاءة محيطية داخلية يمكن تخصيصها من بين 64 لوناً، مع الإبقاء على أدوات التحكم المادية الخاصة بنظام التكييف والتدفئة لتسهيل استخدامها أثناء القيادة.

وللمرة الأولى في طراز روغ، تتوافر مقاعد مزودة بخاصيتي التدفئة والتبريد، مع تطوير نظام تبريد أكثر هدوءاً وإعادة تصميم ظهر المقعد للمحافظة على المساحة المخصصة لركبتي ركاب الصف الثاني.

كما جرى توسيع فتحة مساحة التخزين أسفل الكونسول الوسطي بين المقعدين

المرورية، التي تتيح رفع اليدين مؤقتاً عن عجلة القيادة أثناء السير البطيء على الطرق السريعة المقسمة، عند تفعيل نظام «برو بايلوت أسيس» واستيفاء شروط التشغيل.

وتعتمد السيارة على تقنيات كاميرات متقدمة لتسهيل الاصطفاف والمناورة، من بينها نظام الرؤية المحيطية ثلاثية الأبعاد عالية الدقة، الذي يوفر عرضاً افتراضياً يجعل هيكل السيارة يبدو شفافاً، بما يساعد على اكتشاف الأرصفة والعوائق المحيطة. ويشمل النظام خاصية الرؤية الأمامية الواسعة لتجاوز محدودية الرؤية عند التقاطعات، إلى جانب خاصية «غطاء المحرك غير المرئي»، التي تساعد على تحديد مواضع العجلات عند المرور فوق مسارات معاسل السيارات أو تقادي العوائق القريبة.

تصميم رياضي بخطوط جريئة

تعتمد نيسان روغ هايبرد تصميمياً يركز على مفهوم «الحضور الرياضي»، مع خطوط واضحة وأسطح منحوتة وقاعدة عريضة تعزز حضور السيارة على الطريق.

وتبرز الواجهة الأمامية بشبكة تهوية سداسية بتصميم خلية النحل، تتكامل مع مصابيح أمامية بتقنية الصمامات الثنائية الباعثة للضوء. كما تتميز الأجنحة الجانبية بحواف حادة تتيان مع الخطوط الانسيابية للهيك، فيما يتوافر شريط إضاءة خلفي ممتد بعرض السيارة.

كتب محمد عطوي

على امتداد تاريخها في صناعة السيارات، نجحت نيسان في تطوير طرازات رسخت حضورها في فئات متعددة، من السيارات الرياضية التي اشتهرت بأدائها، إلى سيارات الدفع الرباعي والمركبات العائلية التي تجمع بين الرحابة والعملية. ومع تطور الصناعة، وشعت الشركة خبراتها في هندسة المحركات وأنظمة الدفع، لتشمل التقنيات الكهربائية والهجينة، مواكبة التحولات التقنية التي تعيد رسم ملامح صناعة السيارات عالمياً.



يصل استهلاك الوقود، وفقاً للاختبارات الداخلية لنيسان، إلى 5.9 لتر لكل 100 كيلومتر داخل المدينة، و 6.5 لتر على الطرق السريعة، و 6.2 لتر في المتوسط، وتوفر المنظومة تسارعاً سلساً واستجابة فورية للعزم.



يصل استهلاك الوقود، وفقاً للاختبارات الداخلية لنيسان، إلى 5.9 لتر لكل 100 كيلومتر داخل المدينة، و 6.5 لتر على الطرق السريعة، و 6.2 لتر في المتوسط، وتوفر المنظومة تسارعاً سلساً واستجابة فورية للعزم.

أنظمة ترقيته واتصال متقدمة

تضم المقصورة شاشة لمس قياسية بقياس 12.3 بوصة، تدعم الاتصال اللاسلكي بنظامي «إبل كار بلاي» و«أندرويد أوتو»، بما يتيح الوصول إلى تطبيقات الهاتف والوظائف المتوافقة من خلال واجهة السيارة.

وفي فئتي «إس آر» و«بلاينيوم»، ترتفع قياسات الشاشة إلى 14.3 بوصة، مع خدمات غوغل المدمجة التي تشمل خرائط غوغل ومتجر التطبيقات والمساعد الذكي «جيميني». وتحصل فئة «بلاينيوم» كذلك على نظام صوتي من «بوز» يضم 10 مكبرات صوت.

وتشمل التجهيزات شاحناً لاسلكياً مغناطيسياً للهواتف بقدرة 15 واطاً،

يعتمد معيار «كيو أي 2»، مع شاحنين لاسلكيين في فئة «بلاينيوم». وتستهدف هذه التجهيزات تسهيل استخدام الأجهزة الشخصية وشحنها أثناء التنقل.

مساعدة قيادة أكثر دقة وسلاسة

حصل نظام «برو بايلوت أسيس» على مجموعة من التحسينات التي تعزز قدرته على مساعدة السائق في متابعة المسار والتعامل مع حركة المرور، وتشمل

تجمع نيسان روغ هايبرد بين منظومة دفع هجينة متطورة وتصميم رياضي جريء ومقصورة رحبة، مع حزمة واسعة من تقنيات الاتصال والسلامة ومساعدة السائق، وتعتمد السيارة تقنية «إي باور» التي تستخدم محركاً يعمل بالبنزين لتوليد الكهرباء، فيما تتولى المحركات الكهربائية دفع العجلات، بما يوفر تسارعاً سلساً واستجابة فورية للعزم ومستويات مرتفعة من الهدوء أثناء القيادة.

وتعتمد جميع الفئات نظام دفع كهربائياً رباعي العجلات، يتكون من محركين كهربائيين، أحدهما أمامي والآخر خلفي، مع توزيع مستمر للعزم لتحسين التماسك والثبات وفق ظروف الطريق. كما يستطيع النظام تطبيق الكبح بصورة محدودة على العجلات الداخلية أثناء المنعطفات، لتعزيز دقة المناورة والتحكم. وتعزز نيسان كفاءة القيادة من خلال تقنية «إي بيدال»، التي تتيح إبطاء السيارة حتى التوقف الكامل بمجرد رفع القدم عن دواسة التسارع، بالاعتماد على الكبح المتجدد واستعادة الطاقة. كما تعمل تقنية «التوقف السلس» على ضبط ضغط المكابح تلقائياً في اللحظات الأخيرة قبل التوقف، للحد من اندفاع الركاب إلى الأمام وتوفير توقف أكثر انسيابية، خصوصاً في الازدحامات المرورية.

من جهة أخرى، تعتمد نيسان روغ هايبرد على منظومة «إي باور» الهجينة، التي تضم محركاً توربينيًا بسعة 1.5 لتر يعمل مولداً للطاقة الكهربائية، فيما تتولى محركات كهربائية مزدوجة دفع العجلات، بقوة إجمالية تبلغ 225 حصاناً، ويأتي نظام الدفع الرباعي الكهربائي ضمن التجهيزات القياسية لجميع الفئات، مع توزيع مستمر للعزم بين المحورين الأمامي والخلفي لتعزيز التماسك والثبات وتحسين التحكم في المنعطفات. وتبلغ الكفاءة الحرارية للمحرك 42 ٪، فيما



في هذه الصفحة، سنأخذكم في رحلة عبر الزمن لنستعرض سلسلة مميزة عن السيارات القديمة، حيث نكشف عن تاريخ كل طراز، تصميمه الفريد، وأبرز الخصائص التي جعلته أيقونة خالدة في عالم السيارات، سوف نتعرف على الطرازات التي شكلت صناعة السيارات، والتقنيات التي سبقت عصرها، والحكايات المرتبطة بها، كما نغوص في تفاصيل التصميم والفخامة والأداء الذي ميز كل سيارة في عصرها. انضموا إلينا لمتابعة روائع الماضي، واستعادة ذكريات السيارات الكلاسيكية التي تركت بصمة لا تنسى في تاريخ السيارات، وللاستمتاع بعالم مليء بالشغف، الطرازات النادرة، والقصص الشيقة وراء كل محرك وعجلة.

لامبورغيني GT 350

حكاية البدايات في عالم السيارات الرياضية



مثل عام 1964 محطة مفصلية في تاريخ لامبورغيني، مع إطلاق سيارة GT 350، أول طراز إنتاجي للعلامة الإيطالية، والمزود بمحرك ذي 12 أسطوانة أصبح لاحقاً أحد أبرز رموزها الهندسية. واحتفت الشركة عام 2022 بهذا المحرك الذي رافق سياراتها لنحو ستة عقود، قبل انتقالها إلى مرحلة السيارات الهجينة عام 2023. ومن ناحية ثانية، وفي تلك الفترة، استعان مؤسس الشركة فيروتشيو لامبورغيني بالمهندس جيوتو بيزاريني لتطوير محرك بسعة 3.5 لترات وقوة مستهدفة لا تقل عن 350 حصاناً، مع منحه مكافأة إضافية عن كل 10 أحصنة فوق الرقم المتفق عليه.

وخلال الاختبارات الأولى في يوليو 1963، سجل المحرك 360 حصاناً عند 9 آلاف دورة في الدقيقة. غير أن تصميمه المستوحى من محركات السباقات لم يكن مناسباً للاستخدام اليومي والإنتاج التجاري، ما استدعى تدخل المهندس باولو ستانزاني لتطويره وتحسين مرونته. بعد التعديلات، بلغت قوة المحرك 280 حصاناً عند 6500 دورة في الدقيقة، ما مكّن سيارة GT 350 من تجاوز سرعة 250 كيلومتراً في الساعة. وأسهمت السيارة في ترسيخ الأسس الهندسية التي اعتمدت عليها طرازات لامبورغيني اللاحقة.

تسلّم الموسيقي الإيطالي جيامبييرو جوستي أول سيارة GT 350، لتبدأ معها علاقة العلامة بعالم الترفيه. وأصبحت السيارة نفسها، بعد ترميمها واعتمادها تاريخياً، أقدم سيارة إنتاجية من لامبورغيني لا تزال موجودة، وفازت بجائزة أفضل سيارة في العرض ضمن مسابقة «لامبورغيني والتصميم» في تريستي عام 2019.

وامتد ارتباط العلامة بالمشاهير إلى بول مكارتن، الذي امتلك سيارة GT 400 حمراء من طراز 1968، ظهرت في تسجيلات ووثائقيات لفرقة البيتلز. كما شاركت GT 350 في فيلم «اقتلني بسرعة، فأنا أشعر بالبرد» عام 1967،

من بطولة مونيكا فيتني وجان سوريل. حافظ محرك لامبورغيني ذي الأسطوانات الـ12 على مكانته بفضل العزم والمرونة والموثوقية، واستمر إنتاجه مع تعديلات محدودة حتى تسعينيات القرن الماضي. وخلال مسيرته، ارتفعت سعته إلى 7 لترات وتجاوزت قوته 500 حصان، قبل أن يخضع لتغييرات هندسية أكبر. وهكذا، شكّلت GT 350 البداية الفعلية لإرث هندسي طويل أسهم في رسم هوية لامبورغيني وتعزيز حضورها في عالم السيارات الرياضية الفاخرة.



خط الإنطلاق

5 نصائح ضرورية قبل القيادة

1 حافظ على المحرك عند التشغيل

تجنب الضغط بقوة على دواسة الوقود فور تشغيل المحرك، وانطلق بهدوء خلال الدقائق الأولى حتى يصل إلى درجة حرارة التشغيل المناسبة، مما يساعد على تقليل التآكل وإطالة عمر المحرك.

2 انتبه إلى أصوات الطقطقة



قد تشير الطقطقة الصادرة من المحرك أو العجلات إلى خلل في بعض الأجزاء الميكانيكية أو نظام التعليق أو الفرامل. إذا كان الصوت جديداً أو مستمراً، خصوصاً عند اقترانه باهتزاز أو ضعف في الأداء، فاحرص على فحص السيارة لدى فني مختص.

3 لا تتجاهل التسريبات والروائح الغريبة

ظهور بقع سوائل أسفل السيارة أو انبعاث روائح غير مألوفة قد يشير إلى وجود خلل ميكانيكي أو كهربائي. بادر إلى فحص السيارة عند ملاحظة هذه العلامات لتجنب تفاقم الأعطال وارتفاع تكاليف الإصلاح.

4 نظّف المحرك بطريقة آمنة



يساعد التنظيف البخار على إزالة الدهون والزيوت مع استهلاك كميات أقل من المياه، لكنه يتطلب خبرة لحماية الأجزاء الكهربائية والإلكترونية. استعن بفني مختص لاختيار طريقة التنظيف المناسبة وتجنب الأضرار المحتملة.

5 حافظ على كفاءة مكيف السيارة

إذا ضعف تبريد المكيف عند الوقوف، فقد يكون السبب خللاً في الضاغط أو التوصيلات الكهربائية أو مكونات أخرى. احرص على فحص النظام وصيannته لدى مختص لتحديد السبب وضمان كفاءة التبريد.

أخبار وقصص من العالم... بعجلات

رنج روفر الكهربائية تقترب من 300 ألف دولار

من كل زاوية على كوكبنا، تخرج حكايات وأحداث قد تبدو للوهلة الأولى بعيدة عن عالم المركبات، لكنها في جوهرها تتقاطع معه بطريقة أو بأخرى. سواء كانت ابتكارات تقنية في أقاصي الشرق، أو مغامرات قيادة في طرق وعرة بأميركا الجنوبية، أو حتى قوانين جديدة تُعيد تشكيل مفهوم التنقل في أوروبا، كل قصة هناك تدور عجلاتها في اتجاه واحد... عالم التنقل الذكي والمركبات المتطورة.



تقارب التكلفة النهائية لسيارة رنج روفر الكهربائية من حاجز 300 ألف دولار أميركي عند اختيار جميع التجهيزات الاختيارية، لتدخل بذلك في نطاق سعري ينافس طرازات فائقة الفخامة، من بينها بنتلي بنتايجا ورولز رويس كولينان. ويبدأ سعر النسخة الأساسية من 113,500 دولار، فيما ترتفع الأسعار إلى 179,500 دولار للفتات الأعلى تجهيزاً ذات قاعدة العجلات الطويلة. أما النسخة الأعلى SV Ultra، فيبلغ سعرها الابتدائي 275 ألف دولار، قبل إضافة الخيارات الإضافية. وتجمع السيارة الكهربائية بين

قوة تصل إلى 542 حصاناً ومدى قيادة يبلغ نحو 579 كيلومتراً بالشحنة الواحدة، وفق البيانات المعلنة. وتضم فئة SV Ultra تجهيزات داخلية متقدمة، تشمل مقاعد بمواد فاخرة، ولمسات خشبية، وأزرار تحكم من السيراميك، إلى جانب خيارات خاصة للألوان الخارجية. وتؤدي الإضافات الاختيارية، وفي مقدمتها النظام الصوتي SV Electrostatic البالغ سعره

12,570 دولاراً، إلى رفع التكلفة الإجمالية للسيارة إلى نحو 296,260 دولاراً أميركياً، لتصبح من بين سيارات الدفع الرباعي الكهربائية ذات الأسعار المرتفعة للغاية.

خياراتنا

حامل الدراجات يسهّل نقلها بالسيارة



أصبحت حوامل الدراجات من الإكسسوارات العملية للسيارات، إذ تتيح نقل الدراجات الهوائية إلى الرحلات والوجهات الخارجية بسهولة، من خلال تثبيتها على السقف أو الجزء الخلفي من المركبة، مع توفير مساحة المقصورة والأمتعة. وتتنوع تصميمها لتناسب مختلف طرازات السيارات واحتياجات المستخدمين.

التسويق الإلكتروني.. صناعة جديدة للأعمال 6

التجارة الرقمية تعيد رسم النفوذ العالمي

كتب جورج حبيب

متكاملة من الوسائل التي تتيح للشركات التعريف بمنتجاتها وخدماتها، وبناء علاقات مستمرة مع عملائها، وقياس تفاعلهم وفهم احتياجاتهم بصورة لم تكن متاحة بالأساليب التقليدية. وفي هذا السياق، برز التسويق الإلكتروني كأحد أبرز ملامح الاقتصاد الحديث وأدوات المنافسة في عالم تتسارع فيه التكنولوجيا وتتغير فيه توقعات المستهلكين باستمرار.

ومع اتساع استخدام الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية وتطور المنصات الإلكترونية، انتقلت العلاقة بين الشركات والمستهلكين إلى مرحلة جديدة، أصبح فيها الوصول إلى العميل أسرع وأكثر دقة، فيما بات سلوك المستهلك نفسه أكثر ارتباطاً بالمعلومات المتاحة عبر الفضاء الإلكتروني.

هذا التحول لم يغيّر أدوات التواصل فحسب، بل أوجد منظومة

يشهد العالم تحولاً متسارعاً بفعل التطور التكنولوجي المتواصل، الذي أعاد تشكيل أنماط الحياة والعمل والتجارة، وغيّر بصورة جوهرية الطريقة التي تتواصل بها الشركات مع عملائها والأسواق التي تستهدفها. فلم تعد التكنولوجيا مجرد أدوات مساندة للأعمال، بل أصبحت عنصراً أساسياً في صناعة القرار وتعزيز القدرة على المنافسة والنمو.



أصبحت التكنولوجيا أحد أبرز العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية المعاصرة، في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى على امتلاك المعرفة والقدرات العلمية والابتكارية، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية. ولم يعد التفوق التكنولوجي مجرد وسيلة لتطوير الإنتاج وتحسين الأداء، بل تحول إلى أحد مصادر قوة الدول ومكانتها في النظام الدولي، لما يوفره من مزايا اقتصادية وعسكرية تنعكس بدورها على النفوذ السياسي والقدرة على التأثير في القرارات العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الثورة المعلوماتية في تعزيز الترابط بين مختلف أطراف النظام الدولي، بالتزامن مع اتساع دور الفضاء الإلكتروني في العلاقات بين الدول، سواء في مجالات التجارة وتبادل البيانات أو في الصراعات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية المعلومات. وأصبحت الشبكات الرقمية ساحة للتنافس على النفوذ والموارد والمعرفة، بما يفرض على الدول تطوير استراتيجيات تكنولوجية تتناسب مع التحولات المتسارعة في البيئة الدولية.

تطبيق المعرفة وصناعة التفوق

يعرّف «قاموس بنغوين للعلاقات الدولية» التكنولوجيا بأنها تطبيق المعرفة لإيجاد حلول عملية للمشكلات. ويمكن تناول مفهومها من منظورين رئيسيين؛ الأول ينظر إليها باعتبارها متغيراً مستقلاً يؤثر في البيئة المحيطة، والثاني يتعامل معها بوصفها متغيراً تابعاً أو نظاماً مفتوحاً يتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتفاعل معها في الوقت نفسه.

وترتبط التكنولوجيا، في جوهرها، بالتطبيق العملي للعلوم والهندسة، إذ تمثل توظيفاً للمعرفة الإنسانية التي تتولد من الدراسات والبحوث العلمية في مجالات محددة. ومن هذا المنطلق، تتقاطع مع مفهوم البحث التطبيقي، الذي يستهدف تحويل النتائج العلمية إلى تطبيقات عملية تسهم في معالجة المشكلات وتطوير المنتجات والخدمات ورفع كفاءة الأداء.

وتتعدد مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ومن أبرزها خمسة قطاعات رئيسية:

- تكنولوجيا المعلومات: وتشمل الحواسيب والإلكترونيات الدقيقة والاتصالات والألياف الضوئية والبرمجيات وشبكات المعلومات.
- التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية: وتوظف المعرفة العلمية في تطوير التطبيقات المرتبطة بالأنظمة الحيوية.
- تكنولوجيا الليزر: التي تدخل في تطبيقات صناعية وعلمية وطبية متعددة.

● تكنولوجيا الطاقة المتجددة: وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وغيرها من مصادر الطاقة البديلة.

● تكنولوجيا المواد الجديدة والمصنّعة: التي تتيح تطوير مواد ذات خصائص تلبي احتياجات التطبيقات الصناعية والتقنية الحديثة.

وقد أكدت دراسات عديدة أهمية التطور التكنولوجي والإنفاق على البحث والتطوير في بناء المزايا النسبية والتنافسية، بما يعزز قدرة الدول والمؤسسات على تحسين الإنتاجية، وتطوير الصناعات، ورفع كفاءة استخدام الموارد، والوصول إلى أسواق جديدة.

التكنولوجيا تعيد تشكيل موازين القوى الدولية

تناول المفكر الأمريكي ألفن توفلر، في كتابه «تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة»، الدور المتنامي للمعرفة بوصفها مصدراً للقوة والتحكم في مسارات التغيير. ويعكس هذا الطرح التحول الذي شهدته مصادر القوة العالمية، إذ لم تعد القدرات التقليدية وحدها كافية لتحديد مكانة الدول، بل أصبحت المعرفة والتكنولوجيا والابتكار عناصر أساسية في رسم موازين النفوذ. وفي الاتجاه ذاته، يرى خبراء أن القضايا التكنولوجية ستحتل موقعاً رئيسياً في التنافس الدولي، خصوصاً

بين الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى. فقد أوجد التطور المتسارع بيئة تكنولوجية عالمية معقدة، وأسهم في إعادة صياغة مفهوم القوة، من خلال ربطها بالقدرة على امتلاك التقنيات المتقدمة وتطويرها والتحكم في تطبيقاتها.

وفي المجال الأمني والعسكري، فرضت التكنولوجيا متغيرات جديدة على طبيعة الصراع بين الأطراف الدولية، إذ باتت وسائل التأثير والتهديد مرتبطة بقدرات الدول التقنية، وبمدى امتلاكها أدوات متقدمة لجمع المعلومات وتحليلها وحماية بنيتها الرقمية أو استهدافها. كما أسهمت هذه التحولات في إبراز مظاهر الاستقطاب داخل النظام الدولي، مع احتماد المنافسة بين القوى الكبرى على تحقيق تقدم علمي وتقني يمنحها موقعاً أفضل في سلم القوة العالمية.

ولا تقتصر هذه المنافسة على المواجهات العسكرية المباشرة، بل تمتد إلى سباقات تطوير التقنيات والأنظمة الرقمية، وتأمين شبكات الاتصال، والسيطرة على تدفقات المعلومات، وبناء القدرات التي تتيح للدول حماية مصالحها وتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي.

التنافس الرقمي بين الولايات المتحدة وروسيا

أوجدت التطورات الرقمية ساحة

أصبح انتشار الإنترنت وتزايد استهلاك المحتوى الإعلامي من المؤشرات المهمة لفهم فرص نمو التجارة الإلكترونية، إذ لا تقتصر دلالات هذه المؤشرات على حجم الاتصال بالشبكة، بل تمتد إلى أنماط الاستخدام والإنفاق وسلوك المستهلكين. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تكشف الفروق بين الدول عن أسواق واعدة قد تتجاوز جاذبيتها التوقعات التقليدية، بما يفتح المجال أمام الشركات لتوسيع أنشطتها والاستفادة من التحولات الرقمية. وتشير بيانات انتشار الإنترنت خلال الفترة من 2011 إلى 2016، وفقاً لموقع «إنترنت لايف ستاتس»، إلى تفاوت معدلات النمو بين دول المنطقة، وهو ما يعكس اختلاف مستويات التطور الرقمي والفرص المتاحة أمام التجارة الإلكترونية. وتبرز دول الخليج ولبنان وفلسطين ضمن الأسواق التي تستحق الاهتمام عند دراسة قاعدة مستخدمي الإنترنت وإمكانات الوصول إلى المستهلكين.

وفي المقابل، يزداد تأثير الإعلام الرقمي في توجيه سلوك الشراء، مع اتساع الوقت الذي يقضيه الأفراد بمختلف أعمارهم في استخدام الهواتف الذكية ومشاهدة المحتوى عبر الإنترنت. وأظهرت بيانات «مؤشر الويب العالمي»، التي عرضتها شركة «بيفورت» في مواد تحليلية عن اتجاهات المستهلكين، أن مستخدمي الإنترنت في السعودية والإمارات يتمتعون بمستويات مرتفعة من النفاذ إلى الشبكة، مع تفضيل متزايد للمحتوى الإعلامي الرقمي مقارنة بالوسائل التقليدية. وتعكس هذه التحولات أهمية الإعلام الإلكتروني في بناء الوعي بالعلامات التجارية، والتأثير في قرارات الشراء، وتوسيع قاعدة العملاء. فكلما اتسع الوصول إلى الجمهور عبر المنصات الرقمية، ازدادت الفرص أمام الشركات لتسويق منتجاتها وخدماتها، شريطة أن تقتزن الحملات الإعلامية بتجربة شراء موثوقة وخدمات دفع وتوصيل فعالة.

وتنظر الولايات المتحدة إلى الفضاء السيبراني باعتباره امتداداً لمجالات الأمن القومي، ووسيلة لتعزيز التفوق العسكري، وتطوير الأنشطة الاستخباراتية، وحماية المؤسسات والبنية التحتية الحيوية، ورع المنافسين الدوليين عن تنفيذ عمليات إلكترونية تستهدف مصالحها.

التقدم الروسي الامن السيبراني

في المقابل، شهدت روسيا خلال العقدين الماضيين تطورات اقتصادية وتكنولوجية في عدد من المجالات، من بينها علوم الفضاء وتكنولوجيا النانو وصناعة الطائرات. وتمتلك البلاد خبرات متقدمة في بعض تطبيقات الفضاء، وقد شكل التعاون الفضائي الروسي الأمريكي، في مراحل مختلفة، أحد أوجه الاعتماد المتبادل بين القوتين، خصوصاً في مجالات نقل رواد الفضاء وتشغيل المركبات والمحطات الفضائية.

وتعد صناعة الطائرات من القطاعات المهمة في الاقتصاد الروسي، لما تتطلبه من قدرات هندسية وبحثية وصناعية متقدمة، فيما تمثل تكنولوجيا النانو أحد المجالات التي تسعى الدول إلى تطويرها لما توفره من تطبيقات محتملة في الصناعة والطب والمواد المتقدمة.

أما في المجال السيبراني، فتختلف المقاربة الروسية عن النموذج الأمريكي من حيث البناء المؤسسي والمفاهيم التنظيمية. فبينما أنشأت الولايات المتحدة قيادة عسكرية متخصصة بالفضاء السيبراني، اعتمدت روسيا مقاربة تركز على مفهوم «أمن المعلومات»، الذي يتجاوز حماية الأنظمة والشبكات ليشمل نطاقاً أوسع من القضايا المرتبطة بالمعلومات واستخدامها وتأثيراتها.

وتسعى موسكو إلى تعزيز قدراتها في هذا المجال، والمشاركة في وضع معايير دولية لتنظيم الفضاء الإلكتروني. كما تتمسك بأهمية دور الدول في إدارة أمن المعلومات، في حين تختلف رؤيتها عن مواقف القوى الغربية بشأن طبيعة القواعد الدولية المطلوبة، وحدود سلطة الحكومات في تنظيم الإنترنت، والفصل بين التهديدات الخارجية والداخلية لأمن المعلومات.

تأثير عالمي في البحث الإلكتروني وأنظمة تشغيل الحواسيب والبرمجيات ومنصات التواصل الاجتماعي. أما على المستوى التنظيمي، فتبرز هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة «إيكان»، التي تأسست عام 1998، في إطار تطور إدارة الموارد الأساسية للإنترنت. وقد ارتبطت الهيئة في مراحلها الأولى بعلاقة تعاقدية مع وزارة التجارة الأمريكية، قبل انتهاء الإشراف التعاقدى للحكومة الأمريكية على وظائف هيئة أرقام الإنترنت المخصصة «أيانا» في أكتوبر 2016، وانتقال إدارتها إلى نموذج متعدد الأطراف تشارك فيه جهات من مجتمع الإنترنت العالمي.

وقد أسهمت هذه العوامل، إلى جانب انتشار شركات كبرى مثل «غوغل» و«مايكروسوفت» وغيرها من المؤسسات الأمريكية، في تعزيز الحضور الأمريكي في الاقتصاد الرقمي، ومنح الولايات المتحدة نفوذاً واسعاً في تطوير التقنيات والخدمات التي تعتمد عليها الشركات والمستهلكون في مختلف أنحاء العالم.

ويكتسب هذا النفوذ أهمية اقتصادية واستراتيجية، لأن امتلاك التكنولوجيا والبنية التحتية والخدمات الرقمية يمنح الشركات والدول قدرات كبيرة في التأثير في اتجاهات الابتكار والتجارة وتدفق البيانات، وإن كان ذلك لا يعني احتكار الولايات المتحدة لجميع عناصر القطاع الرقمي العالمي.

وعلى صعيد الأمن السيبراني، أصدرت الولايات المتحدة استراتيجيتها الوطنية للأمن السيبراني لعام 2018 في سبتمبر من ذلك العام، في ظل توجه إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى توسيع نطاق العمليات السيبرانية وتعزيز القدرات اللازمة للتعامل مع التهديدات الإلكترونية.

وركزت الاستراتيجية على تعزيز القدرات الدفاعية والهجومية، وتوسيع الشراكات والتحالفات، والاستعداد لمواجهة الأنشطة السيبرانية التي تهدد المصالح الأمريكية. كما تبنت نهجاً يقوم على إمكانية الرد على الهجمات الإلكترونية بوسائل متعددة، بما في ذلك استخدام القدرات العسكرية التقليدية عندما ترى واشنطن أن طبيعة التهديد تستدعي ذلك.

البيانات الإلكترونية تختصر المسافات بين الشركات والأسواق

الشبكات الرقمية تعيد صياغة قواعد التعاملات الدولية

الذكاء الاصطناعي يرسم ملامح الجيل المقبل من سلاسل التوريد

معلومة
ورقم

13.9 %

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، أمس السبت، انخفاض التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 13.9 % في سبتمبر 2026، مقارنة مع 14.5 % في أغسطس السابق.

السعودية تستأنف توريد كامل كميات النفط إلى أوروبا في نوفمبر

أبلغت شركة أرامكو السعودية مصافي النفط الأوروبية بأنها ستوفر لها كامل كميات النفط الخام التي طلبتها لشهر نوفمبر، بعد استئناف تشغيل خط الأنابيب الرئيسي الذي يربط مناطق المملكة شرقاً وغرباً، عقب تعرضه لهجمات، في خطوة توفر انفتاحاً للعملاء. وستتلقى 3 مصافٍ أوروبية على الأقل كامل حصصها من النفط الخام من شركة النفط السعودية الحكومية الشهر المقبل. ومن شأن استئناف الإمدادات أن يخفف شح المعروض في السوق الأوروبية، وفق ما نقلته وكالة بلومبرغ.

الشهر الماضي بأنها لن تخصص لها أي كميات من النفط الخام في أكتوبر، عقب هجوم استهدف خط أنابيب «شرق-غرب». ودفع القرار الشركات لتأمين شحنات بديلة. وأصدرت شركة أورلين، أكبر مشترٍ للنفط الخام السعودي، أكثر من عشر مناقصات لشراء كميات نفطية بديلة، قبل أن تعود «أرامكو» وتعلن عزمها توريد كامل كميات النفط إلى أوروبا الشهر المقبل. وتصدر السعودية عادة ما يتراوح متوسطه بين 700 ألف و800 ألف برميل يومياً من النفط الخام إلى أوروبا، وفقاً لبيانات تتبع السفن التي جمعتها «بلومبرغ».

الاتحاد الأوروبي يدرس خفض موازنته المقبلة 178 مليار دولار



طرح أيرلندا مقترح تفاوضي جديد بشأن الموازنة طويلة الأجل المقبلة للاتحاد الأوروبي، يقضي بخفضها بنحو 178 مليار دولار (159 مليار يورو) مقارنة بالمقترح الأصلي للمفوضية الأوروبية. وينص التصور الذي قدمته الرئاسة الأيرلندية الحالية لمجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل على تحديد الإطار المالي للفترة من 2028 إلى 2034 عند 2.048 تريليون دولار (1.826 تريليون يورو)، بدلاً من نحو 2.22 تريليون دولار (1.985 تريليون يورو). وقد أحسب المبلغان بالأسعار الجارية، أي مع مراعاة التضخم المتوقع خلال فترة الموازنة الممتدة لسبع سنوات.

يقترح التصور إجراء تخفيضات كبيرة بصورة خاصة في المجالات التي كانت المفوضية الأوروبية تعتزم زيادة الإنفاق عليها مستقبلاً، وهي تعزيز القدرة التنافسية والبحث العلمي والدفاع والسياسة الخارجية وسياسة التنمية. وفي المقابل، لن تتأثر إلى حد كبير البنود التقليدية الكبرى في الموازنة، وهي السياسة الزراعية وسياسة التماسك.

وتهدف سياسة التماسك إلى تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطق أوروبا، وتعود فائدتها بصورة أساسية على الدول الأعضاء الأكثر فقراً في الاتحاد الأوروبي.

ومن المفترض التوصل إلى اتفاق بشأن الموازنة الأوروبية طويلة الأجل المقبلة بحلول نهاية العام الجاري. لكن لا يزال من المشكوك فيه أن ينجح

دردشة اقتصادية

فوائد الرهن المرتفعة تترك حسابات السوق

مخاوف من هبوط أسعار العقارات في بريطانيا مع تراجع الطلب

صفقات القطاع تتباطأ والفجوة تتسع بين عروض البائعين والمشتريين

هناك فجوة متزايدة بين أسعار الطلب وأسعار بيع المنازل، مما يشير إلى أن بعض البائعين قد لا يزالون يُحاولون مُخالفة السوق. ويقول ريتشارد بليث، من شركة أوكهيپرست العقارية المحدودة، التي تغطي مناطق من كانتربري إلى بورتسموث، إن المنازل والشقق الكبيرة باهظة الثمن تُعاني حالياً. ويضيف أن هناك «سقفًا زجاجيًا» أمام المشتريين الذين تزيد ميزانيتهم عن 1.25 مليون جنيه إسترليني، وأن أي عقار يتجاوز هذا السعر لن يُباع. ويضيف أن الشقق لا تباع جيداً أيضاً.

انخفاض غير متوقع في الأسعار

وشهدت أسعار المنازل في بريطانيا انخفاضاً غير متوقع الشهر الماضي، حيث يعيش السوق العقاري حالة من الترقب والقلق بسبب تصاعد الاحتمالات من رفع أسعار الفائدة، وهو ما يبدو أنه دفع الكثير من المشتريين إلى التريث قبل الحصول على رهون عقارية.

وانخفضت قيم العقارات النموذجية بنسبة 0.2 % خلال شهر سبتمبر، مما أدى إلى عكس مسار النمو الذي بلغ 0.2 % في شهر أغسطس، وذلك وفقاً لمؤشر بنك «نیشن وايد» لأسعار المنازل.

وقال تقرير نشرته جريدة «ديلي تلغراف» البريطانية، إن هذا الانخفاض جاء مخالفاً لتوقعات الاقتصاديين باستقرار الأسعار؛ إذ تراجع متوسط قيمة المنزل إلى 274.2 ألف جنيه إسترليني، أي بانخفاض قدره 1214 جنيه إسترليني مقارنة بشهر أغسطس.

كما انخفض معدل نمو أسعار المنازل إلى النصف، متراجعاً من 1.6 % إلى 0.8 % خلال العام المنتهي في سبتمبر، مسجلاً بذلك أضعف معدل نمو منذ ديسمبر 2025.



مستويات ما قبل خمس سنوات، بينما يرى آخرون أن السوق يشهد تدفقاً كبيراً للمنازل المعروضة للبيع مقابل قلة في أعداد المشتريين المهتمين.

وقال هوارد ديفيس، من وكالة هوارد العقارية في بريستول، إن شركته مضطرة لخفض الأسعار لضمان إتمام عمليات البيع. وأضاف أن الأسعار الحالية تُعادل تقريباً أسعارها قبل خمس سنوات. ويقول ديفيد هيكممان، وهو مساح عقارات في جنوب ديفون، إن الوضع من حوله مُزِر. ويضيف: «السوق العقارية في حالة ركود. أسعار الطلب تتراجع، والمشترون ينتظرون، خاصة مع احتمال ارتفاع أسعار الفائدة قريباً».

ويقول كريس بيرسون، من وكالة بيكر بيرسون العقارية في ويموث وبورتلاند، إن

الأخيرة من العام». وتابع قائلاً: «قد يتفاقم الوضع نتيجة تكهنات المشتريين والبائعين حول أي من الشائعات الضريبية المتكررة -التي تسبق إعلان الميزانية- ستتحول إلى حقيقة واقعة». ويقول جيمس أب أوتويل، من شركة «الكسندر بروس إستيتس» في مدينة ديربي، إن هذا الربع كان «ربما الأكثر صعوبة» الذي يمر عليه خلال العقود الأربعة الماضية. ويعزو ذلك إلى «حالة عدم اليقين السياسي، والتكاليف الباهظة لإتمام الصفقات، والمخاوف الاقتصادية».

زيادة عمليات البيع

ويشير بعض أعضاء المؤسسة الملكية للمساكن القانونيين إلى أن الأسعار تراجعت لتعود إلى

القروض العقارية إلى 6 % هذا الأسبوع، مع اختفاء معظم العروض التي كانت تقدم فائدة ثابتة تقل عن 5 %.

كما يشير الخبراء إلى قلق المشتريين بشأن احتمالية فرض زيادات في الضرائب العقارية قد يتم الإعلان عنها في الميزانية الحكومية المرتقبة في 28 أكتوبر.

وفي هذا السياق، قال توم بيل، رئيس قسم الأبحاث السكنية في بريطانيا لدى شركة «نايت فرانك» إن «سوق الإسكان في بريطانيا يواجه صعوبات قادمة مع بدء تأثير ارتفاع تكاليف الرهن العقاري في الانتقال عبر النظام المالي». وأضاف: «ستؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى زيادة الضغوط الهبوطية على الأسعار وأحجام المعاملات خلال الأشهر

ركود يلوح في الأفق وسط ترقب الزيادات الضريبية خلال أكتوبر الجاري

2

1

يحذر وكلاء العقارات في بريطانيا من انخفاض أسعار المنازل خلال الأشهر القادمة، وذلك في ظل تراجع أعداد المشتريين الباحثين عن منازل وانخفاض عدد صفقات البيع المبرمة. وتكشف أحدث استطلاعات الرأي الصادرة عن «المؤسسة الملكية للمساكن القانونيين» والتي تستطلع آراء أعضائها من وكلاء العقارات والمساكن حول الأوضاع الفعلية في السوق، عن هذه النظرة القاتمة.

وأفادت غالبية أعضاء المؤسسة في استطلاع شهر سبتمبر بأن أسعار المنازل تشهد انخفاضاً، وهي نسبة تفوق تلك المسجلة في شهر أغسطس.

حالة ركود في أسعار المنازل

ولفتت تقارير صحافية إلى أن هذه الأنباء تأتي عقب تقرير أصدره بنك «لويدز» أشار فيه إلى حالة من الركود في أسعار المنازل، حيث ظل متوسط قيمة العقارات عند المستويات نفسها المسجلة قبل عام.

وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، يرى عدد أكبر من أعضاء المؤسسة أن الأسعار ستتخفض خلال الأشهر الثلاثة المقبلة مقارنة بمن يتوقعون ارتفاعها.

ومع ذلك، تشير نتائج الاستطلاع عند النظر إلى أفق زمني يمتد لـ12 شهراً إلى انقسام في الآراء، مما يوحي بأن متوسط أسعار العقارات قد يظل مستقرًا إلى حد كبير في الفترة ما بين الوقت الراهن وشهر سبتمبر من العام المقبل.

ضغوط على القدرة الشرائية

ويُعزى جزء كبير من حالة التباطؤ في السوق إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الرهن العقاري، مما يضغط على القدرة الشرائية للأفراد. وقد وصل متوسط أسعار الفائدة الثابتة على

ادارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

ادارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128



editor@aalamaleqtisad.com